محمد محمد أحمد آدار

أحداث و أسرار

الحياة السياسية السودانية ١٩٣٠ ~ ١٩٩٠

الجزء الثاني

الناشر/ دار البلد الخرطوم

إخـــراج إلكتروني : ابوبكر خيري

أحداث وأسرار الحياة السياسية السودانية

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٩٩٨م

إخـــراج إلكتروني : ابوبكر خيري

الناشـــــرون
شركة دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب: ١١٦٨٣ ـ تلفون : ٧٨٥٦٦٨ ـ فاكس: ٧٨٥٦٦٨

أحداث وأسرار الحياة السياسية السوداتية

(1930-1990)

الجزء الثاني

محمد محمد أحمد كرار

بسم الله الرحمن الرحيم

أضواء على دساتير السودان

قضى الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣م بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان بأن تبدأ اجراءات تقرير المصير بعد ان يصدر البرلمان السودانى قراراً يعرب فيه عن رغبته فى إتخاذ إجراءات تقرير المصير.

وعند اعلان دولتى الحكم الثنائى بذلك تضع الحكومة السودانية مشروعاً بقانون لانتخابات جمعية تأسيسية يقره البرلمان ويوافق عليه الحاكم العام ، وعند قيام هذه الجمعية التأسيسية تكون من مهامها وضع دستور دائم للسودان يتفق وقرار تقرير المصير .

بعد ان نال السودان استقلاله فى مطلع عام ١٩٥٦م ، إستقر الرأى على أن يظل العمل سارياً باحكام أمر الحكم الذاتى بعد إجراء بعض التعديلات والاضافات عليه وحذف بعض النصوص حتى يتم وضع الدستور الدائم ، لذا صدر الدستور المؤقت بالديباجة التالية : «نحن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، فى جلسة مشتركة للمجلسين نقرر الموافقة على الأحكام المرفقة ونصدرها : دستوراً سودانياً مؤقتاً - يرعاه الشعب السودانى ويطيعه الى أن تصدر فى الحين المرتقب أحكام اخرى) ونص الدستور المؤقت على استمرار البرلمان بمجلسيه الى انتهاء دورة الثلاث سنوات واستمرار مجلس الوزراء والهيئة القضائية ولجنة الخدمة العامة والقوانين القديمة وعلى ألا يتم تعديل الدستور الا فى جلسة مشتر : بأغلبية ثلاثة أرباع اعضائها بعد موافقة أعضاء مجلس السيادة.

كان أهم التعديلات التى أدخلت عى الدستور المؤقت النص على تكوين مجلس سيادة ليكون رئيساً للدولة بدلاً عن الحاكم العام ، ولذلك نصت المادة (١٠) على مايلى .

(ينتخب البرلمان خمسة أشخاص يكونون معاً مجلس السيادة على أن الأشخاص الذين أنتخبهم البرلمان فى اليوم السادس والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٥٥م يكونون مجلس السيادة)

وتنص المادة (١١) على مايلى

(يكون مجلس السيادة السلطة الدستورية العليا فى السودان ، وتؤول اليه القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية) وعلى هذا أضحت السلطة التشريعية بيد كل من مجلس السيادة فى قيادته الجماعية والبرلمان بمجلسيه ، وذلك وفقاً لمنطوق المادة ٤٢ الذى يقول : (تتكون السلطة التشريعية من مجلس السيادة ومجلس الشيوخ والنواب)

،عندما أتى الفريق عبود الى السلطة أوقف العمل بدستور ١٩٥٦م المؤقت وآلت السلطة الدستورية فى البلاد وتركزت فى المجلس الاعلى للقوات المسلحة والذى أنفرد بها حتى قيام المجلس المركزى الذى أريد له ان يشارك فى السلطة التشريعية .

فى ١٨ ديسمبر ١٩٦١م صدر قرار من المجلس الاعلى للقوات المسلحة بشأن تكوين لجنة

«تمشيا مع السياسة المرسومة التى أختطها المجلس الاعلى للقوات المسلحة نحو الاسراع بالتطورات الدستورية ، قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى جلسته الخامسة والستين بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٦١م تعيين لجنة برئاسة السيد محمد أحمد ابو رنات بغرض انشاء مجلس مركزى يقوم مقام الجمعية التشريعية او البرلمان فى البلاد) وبناء على مقترحات تلك اللجنة صدر قانون المجلس المركزى رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢م ونصت المادة (٣) على أن تكون السلطة التشريعية بيد رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة والمجلس المركزى ، وكان المجلس يتكون من ٧٢ عضواً منهم ٥٤ عضواً منتخباً بواسطة مجالس المديريات و ١٨ عضواً معيناً وذلك فضلاً فى الوزراء وجاء فى المادة (١٣) مايلى :

«يستمر المجلس ما لم يصدر أمر بحله لمدة سنتين من بداية أول دور إنعقاد له ، أو لأية فترة أخرى قد يستلزمها وضع دستور جديد) ، ولم يرد فى القانون ذكر لحق المجلس فى اعلان عدم الثقة بمجلس الوزراء او المجلس الاعلى للقوات المسلحة ولما كان رئيس مجلس الوزراء - وكان يضم خمساً من الوزراء المدنيين - وكان الوزراء جميعهم اعضاء فى المجلس وهم ليسوا منتخبين من الشعب أو حتى عن طريق مجالس المديريات ، فان موافقة الرئيس على مشروع القانون والحال هذه كانت أمراً شكلياً إذ أن مجلس الوزراء ما كان ليتقدم بمشروع لايرضى عنه الرئيس ولما كانت ديباجة القانون فى العهد الاول لحكم عبود تصدر بما يلى : (عملاً بالسلطة المخولة له بموجب الأمر الدستورى رقم (١) انا الفريق ابراهيم عبود رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة قد أصدرت القانون الآتى نصه ....) ، أضحت كما يلى : (عملاً بأحكام قانون المجلس المركزى لسنة ١٩٦٢م ، صدر القانون الآتى نصه باجازة المجلس المركزى وموافقة رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة)

ونص القانون أيضاً على أن لمجلس الوزراء حق إصدار الأوامر المؤقتة فى أى أمر من الأمور بموافقة الرئيس الاعلى للقوات المسلحة على (أن يقدم مجلس الوزراء كل أمر مؤقت للمجلس لتأييد ذلك الأمر او رفضه حالما يكون ذلك عملياً خلال دورة إنعقاد المجلس) ، ويصبح الأمر المؤقت بعد تأييد المجلس قانوناً نافذ المفعول .

مما يجدر ذكره ان أعضاء المجلس المركزى كانوا ينتخبون عن طريق مجالس المديريات التى تستمد بدورها عضويتها من المجالس المحلية ، ولما لم تكن المجالس المحلية ومجالس المديريات ممثلة لإرادة الشعب او معبرة عنها ، إذ طغى نفوذ رجال المال والأعمال والمهن الحرة عليها ، وأضحت مطية لتنفيذ أغراض ومصالح فئة قليلة من الناس وابتعد عنها كثير من المثقفين المستنيرين ، فقد ترتب على ذلك ان المجلس المركزى قد قام على أساس غير شعبى فى الواقع وعلى عكس ما اراد تقرير لجنة التطورات الدستورية تصويره .

فى عهد الحكومة الديمقراطية الثانية أعلن رئيس الوزراء سر الختم الخليفة فى يوم ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٤م الميثاق الوطنى الذى وقع عليه ممثلو الجبهة القومية الموحدة وممثلى القوات المسلحة

وتضمن الميثاق الوطنى قيام وزارة إنتقالية تتولى الحكم وفقا لاحكام دستور ١٩٥٦م ، على ان تنتهى الفترة الانتقالية باجراء انتخابات عامة تشرف عليها لجنة مستقلة في تاريخ لايتعدى شهر مارس ١٩٦٥م لقيا م جمعية تأسيسية يقع على عاتقها وضع الدستور المؤقت ، وهكذا أعيد العمل بدستور ١٩٥٦م المعدل تحت إسم دستور السودان المؤقت المعدل سنة ١٩٦٤م والتعديلات الجوهرية التى ادخلت على الدستور هى المتعلقة بمواد الفصل الثالث الخاصة بمجلس السيادة وبعض مواد الفصل الرابع الخاصة بالهيئة التنفيذية .

تقدم زعيم الجمعية التأسيسية فى جلسة يوم ٤ يناير ١٩٦٧م باقتراح بتكوين اللجنة القومية لوضع مشروع الدستور ، وذلك لأن المادة (٧٣) من اللائحة الداخلية للجمعية التأسيسية تنص على أن : (تكون الجمعية التأسيسية لجنة لوضع مشروع الدستور الدائم) ، وكونت اللجنة من ٣٧ عضواً من داخل وخارج الجمعية التأسيسية يمثلون الاتجاهات السياسية المختلفة .

إختارت الحكومة لجنة فنية من ١٥ عضواً يمثلون كبار رجال القانون بالسودان لتقوم بدراسات قانونية متعلقة بالدستور ، هذا وقد قدمت اللجنة الفنية دراسات وأبحاث قيمة فيما يتعلق بالمسائل الاساسية الهامة بالنسبة لمشروع الدستور فقدمت مذكرة عن الدستور الاسلامى والدستور غير الدينى ومذكرة أخرى عن الجمهورية البرلمانية والجمهورية والرئاسية ، ومذكرة ثالثة عن الحكم الاقليمى ، ومذكرة رابعة عن الحريات والحقوق الأساسية ، ومذكرة خامسة عن الهيئة القضائية وغيرها .

وقد واصلت اللجنة القومية للدستور أعمالها واستطاعت خلال عام واحد من قيامها ان تتمكن من وضع مشروع متكامل للدستور ، وقبل ان يقدم مشروع الدستور الدائم للجمعية التأسيسية حملته لجنة الى القاهرة لعرضه على الفقيه المصرى الكبير الاستاذ الدكتور عبد الرازق أحمد السنهورى ، الذى قام بمراجعة مشروع الدستور وأبدى ملاحظاته عليه ، واستعان فى ذلك بأثنين من كبار القانونيين المصريين هما الدكتور عبد الحميد متولى أستاذ القانون الدستورى السابق بجامعة الاسكندرية والاستاذ بجامعة ام درمان الاسلامية سابقاً ، والاستاذ المستشار مصطفى الفقى المستشار الفنى لمكتب وزير العدل بالجمهورية العربية المتحدة .

الجمعية التأسيسية التى قامت فى ١٠ / يوليو ١٩٦٥م الى آخر فبراير سنة ١٩٦٨م قد حلت لأسباب سياسية فى ٧ فبراير ١٩٦٨م ومن ثم أجريت الانتخابات فى أبريل سنة ١٩٦٨م لجمعية تأسيسية ثانية .

وبعد قيام الجمعية التأسيسية الثانية التى عقدت أول جلسة لها يوم ٢٧ مايو ١٩٦٨م ، إنقسم الرأى داخل دوائر الأحزاب السياسية الى قسمين : الأول يرى أن تستمر الجمعية التأسيسية فى مناقشة مواد مشروع الدستور الذي سبق ان أعدته اللجنة القومية للدستور وعرض على الجمعية التأسيسية السابقة التى بدأت مناقشته ولكنها حلت قبل ان تنجز مهمتها ، وكانت تتزعم هذا الرأى

أحزاب المعارضة ، والرأى الثاني يرى أن تشكل لجنة جديدة للدستور لتقوم بوضع مسودة جديدة لمشروع الدستور ولها ان تستعين بمشروع الدستور السابق ، وقد كان يتزعم هذا الرأى الحزب الاتحادى الديمقراطى خاصة وان قطاعاً كبيراً منه لم يكن ممثلاً فى لجنة الدستور السابقة ، وأخيراً شكلت لجنة قومية جديدة للدستور واتفق على ان تكون لجنة مراجعة على أن تقوم بمراجعة مواد المشروع السابق للدستور مادة مادة وأن تدخل التعديلات التى تراها مناسبة على ذلك المشروع وان تجيزه من جديد ، تم اتفاق بين الحزبين المؤتلفين فى ٧ مايو سنة ١٩٦٩م وصدر به بيان فى نفس اليوم من الآتى :

١ - أتفق الحزبان على أسس الدستور الرئيسية .

٢ - أن تقدم مسودة الدستور للجمعية التأسيسية في شهر يوليو ١٩٦٩م كى تتمكن الجمعية التأسيسية من إجازته فى وقت أقصاه آخر ديسمبر ١٩٦٩م .

٣ - إذا لم تتمكن الجمعية من إجازة مشروع الدستور فى مرحلة القراءة الثانية حتى ذلك التاريخ يعرض مشروع الدستور برمته للإستفتاء الشعبى .

٤ - إذا إجتاز المشروع مرحلة القراءة الثانية فى أو قبل آخر ديسمبر ١٩٦٩م تعرض المواد الرئيسية الاتية فى استفتاء شعبى تكون نتيجته ملزمة وهى :-

أ - اسلامية الدستور او علمانيته .

ب - نظام الجمهورية الرئاسية او البرلمانية .

جـ - إقليمية الحكم أو مركزيته .

كما أتفق الحزبان على ان يشمل الاستفتاء الشعبى أية مواد أخرى يتفق على أهميتها حينذاك .

قبل أن يحين شهر يوليو موعد تقديم مشروع الدستور للجمعية التأسيسية ، هبت ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م وحل رجال الثورة الجمعية التأسيسية ضمن الاجهزة الأخرى ، بموجب الأمر الدستورى الأول الذى صدر يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٦٩م والذى سوف نورد نصوصه كى يلقى الضوء على الفترة القادمة والتى بدأت بقيام ثورة ٢٥ مايو سنة ١٩٦٩م :-

أصدر مجلس الثورة الأمر الجمهورى الاتى :-

١ - يسمى هذا الامر الجمهورى رقم (١) ويعمل به فوراً .

٢ - السودان جمهورية ديمقراطية السيادة فيها للشعب ، وينوب عن الشعب لمباشرة أعمال السيادة مجلس الثورة المكون حسب التقسيم الذى سيعلن عنه فيما بعد .

٣ - يعلن مجلس الثورة بموجب هذا الامر إيقاف العمل بالدستور المؤقت الصادر في سنة ١٩٦٤م كما يعلن حل جميع الهيئات الاتية :-

أ - مجلس السيادة

جـ - مجلس الوزراء
د - لجنة الخدمة المدنية

٤ - لمباشرة السلطتين التنفيذية والتشريعية يعين مجلس الثورة مجلساً للوزراء يكون مسئولاً بالتضامن أمام مجلس الثورة .

٥ - تعيين الوزراء وعزلهم وقبول استقالاتهم من إختصاص مجلس الثورة ويباشر مجلس الثورة سلطاته بموجب هذا البند بتوصية من رئيس الوزراء .

٦ - الوزراء يؤدون القسم لمجلس الثورة وهم مسئولون كل بمفرده أمام رئيس مجلس الوزراء عن شئون وزارته .

٧ - النصاب القانونى فى كل من مجلس الثورة ومجلس الوزراء هو نصف الاعضاء وتصدر القرارات في كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة

٨ - كل الاحزاب السياسية تعتبر منحلة منذ هذا اليوم ولايجوز قيام أى تشكيل سياسى أو أى تنظيم يحتمل ان يستغل لاغراض سياسية الا باذن من مجلس الثورة

٩ - جميع القوانين التى كان معمولاً بها قبل إيقاف العمل بالدستور تعتبر سارية المفعول الى أن تلغيها أو تعدلها سلطة الإختصاص وكل إشارة فى تلك القوانين الى مجلس السيادة تعتبر إشارة الى مجلس الثورة

١٠ - فيما عدا ما نص عليه بهذا الأمر يظل جميع الاشخاص الشاغلين لمناصب فى جمهورية السودان لمباشرة إختصاصاتهم ما لم يصدر أمر بعزلهم أو توقيفهم من سلطة ذات إختصاص .

مهدت إتفاقية أديس ابابا الطريق لحل المشكلة الدستورية القائمة زمناً طويلاً ، ولأجل هذا تم تكوين جمعية تأسيسية لوضع الدستور ، ضمت أعضاء بالتعيين والانتخابات كممثلين لجميع الاتجاهات - وليس التنظيمات السياسية ، كما عين البروفسور النذير دفع الله رئيسا لها ، وسرعان ما تجمعت أمام الجمعية التأسيسية عدة مسودات تتناول مواضيع مختلفة قدمها أعضاء الجمعية أنفسهم ، إلا أن المسودة الضافية المتكاملة فقد أعدها د . جعفر بخيت وأسهم معه فيها بدر الدين سليمان والدكتور منصور خالد وقد أعتمدوا فى وصفهم لمسودة الدستور علي مسودة الدستور التى كانت مطروحة أمام الجمعية التأسيسية ابان حكومة الأحزاب قبل الثورة وبعض دساتير الدول الأخرى مثل دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة والدستور الهندى والتنزانى والجزائرى والتونسى والمصرى.

وقد خضعت جميع تلك المسودات لنقاش طويل مكثف كان يذاع مباشرة على الهواء ، كما طلب الى الناس التعبير عن آرائهم حول الدستور إما بمخاطبة اللجنة مباشرة أو عن طريق وسائل الاعلام وعلى أية حال فقد إتضح من مسار النقاش ان المسائل التى كادت ان تؤدي بمفاوضات السلام حول الجنوب هى نفسها التى شكلت أكبر العقبات أثناء صياغة الدستور الجديد ، وأبرز هذه المشاكل

وضوحاً الهوية الوطنية وقضية الدين والسياسة ، وقد سعى حاملو راية الدستور الاسلامي فى داخل الجمعية التأسيسية بقيادة العضو على أحمد سليمان بان ينص الدستور على اعتبار الاسلام ديناً رسمياً للدولة ، بيد ان الدستور الذى تم الاتفاق عليه فى مايو ١٩٧٣م لم يجئ متوافقا تماماً مع هذا الرأى .

فقد نصت المادة الاولى من الدستور على أن (جمهورية السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية موحدة ذات سيادة وهى جزء من الكيانين العربى والاسلامى ، أما حول التكييف الدستورى لوضع الدين فقد نصت المادة (١٦) على مايلى :-

أ - فى جمهورية السودان الديمقراطية الدين الاسلام ويهتدى المجتمع بهدى الاسلام دين الغالبية وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه .

ب - والدين المسيحى فى جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديها وتسعى الدولة للتعبير عن قيمها.

جـ - الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين لايجوز الاساءة إليها أو تحقيرها .

د - تعامل الدولة معتنقى الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم فى هذا الدستور كمواطنين ولايحق للدولة فرض أية موانع على المواطنين أو على مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية .

هـ - يحرم الاستخدام المسئ للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الاستغلال السياسى ، وكل فعل يقصد به او يحتمل ان يؤدى الى تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة او الشقاق بين المجموعات الدينية يعتبر مخالفاً لهذا الدستور ويعاقب قانوناً .

حول سلطات الرئاسة صنف الدستور هذه السلطات فى ثلاث مستويات : التنفيذى والتشريعى والرمزى وتقول المادة (٨٠) من الدستور :

«رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية ويشارك فى السلطة التشريعية ويعمل بموجب تفويض من الشعب عن طريق استفتاء ينظمه القانون ويقوم الاتحاد الاشتراكى السودانى بترشيحه وفقاً لنظامه الاساسى ».

أما حول السلطات التشريعية للرئيس والتى يشارك فيها مجلس الشعب تنص المادة (١١٨) على مايلى : «يتولى مجلس الشعب مع رئيس الجمهورية السلطة التشريعية ويقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية ويجيز مشروع الميزانية العامة ويمارس الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية كل ذلك على الوجه المبين بالدستور» .

وكفل الدستور (١٩٧٣) ايضاً لمجلس الشعب الحق من اتهام الرئيس وتقديمه للقضاء ان أخل بمسئولياته ، فالمادة (١١٥) تنص على مايلى :

مجلس الشعب وبموافقة ثلثى اعضاء مجلس الشعب فى جلسة سرية وتكون محاكمته امام محكمه خاصة ينظمها القانون ولايحاسب رئيس الجمهورية جنائياً على الأعمال التى يقوم بها فى مباشرة مهامه إلا فى حالة الخيانة العظمى» فالمادة (٢٢٠) تصف الخيانة العظمى .

وتقول : المادة (٢٢٠) تصف الخيانة العظمى وتقول : «كل عمل يقصد به تقويض الدستور أو هدم سلطة ثورة مايو او هدم النظام الجمهورى الاشتراكى يعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها بمقتضى القانون».

في سبتمبر ١٩٨٣م أقدم النميرى على إصدار قانون عقوبات جديد يتضمن الحدود الشرعية الخمسة وأعلن النميرى عند نشر هذا القانون بأنه سيعمل على تحويل السودان الى بلد إسلامى من حيث قوانينه ونظامه السياسى ومؤسساته وقام بتعديل ما لايقل عن (١٢٣) مادة من مواد الدستور البالغة (٢٢٥) مادة وأهم التعديلات هى كما يلى :

تعالج الفقرات الأولى من الدستور هوية السودان والشعب السودانى وتحدد دور الدين فيه ، وتنص الفقرة الأولى المعدّله على أن جمهورية السودان الديمقراطية جمهورية إسلامية موحدة ذات سيادة المسلمون والمسيحيون وغيرهم فيها أمة واحدة وهى جزء من العالم العربى والافريقى والإسلامى .

كما استبدلت المادة الثانية التى تنص علي ان السيادة للشعب يمارسها عن طريق مؤسساته ومنظماته الشعبية والدستورية بمادة جديدة تقول بأن السيادة لله ويمارسها الشعب عن طريق مؤسساته ومنظماته الشعبية الدستورية ومن جهة أخرى تنص المادة التاسعة بعد تعديلها على إعتبار الشريعة هي مصدر التشريع .

وتنص المادة ١٦ من الدستور المعدّل الحال على أن تقوم الدولة برعاية قيم الاسلام والمسيحية وكريم المعتقدات الروحية وتتعرض الى جزء مهم من التعديلات ذلك الذى يتعلق بتحديد سلطات وواجبات الرئيس ، فقد تحول الرئيس من (رأس للدولة) طبقاً للمادة (٨٠) من الدستور الى «قائد المؤمنين وراعى الأمة السودانية ورأس الدولة وإمامها» ،كما اضيفت الى المادة (٨١) «صون الدستور واستقلال الوطن وسلامة أراضيه وحماية كيان الدولة وكفالة حسن سير المؤسسات) مهام روحية أخرى هى (اقامة الدين ، وبسط الشورى والعدل ، وحماية القيم الدينية والروحية والسياسية» كما عدلت المادة (٨٤) (تحديد فترة رئاسة الجمهورية بست سنوات» ليصبح رئيساً مدى الحياة .

وتمشياً مع هذا المنطلق قد عدلت المادة (١١٣) (خلو منصب رئيس الجمهورية» لتبيح للرئيس أن يعهد لمن يخلفه بخطاب يفتح أمام مجلس الشورى ، وعلى الجميع مبايعته ، وبالرغم من ان التعديلات المقترحة لاتذهب الى حد الغاء (مجلس الشعب) الا أنها تفرقه فى كيان أكبر اسمه مجلس الشوري ولهذا فقد تم تذويب المجلس فى مؤسسة أكبر هى مجلس الشورى ونقلت جميع صلاحيات وواجبات مجلس الشعب الى هذا المجلس الجديد.

وهكذا لم يعد الوزراء ورؤساء الوزراء مسؤولين امام مجلس الشعب طبقاً لأحكام «المادة (٩)»

بل أمام مجلس الشورى ، كما ان صلاحية تصديق المعاهدات واعلان حالة الطوارئ منوطة بمجلس الشورى (المادة ٥) المعدلة للمادة (١١١) ، وتتناول أحد المواد الجديدة التي حلت محل المادة (١١٤) الملغاة تشكيل هذه الهيئة الجامعة (مجلس الشورى) من رئيس الجمهورية (رئيسا) والأمين الأول للقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني نائباً للرئيس) ومن الاعضاء التاليين : أعضاء المكتب التنفيذي بالقيادة المركزية للإتحاد الاشتراكي السوداني ، ورئيس وأعضاء مجالس الشعب (القومي والاقليمي) وأعضاء مجلس الرئاسة (الحكومة) ، ويقسم أعضاء هذا المجلس طبقاً لمادة جديدة هي المادة (١١٧) يمين الولاء للرئيس.

في حقبة الديمقراطية الثالثة باشرت الجمعية التأسيسية أعمالها باصدار أول قراراتها يوم ٢٦ ابريل ١٩٨٦م باجازة دستور الفترة الانتقالية والعمل به وشمل القرار تكليف المجلس العسكري ومجلس الوزراء وأعضاء المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي وحكام الاقاليم ومعتمد العاصمة القومية بالاستمرار في مهامهم حتى يوم ٦ مايو ١٩٨٦م لاعطاء الفرصة للقوى السياسية لإكمال المشاورات لتشكيل الاجهزة الدستورية ، وجاء الموعد المضروب بعد انتهاء فترة المجلس العسكري حيث نال الصادق المهدي ثقة الاغلبية داخل الجمعية رئيساً للوزراء .

في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م وقع وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي بقيادة السيد محمد عثمان الميرغني باديس ابابا عقب مفاوضات جرت لأربعة أيام بينه وبين ممثلي حركة التمرد بقيادة العقيد جون قرنق إتفاقاً بين الطرفين إشتمل على أربعة محاور أساسية وصدرت مناشدة لقبول الاتفاق الذي إتفق على أن يعرض على كافة القوى السياسية وجاء ت بنود الاتفاق المعلنة تنص على تجميد الحدود الشرعية وعدم اصدار أي قوانين اسلامية الى حين انعقاد المؤتمر الدستوري الذي نحدد له اليوم الحادي والثلاثون من ديسمبر ١٩٨٨م كحد أقصى.

يوم الاربعاء ١٤ / ١٢ / ١٩٨٨م قدم الصادق المهدي بياناً للجمعية التأسيسية دعا فيه النواب الى الموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٨٨م وطالبهم بتفويضه لإتخاذ الاجراءات اللازمة لارساء السلام في البلاد ، وعلق على اتفاق قرنق - الميرغني بأنه جاء بصيغة مرنه تتجاوز الخلاف حول الدستور مشيراً الي عدم ممانعة الجبهة الاسلامية المشاركة في التحضير والمشاركة في المؤتمر رغم التحفظات التي أبدتها حول الاتفاق ، ولما عرض الاقتراح الذي قدمه الصادق المهدي على الجمعية التأسيسية في يوم الاربعاء ٢١ ديسمبر ١٩٨٨م والذي نص على تفويض رئيس الوزراء لاستكمال خطوات السلام تمت اجازته بأغلبية ٢٣٦ صوتاً .

طفقت حكومة العهد الديمقراطي الثالث تجند كل طاقاتها لتقوية مركزها التفاوضي مع المتمردين والذي حدد له ١٠ يونيو ١٩٨٩م وكانت الحكومة تعول كثيراً على لقاء العاشر من يونيو وتعتبره (مفتاح السلام) ولكن الذي حدث هو عودة وفد (اللجنة الوزارية للسلام) من اثيوبيا بعد اجتماعه بممثلين لحركة التمرد باديس ابابا ولم يكن زعيم التمرد ضمن المفاوضين.

بممثلين لحركة التمرد باديس ابابا ولم يكن زعيم التمرد ضمن المفاوضين.

لم تكن للحكومة حيلة الا ان تقترح على المتمردين لقاء جديداً فى الرابع من يوليو ١٩٨٩م ، بغية المزيد من التشاور حول خطوات السلام ، ولكى تطمئن الحكومة شعبها المغلوب على أمره بشرته بأن أتفاقاً قد تم بعقد المؤتمر الدستورى فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٩م.

لكن قبل أن ينعقد المؤتمر الدستورى قامت ثورة الانقاذ في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وبذلك اسدل الستار على الحكومة الديمقراطية الثالثة وحكمت الانقاذ بالمراسيم الدستورية حتى ١٩٩٨م حيث أعدت دستوراً الغى بموجبه المراسيم الدستورية وضمن المرسوم الرابع عشر الى الدستور الدائم والذى عرض على الاستفتاء وإحتوى إتفاقية الخرطوم للسلام وستدخل بموجبه البلاد مرحلة جديدة.

وهذا السرد التاريخى للدساتير السودانية منذ الاستقلال الى يومنا هذا هو محاولة منا لالقاء بعض الضوء على التطورات الدستورية وماصاحبها فى بلادنا .

مذكرة الجبهة المعادية للإستعمار للسيد رئيس
حزب الشعب الديمقراطي «علي عبد الرحمن الأمين»
«اكتوبر ١٩٥٧م»

* السيد المحترم/

رئيس حزب الشعب الديمقراطي

تحية طيبة

دفعنا لإرسال هذه المذكرة حرصنا علي الوحدة الوطنية لحماية الإستقلال الوطني وإرساء قواعد الديقراطية.

لقد ناضلنا معكم في الكفاح ضد الإستعمار البريطاني وجمعيته التشريعية وكافة مؤسساته المزيفة وانتصر الشعب بطرد جيوش الإحتلال وإسترداد إستقلاله الوطني.

ومنذ ان جري الإنقسام في الحزب الوطني الإتحادي وأسفر عن تأليف حزبكم أبدينا رأينا في هذا الإنقسام وفي الأخطاء التي قد تنجم عنه وأكدت الأيام ما ذهبنا اليه .لقد إتخذنا موقفاً يبدو «محايداً» ولكنه الموقف الإيجابي في الدعوة للوحدة الوطنية..

تساءلتم ما هي الأضرار التي لحقت بالبلاد منذ ان تم الإئتلاف بينكم وبين حزب الأمة ؟ إسمحوا لنا إذن ان ندلي برأينا في هذا التساؤل..

تميز الوضع ـ نتيجة للإنقسام في المعسكر الوطني ـ بحصول حزب الأمة علي النصيب الأكبر في إدارة شؤون الحكم وانه لمن الخطأ إعتبار نتائج التحالف الذي تم بينكم وبين حزب الأمة علي انه خطوة الي الأمام..

فمن الإنصاف للحقائق والتاريخ أن نقول بأنه في السياسة الخارجية التي يشرف عليها حزب الأمة جرت الأحداث التالية:

عدم التجاوب مع حركة التضامن الشعبية مع مصر إبان العدوان ومحاربة المتطوعين السودانيين والدفاع عن مشروع إيزنهاور وتعبئة الإذاعة التي يشرف عليها أحد أعضاء حزبكم لهذا الغرض وللإشتراك في الحرب الباردة للحيلولة دون إتخاذ موقف رسمي يتجاوب مع إرادة ومقاومة الشعب ضد مشروع إيزنهاور ـ المحاولات المتكررة التي تبذل لتعكير صفو العلاقات بين الشعب المصري والسوداني مما تعكسه صحافة حزب الأمة وإتخاذ موقف الحياد في الجامعة العربية وعدم التجاوب مع الشعب السوري في كفاحه ضد مؤامرات الإستعمار الامريكي وعدم التمثيل الدبلوماسي مع الصين الشعبية والتصويت بجانب كتلة الإستعمار في مسألة

المجر،توجيه السياسة التجارية الخارجية بتسويق القطن لدي «العملاء التقليديين» في بريطانيا حسب تصريح رئيس الوزراء في لندن والإصرار علي سياسة قفل التعامل مع السوق الإشتراكي علي أساس إتفاقيات الدفع والمنفعة المتبادلة..

وفي الداخل - إستخدام قوانين الإستعمار ضد الصحافة والأحزاب المعارضة في فترة تعتبر مرحلة لتحضير الإنتخابات مما يشيع جواً من الإرهاب يتنافي وعدالة الإنتخابات والتوزيع السيئ للدوائر مما يوسع نفوذ حزب الأمة في الأقاليم وشطب دوائر الخريجين وانعكاس نتائج سياسة الدمار الإقتصادي في الحالة المعيشية السيئة التي ترزح تحتها جمهرة الناس..

جرت تلك الأحداث وانتم في الحكم مع حزب الأمة - ولا سبيل الي القول إنها لم تلحق أضراراً في قضية الشعب - وقد كان واضحاً منذ البداية ان تحالفكم شاذ فأنتم تعارضون مشروع إيزنهاور وتؤمنون بالكفاح مع الشعب المصري ويؤكد برنامجكم أهمية الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية وأهمية تطوير البلاد من الناحية الإقتصادية، بينما يتخذ حزب الأمة موقفاً مضاداً لهذه المواقف باعتباره حزباً رجعياً وقف في الماضي ضد الحركة الوطنية ويقف اليوم ضد قضية تعزيز الإستقلال الوطني ويتودد للإستعمار الأمريكي والبريطاني.

لو كانت الغلبة في داخل مجلس الوزراء لحزبكم لتغلبت الأهداف الوطنية أما الوضع هو هيمنة حزب الأمة علي المجلس فان النتيجة المنطقية : هي سيادة الأهداف الرجعية لحزب الأمة وتحملكم لمسؤولية تاريخية عن كل المواقف التي صدرت عن الحكومة..

سيدي العزيز:

لقد عبرنا عن إستنكارنا لسياسة الحكومة الرجعية وخاطبنا حزبكم عدة مرات وإتصلنا براعي الحزب سيادة السيد علي الميرغني محاولين التنبيه لاخطار تحالفكم مع حزب الامة وراجين اتحادكم مع الأحزاب الوطنية لوضع حد لحالة الإنقسام والتوتر في المعسكر الوطني وكان في المستطاع قبل حل البرلمان الوصول الي هذه الغاية وتأليف حكومة وطنية تحافظ علي إستقلال البلاد وتحمي الديمقراطية وتجري الإنتخابات علي أسس عادلة وفي جوهر محايد وبمعارضتكم لتلك الخطوة كنتم مسؤولين مباشرة عن استمرار حزب الأمة مستمتعاً بمركزه الممتاز في الحكم بعد حل البرلمان بلا رقابة برلمانية..

نحن نعتبر هذه المرحلة هي التحضير للإنتخابات المقبلة والرأي الذي نوصلنا اليه هو قيام تحالف وطني ضد الإستعمار والرجعية الممثلة في حزب الأمة .هذا التحالف هو إمتداد لتحالف ١٩٥٣م الذي كسب الإنتخابات الماضية .

ان منطق كفاحكم فيما مضي ضد الاستعمار وجمعيته التشريعية ومنطق برنامجكم يؤكد اهمية هذا التحالف في الإنتخابات الحالية .

سيدي:

في هذه الإنتخابات طريقان لا ثالث لهما في رأينا : طريق مرشحي الإستعمار والرجعية الممثلة في حزب الأمة وطريقة المرشحين الوطنيين ـ هذا هو الأساس الذي تدور عليه رحي المعركة الإنتخابية..

حدد حزبنا هذه القضية : بصفة نهائية ولهذا فهو يعتبر ان أي اضعاف للمرشحين الوطنيين هو عمل خطير يترتب عليه تعريض إستقلال البلاد الي الخطر، بتسليم الرجعية زمام الحكم في الإنتخابات المقبلة ..

لقد حددتم في ليلتكم السياسة الأخيرة بتاريخ ١٨ الجاري في الخرطوم بحري انكم ستنزلون بقائمة موحدة مع حزب الأمة..

يري حزبنا في هذا الموقف اضعافاً للمرشحين الوطنيين وإنتصاراً لمرشحي الرجعية في حزب الأمة وفي ذلك مسؤولية تاريخية جسيمة لانكم تساعدون حزب الأمة في سعيه للسيطرة علي الحكم مرة اخري..

نحن لا نملك ان نوجه حزبكم كيفما نريد و نمنحكم من سلوك الطريق الذي ترونه ولكن نبعث برأينا في طبيعة الإنتخابات الحالية وأهمية الوطنية ونرجو ان نتمكن من الإجتماع بكم لاننا كأحزاب وطنية لا بد ان نتشاور مع بعضنا للوصول الي الحقائق ونرجو ان تقدروا موقفنا إزاء الجماهير التي تطالب بتحديد موقف حاسم منا إزاء الأحزاب الأخري.

أخيراً نرجو ان تدركوا ان أن استمرار موقفكم بالدعوة للتحالف مع حزب الأمة في الإنتخابات الحالية سيترتب عليه تحديد موقفنا بما يتفق وحماية الإستقلال الوطني ومصالح جماهير الشعب والخير اردنا والله ولي التوفيق..

وتفضلوا ياسيدي بقبول فائق الإحترام ..

المخلص / عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة
عن سكرتارية الجبهة المعادية للإستعمار

المصادر

من وثائق التاريخ المعاصر

اليسار السودان عشرة أعوام ١٩٥٤ـ١٩٦٣م ـ إعداد / محمد سليمان.

استئناف قضية ميشيل قطران
ضد المجلس البلدى بالخرطوم
في محكمة الاستئناف

اصدار الحكم :

رئيس القضاء : ابورنات

القاضى : المنور

القاضى : محمد يوسف مضوى

المجلس البلدى بالخرطوم — المستأنف والمدعي عليه

ضد

مشيل قطران — المستأنف عليه والمدعى

استئناف رقم ٣١ / ٥٨

المحامون :-

١ - مهدى شريف النائب العام - عن المدعي عليه

٢ - احمد متولي العتباني المحامي - عن المدعى

عليا رقم ١٧٨ / ٥٨

الحكم :-

تقدم المستأنف والمدعي عليه ، بطعن ضد الحكم اصادر من قاضي المحكمة العليا بالخرطوم المستر سوني ، بتاريخ ٢٨ / ٧ /١٩٥٨م فى القضية التي اقامها المدعي ميشيل قطران ، قاضي جزئى المحكمة العليا بالخرطوم ، ضد المجلس البلدي بالخرطوم ، يطالب فيها بالتعويض عن الاضرار التي لحقته من جراء سقوطه في مجرى قامت البلدية بحفره.

*** وتتلخص وقائع القضية وفق رواية قاضى الموضوع فيما يلي :-

وفى اليوم الثاني من مايو عام ١٩٥٧ م ، أقامت السفارة العراقية بالخرطوم احتفالاً في السابعة مساء ، دعت اليه من بين المدعوين الآخرين ، المدعى وزوجته وابنته وتوفيق قطران وحرمه .

وتقع مباني السفارة المذكورة ، فى الناحية الشرقية للشارع نمرة ٤٧ الذى لايبعد كثيراً عند منتهى شارع الجزيرة ، كان شارع ٤٧ مظلماً حيث لم يبزق فجر القمر فى ذلك اليوم في منتصف ذلك الطريق ، ومن الناحية الشرقية حيث تقع مباني السفارة العراقية ، كان هناك مجرى عميق يبعد من حافة مبني السفارة بحوالي اربعة ونصف متر ، كما يبلغ عرض المجرى حوالي مترين وربع او

مترين ونصف تقريباً ، كما يبلغ عمقه مترين تقريباً ، لم يكن ثمة غطاء للمجرى المذكور علي آى وجه .

وقد وصل المدعى وزوجته وابنته وتوفيق قطران وحرمه ، بعربة الأخير ، إلى مبنى السفارة الساعة الثامنة إلا ربعاً .

وكان هناك مسلكان للدخول الى السفارة ، أحدهما من الناحية الغربية ، والثانى من الناحية الشرقية ، ومنها قد جاء المدعى وصحبه .

ولم يشرعوا في السير بضع خطوات ، حتي اوقفهم بوليس الحركة الذي اخبرهم بمنع وقوف العربة ، امام مبني السفارة ، ناصحاً اياهم بتركها في المحل الذي وقفوا به ، ثم متابعة السير باقدامهم للسفارة .

وقد ذكر ، بأنهم ساروا في طريق الاسفلت ، وكان علي جانبيه سيارات المدعوين الكثيرة وحينما قطعوا أغلب الطريق ، لاحظوا وجود سيارتين كبيرتين مقابلتين لبعضهما البعض ، تسدان الطريق وأحد افراد البوليس يحاول تنظيم المرور ، ولذلك انحرف المدعي ، وكان يتحدث اثناء سيرة مع حرم توفيق ، تجاه سيارتين ، كانتا تقفان هناك ، ولم يخط المدعي الا بضع خطوات ، واعتقاداً منه بان يمكن الوصول الي مبني السفارة بذلك المسلك ، وقد ثبت انهما لم يسيرا بذلك الطريق من قبل ، كما لم يكونا علي علم بوجود مجري به ، بطبيعة الحال ، بل ظنا انهما يسيران علي طريق سوي صلب ، حينما وجد المدعي نفسه فجأة في ذلك المجري العميق ولما خرج المدعي كان يعانى من آلام في ظهره وساقه ونقل الى المستشفى ومنذ الخامس والعشرين من مياو لزم سرير المرض بمنزله بالخرطوم كما اشرف علي علاجه الدكتور / بيومي .

وقد أوصت لجنة طبية حكومية ، المدعى بالسفر للخارج لعلاجه في لندن عن طريق المستشار الطبي للسودان الدكتور برات .

وقد أخذت عدة صور للاشعة للقدم المكسورة في لندن وليدزكي كما سبق ان اخذت عدة صور بالخرطوم وقد أخبر الجراحون المدعي بأن قدمه ، قد اصابها أذى بالغ قد يترتب عليه ، التهاب حاد ولذلك من المستحسن اجراء عملية له .

*** وقد قررت محكمة الموضوع فيما يتغلق بالاذي والالم مايلي :-

«لقد عاني في الفترة التي قضاها بالسودان قبل رحيله لانجلترا الاما جسيمة فقد كان يتناول اقراص مخدرة ، كما تم نقله للطائرة علي مصعد مائى ، وبقيت ساقه في الحبس علي مدى اربع وعشرين ساعة كما بقي دون حراك علي سرير المرض منذ يوم الحادث .

ولقد ذكر تقرير الدكتور يونج ، بعد الكشف علي المدعي ، بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٥٧ بانه يعانى من حالة تهشم في مفصل القدم .

وقد قدر مستر يونج العجز في حدود ٧٠ - ٧٥ ٪ أو أكثر

وقد ادلي بالشهادة ايضاً كل من الدكتور الطاهر عبد الرحمن بيومي

وقد وجدت محكمة اول درجة من الادلة المطروحة أمامها ان المدعي وان كان سيجد بعض العوائق أثناء عمله كقاض ، الا ان نسبة تلك العوائق ، لن تزيد كثيراً ان استمر في عمله كقاض ، بعد العملية ، ولكن في حالة ممارسة المحاماة ، فانه سيجد عوائق جمة لاحصر لها وانتقدت المحكمة قول الدكتور بيومي بان المدعي يمكن له الحصول علي قدم صناعي مريح .

ان علي المدعي ان يقوم باجراء عملية اخرى ونتيجة لذلك ، عليه يبقى بكشف المرضي لمدة اربعة او ستة اشهر علي ان يمكث بالمستشفى او دور التمريض ، لمدة تتراوح بين اسبوعين او ثلاثة .

ولقد اصدرت محكمة اول درجة ، حكماً لصالح المدعي ، بمبلغ يقدر بـ ٧٣٣٢ جنيها و ٨٥٠ مليماً منها : ٢٣٣٢ ألفاً و ٨٥٠ مليماً عبارة عن تعويض خاص والباقى وقدره ٥٠٠٠ جنيه عبارة عن تعويض عام عن الصدمة النفسية والآلام الجسمية الناتجة من الحادث ، أو من العملية التي استلزمت وضع القدم بالجبس لمدة ابرعة او ستة أشهر ، ولعجز في مقدرته في ان يقوم بالامور لنفسه او لغيره كما كان العهد به من قبل ، اذ سيظل دائماً يعتمد في قضاء حاجياته مهما كانت بسيطة ، علي الغير ، ولفقدانه الاستمتاع بمباهج الحياة الطبيعية ايضاً .

وسينتهي عقد خدمة المدعي مع المصلحة القضائية في أقل من سنتين وينبغي بعد ذلك ، ان يكافح من اجل نفسه ، فيجوز له العمل بالمحاماة وفي هذه الحالة تكون عاهته المستديمة حائلاً بينه وبين العمل الحر الطليق في مضمار المحاماة ، ان المستأنف لم ينازع في تقدير التعويض الخاص ، ولكنه ينازع بصدد التعويض العام في حالة ثبوت المسئولية قبله .

وقد قامت محكمة اول درجة برواية وقائع القضية في دقة وبلاغه وفيما عدا الملاحظات الاتية ، فاننا نتفق تماماً مع كل قضاء صدر منها بصدد الوقائع التي طرحت امامها .

اول ملاحظة لنا ، تتصل بكمية الاضواء ، التي كانت تسطع تلي مباني السفارة وتشع في محل الحادث.

ولم تستبين محكمة اول درجة بوضوح تلك النقطة ، ونحن نقدر فعلاً الصعوبة التي واجهتها ، لدي الترجيح بين ادلة الادعاء من جانب ، وادلة الدفاع من جانب آخر ، وقد صدر التناقض في الادلة المذكورة من رجال لهم مركز اجتماعي مرموق .

مذكرة الجبهة الوطنية الي الفريق عبود (نوفمبر ١٩٦٠)

* تكونت الجبهة الوطنية المعارضة لنظام الفريق عبود من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة والعمال والمزارعين والطلبة واخيراً انضم اليهم الشيوعيون .

ارسلت الجبهة الوطنية في نوفمبر سنة ١٩٦٠م مذكرتها الوطنية للفريق ابراهيم عبود : -

« لقد بذل السودانيون جميعا علي اختلاف منظماتهم وعلي تباين اتجاهاتهم ومشاعرهم جهودا صادقة أدت الي استخلاص حرية السودان واعلان استقلاله وضمان مكانته بين امم العالم الحرة المستقلة - هذه حقيقة تاريخية ثابتة .. وحفاظا علي هذا التراث المجيد واستشعارا لواجب المواطنين نحو بلادهم،وحرصهم علي العمل لرفعتها وحفظ سمعتها، والمشاركة في تقدمها وازدهارها ،رأينا ان نتجه برأينا اليكم :-

ان السودان الذي حصل علي حريته من المستعمر من غير ان يعرض البلاد الي الخطر والهزات ، هو اليوم اكثر وثوقاً في انكم تقدرون الروح والدوافع الوطنية التي املت تقديم هذه المذكرة والتي لم يقصد منها غير مصلحة البلاد خاصة .. والجيش في كل بلاد العالم هو املها وعدتها ورمز عزتها وكرامتها وحامي حدودها والمدافع عنها في الداخل والخارج .

ولهذا فانه عندما استولي الجيش علي مقاليد الحكم تحدث رئيسه في بيانه الاول عن مهمته واكد انها لفترة مؤقتة .. وتريث الناس ترقباً لما ستأتي به تلك الفترة المؤقتة ، والكل يعلم ان ليس من مهام الجيش تسلم ادارة الحكم نهائياً ، وكل المحاولات التي قامت بها الجيوش في البلاد الاخري كانت عاقبتها سلسلة انقلابات ذهبت فيها الانفس والاموال، ورجعت البلاد الي الوراء، وفقدت ثقة غيرها من الامم التي يسود فيها حكم القانون .. ولنا في محاولات الانقلاب الماضية من جيشنا ، خير شاهد. وفي ابعاد كثير من عناصره المدربة نتيجة لهذه الهزات وما أدت اليه من محاكمات واعتقالات وابعاد من صفوف الجيش .

لقد مضي علي تسلم الجيش مقاليد الحكم عامان ، انحصرت فيها السلطة في يد الافراد من غير ان يشترك الشعب معهم ، في فترة اتسمت بفقدان الحريات العامة واصبحت الصحافة مقيدة لا تعبر عن الرأي العام . وقد قطعت في هذه الفترة عدة وعود بان دستوراً يتجنب اخطاء الماضي سوف يعرض علي البلاد قريباً .. ولكن بكل اسف وبعد مضي عامين كاملين ، كان ما اعلن يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٠م يقتصر علي امور تتعلق بنظام الحكومة المحلية التي لم

يسبق الشكوى منها ، ولا من اسسها الديمقراطية ، ولكن من المؤسف حقاً ان النظام الجديد المعروض منكم حرم الشعب من حق التمثيل والرقابة علي شئونه المحلية ، مما كفلته النظم السابقة.وبهذا حرم الشعب من الحق الطبيعي في انتخاب ممثليه ، زيادة علي ان وضع الحاكم العسكري رئيساً لمجلس المديرية اكد استمرارية حالة الطوارئ وحرمان البلاد من العودة الي دستور يكفل حقوق المواطنين .ويشركهم في الاشراف علي شئونهم. وينظم اداة الحكم في مراتبها العليا ...

ان الحكم سلسلة من المشاكل ،وليس من المصلحة أن يكون الجيش ضمن تلك المشاكل ، بل الاصوب ان يكون بعيداً عن التيارات السياسية لضمان حياده وسهره علي حماية البلاد وصيانة سيادتها ..

ان البلاد التي خرجت بالجيش من مهمته الاساسية الداخلية او الدولية فقدت جيشها اولاً بتعريضه للانقسامات وعرضت بلادها ثانياً الي الانقلابات وهزات قد لا تقف عند حد ..

لهذا وبروح الوطنية والحرص علي المصلحة العامة مدفوعين بالرغبة الصادقة في التفاهم والتعاون .

نتقدم بالاسس الآتية :-

١ - يتفرغ الجيش لمهمته الوطنية وهي حماية البلاد .

٢ - تتولي الحكم هيئة قومية انتقالية لتحقيق الآتي :-

أ - تمارس سلطات الحكومة في فترة الانتقال .

ب - تضع التخطيط السليم والاسس الواضحة للديمقراطية في السودان وعلي ضوء تجارب الماضي .

ج - تضع قانون انتخابات عادلاً يجري الانتخابات لايجاد ممثلي الشعب الذين يتولون الحكم في صورته النهائية وليضعوا الدستور .

٣ - رفع حالة الطوارئ فوراً وكفالة حريات المواطنين، وضمان حرية الصحافة ،ليستطيع الشعب ان يعبر عن آرائه في حرية.ولتستطيع الحكومة القومية تحسس رغباته والتجارب مع اتجاهاته .

اننا نري مخلصين ان هذه الحلول تحقق الحكم الصالح والاستقرار وتصون سمعة البلاد .

واننا لنأمل بصدق ان تصفو النفوس ،وتتحد الصفوف لتخرج بلادنا بسمعتها مصونة سليمة. ويتحقق للوطن خيره ومصلحته»

الجنوب في عهد الحكم العسكري «١٩٥٨ـ١٩٦٤م»

* تسلم الجيش السوداني السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م مثلاً لفشل الأحزاب السياسية في منح الشعب حكومة تكرس جهودها لحل المشاكل الاقتصادية .وقضية الوحدة الوطنية. .ووضع القائد ابراهيم عبود في بيانه الرسمي ان هدف حركته هو توفير الاستقرار السياسي كخطوة اساسية في سبيل نقل السلطة الي الجماهير، وتصحيح الوضع الإقتصادي واعلن في لغة صارمة عن حظر الأحزاب السياسية وتعطيل نشاط السياسيين وعن تحريم المناداة بالنظام الفدرالي.واتخذ القوة الغاشمة سبيلاً لوأد الحريات والدينية والثقافية وبلوغاً لغايته ولقد اوحي حزب الإتحاد الوطني السوداني الافريقي الحزب الذي تكون بعد عام ١٩٥٨م بان تسلم الجيش للسلطة قد دبر بليل لعزل الجنوب عن الشمال ثم سيطرة الشمال علي الجنوب.ولم يكن هذا الزعم صحيحاً فلقد دعا رئيس الوزراء وقتئذ عبدالله خليل قواد الجيش للإستيلاء علي السلطة بغرض احباط الجهود الرامية الي عقد ائتلاف بين حزب الأمة والحزب الوطني الإتحادي وبغرض حل البرلمان اذ أبدي كثير من اعضائه روح العداء للسياستين الخارجية والداخلية للحكومة وكان من الأغراض ايضاً كبح جماح المعارضة خارج البرلمان المتجسدة في رجال الخدمة المدنية والمزارعين والنقابيين والطلبة ،اولئك الذين اخذت معارضتهم تزداد اشتعالاً والتهاباً نتيجة سوء الأوضاع الإقتصادية والسياسية ،وعلي هذا يمكن القول بان الزعم القائل بان تسلم الجيش للسلطة كان مؤامرة من الشماليين امر يدعو للسخرية ولكن رغم ذلك فان مجئ حكومة جديدة له اثر مباشر علي الجنوب فقد شرع النظام العسكري في كبت المعارضة الجنوبية، بمثل ما تصدي للمعارضة الشمالية من كبت وسجن لعدد كبير من السياسيين والنقابيين والطلبة والشيوعيين وقد أسرع العهد العسكري في إدخال اللغة العربية والدين الاسلامي الحنيف في ارجاء الجنوب ،اعتقاداً منه بان ذلك هو طريق الوحدة في المستقبل بين الجنوب والشمال .واستبدلت اللهجات المحلية واللغة الإنجليزية بالعربية وسيلة التعليم وجعلتها ايضاً لغة التخاطب والمراسلات في المكاتب الحكومية .مما ادي الي اعفاء الموظفين الجنوبيين الذين يجهلونها وأسس عدد من الخلاوي في مختلف المناطق كما عين كثير من الوعاظ بالمديريات الجنوبية وتم افتتاح ستة مدارس اسلامية في كل من جوبا وكدوك وواو ومريدي وراجا وياي ،كما تم افتتاح معهد اسلامي بجوبا واقامة مراكز للوعظ والإرشاد الديني للكبار وسارت

الحكومة قدما فحرمت التبشير المسيحي الا باذن صادر عنها وفق منطوق قانون الجمعيات الكنسية التبشيرية،الذي اصدرته في عام ١٩٦٢م وفي فبراير من عام ١٩٦٤ ابعدت نحواً من ثلاثمائة مبشر مسيحي وجعلت الجمعة عطلة اسبوعية في الجنوب بدلاً عن الأحد وقامت هنالك كثير من المساجدوالمعاهد الدينية الاسلامية ولم تكتف بهذا بل مارست ضغطاً علي السلاطين والمتعلمين في الجنوب ليعتنقوا الاسلام ديناً لهم ونقلت الموظفين والمعلمين الجنوبيين بصورة جماعية الي الشمال لانهم عندها يشكلون خطراً علي الأمن وقللت من تجنيد ابناء الجنوب في قوات الشرطة والسجون وملأت الوظائف الشاغرة في اجهزة الأمن بمواطنين من الشمال.وعندما تم اعتقال بعض الآباء الكاثوليك عقب توزيع عريضة مناوئة للحكم العسكري .وقد جاء في العريضة ما يلي:

«ليس هنالك من احد مهما علا شأنه ملكاً كان او امبراطوراً يمكنه إجبارنا علي ان نسير في طريق يخالف ابانا الذي في السموات والأرض او يتجافي مع ضمائرنا » واستطردت العريضة تقول بان القانون قد اضحي سلاحاً يكبح جماح المسحية ويفرض الدين الاسلامي وفي عام ١٩٦١م ،حرمت الصلاة الا داخل الكنيسة ،كما حرم من غادروا البلاد من اعضاء الارساليات لقضاء الإجازات خارج السودان من العودة اليه.وفي عام ١٩٦٢م اصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة قانوناً جديداً لتنظيم نشاط الهيئات التبشيرية .وفي ١٩٦١/٢/٢٧م اصدرت وزارة الداخلية امراً بطرد كافة موظفي الهيئات التبشيرية الأجنبية من الجنوب واتهم وزير الداخلية في خطاب له بالمجلس المركزي الإرساليات بانها تقوم بنشاط يهدد وحدة السودان، ،مدعماً ذلك بالوقائع الملابسة كما اتهمها بزعزعة اركان الحكم القائم.وكانت الحكومة العسكرية تري «ان الهيئات التبشيرية قد تمادت اكثر مما يجب في اداء رسالتها المقدسة ،اذ دأبت علي ممارسة نشاط خارج وداخل السودان لتفويض الإستقرار والأمن الداخلي » وعمدت الي اثارة السكان في مواجهة الحكومة ،وشجعت علي ازدراء وتحقير القانون ،كما استغلت المشاعر الدينية ،غت بذور الكراهية والخوف والعداء باذهان الجنوبيين ضد اخوانهم الشماليين وذلك بهدف تشجيع قيام دولة سياسية مستقلة للمديريات الجنوبية ،الأمر الذي يعرض البلاد الي الخطر.

وكان طبيعياً ان يؤدي هذا المسلك الحكومي الي تفاقم التمرد في الجنوب. وان يدفع بالسياسيين والمواطنين من اهله الي المنفي في الدول المجاورة كأثيوبيا ،وزائير وجمهورية افريقيا الوسطي، يقود ركبهم البرلمانيون السابقون من امثال القس ساترنينو لاهوري - جوزيف

اودوهو وماركوم روم ،ومايكل الطويل والاداريون من امثال اقري جادين ووليام دينق واكون اتم .وردت الحكومة أول الأمر علي هذا التمرد وهذا والرفض بمزيد من الإرهاب والإعتقال والتعذيب وكان هذا التصرف منها انعكاساً طائشاً احمق للسياسة التي كان قد انتهجها الإنجليز في الجنوب خلال الثلاثينات ،ثم اقلعوا عنها عام ١٩٤٥م.وانشأ المهاجرون عدة تنظيمات منها رابطة المسيحين السودانيين والإتحاد الأفريقي الوطني لجنوب السودان ولقد استمرت المعارضة للنظام العسكري حتي عام ١٩٦٣م ممثلة في هذين التنظيمين .وظلت الكنائس كمهدها تمدهم بالمساعدات المالية والمعنوية.وتكون حزب بالخارج ضم جوزيف اودهو رئيساً ،وهو عضو برلماني سابق ،ووليام دينق سكرتيراً عاماً ـ كان الأخير يشغل وظيفة مساعد مفتش وماركو رومي نائباً للرئيس «نائب برلماني» وساترينو لاهورا«نائب برلماني سابق ورئيس حزب الأحرار» وفرديناند اديانق «نائب برلماني سابق» وجيمس دول اشيان«نائب برلماني سابق» وقالوا ياو «امين صندوق » وأقري جادين مساعداً للسكرتير، وأكفوت اجتم والكيسس مابالي يانجو وفليب بداك ليث وباسيارنزبه «سلطان سابق» ونايانيال اويت «عضو برلماني» وفي خطاب ارسله حزب سانو للأمم المتحدة في عام ١٩٦٣م اعلن ان سياسته هي المطالبة بإستقلال جنوب السودان. وان الحزب لم يتقدم بذلك الا لفشله في اقرار النظام الفدرالي من جانب الشمال واقتصر نشاطه علي ارسال العرائض الي هيئة الأمم المتحدة والي منظمة الوحدة الافريقية وارسالها ايضاً الي الصحف السيارة والمنظمات المختلفة. وانطوت بعض رسائله علي معلومات واخبار عن الأحداث التي وقت بالجنوب ودعوة لمساعدة اللاجئين.

واقترح حزب سانو في الرسالة التي وجهها لمنظمة الوحدة الافريقية ان تتولي هيئة دولية او شبه دولية معالجة قضية الجنوب .اسوة بقضايا انجولا وموزمبيق وجنوب افريقيا وغيرها ،وابدي امله في ان تقوم هيئة الأمم المتحدة او منظمة الوحدة الافريقية بحل القضية واقترح حزب سانو في مذكرة اخري بعث بها الي لجنة تحرير افريقية ان تسعي اللجنة لتكوين لجنة محايدة لتقصي الحقائق في مشكلة الجنوب لايجاد حل سلمي لها واختتمت المذكرة توصياتها بان سانو يؤيد في حزم اعطاء الجنوب حقه في تقرير المصير ،وذلك لكي يتمكن من ان يقرر بحرية نوع العلاقة التي يرغب الجنوب في اقامتها مع الشمال او مع اي دولة افريقية او منظمة افريقية اخري واخذ الشغب الذي بدأ في المدارس عام ١٩٦٢م بالجنوب في التوسع والإنتشار ،في شتي اقاليم الجنوب.وان كان ذلك لا يعني ان الشغب لم يمتد الي الأطراف النائية منذ امد بعيد يرجع الي عام ١٩٥٧م.وفي يناير ١٩٦٤م قامت حركة الأنانيا بقيادة برنادو مادوماو

بحركة طائشة لاحتلال مدينة واو بقوة محددة واسلحة ضعيفة وفشلت خطتها بالطبع وقد شكل ظهور الأنانيا مرحلة جديدة في تطور مشكلة الجنوب ذلك لان الانانيا تكونت أساساً من الجنود السابقين لفرقة الإستوائية. ومن الجنوبيين الذين اطلق سراحهم من السجون بعد ان قضوا فترة العقوبة او شملهم العفو من جانب السلطات العسكرية رغبة منها في ابداء حسن نيتها من وقت لآخر وكان تكوين الانانيا نتيجة السخط المتفاقم علي المحاولات الأكثر ليناً التي بذلها قادة سانو للوصول الي تسوية مرضية وعندما تكونت منظمة الأنانيا الإرهابية ،ذكرت بان من اهدافها«اما وقد نفذ صبرنا واقتنعنا بان استخدام العنف والقوة سيؤدي الي الوصول الي قرار حاسم في الأمر...واننا عقدنا العزم ان نشرع في العمل فوراً .اننا راغبون عن استخدام الرأفة والشفقة معنا كما اننا لسنا علي استعداد للإشفاق علي احد » وعلي الرغم من ان جوزيف اودوهو رئيس حزب سانو ،كان قد تطوع وادان استخدم الأنانيا للعنف ونفي اية صلة تربط سانو بها. واعلن ان وسائل المنظمة الأخيرة تتعارض مع اهداف حزب سانو لإيجاد حل سلمي، الا ان الانانيا لم تتردد او تتراجع في تحطيم الجسور وقفل الطرق واطلاق نيرانها علي الجيش، وابناء الشمال والجنوبيين الذين اتهموا بالتعاون مع الحكومة. ومما لا شك فيه ان النشاط المتزايد للأنانيا وضراوة الجيش في تصرفاته حيالها، قد نجم عنه قتل بعض الأبرياء والشهداء دون ذنب او جريرة. كما نجم عنه حرق بعض القري وترتب علي ذلك ايضاً ان زاد عدد اللاجئين الي يوغندا والبلدان المجاورة.وقدر عدد اللاجئين ليوغندا في سبتمبر ١٩٦٤م - بـ ١٢٠٠٠ شخصاً بل تجاوز في تقدير البعض ٥٠,٠٠٠من الجنوبيين. وهكذا بعد مرور ثماني سنوات علي الإستقلال ازدارت الأحوال بالجنوب سوء علي سوء. ولم تتقدم قضية الجنوب خطوة في سبيل الحل السليم ،وكانت العمليات التي قام بها الجيش تكلف الدولة مصروفات باهظة كاد اقتصاد البلاد ان ينحدر الي الحضيض وغدا الرأي العام في الشمال اكثر قلقاً علي الحالة بالجنوب وبلغ القلق ذروته عندما اخذ المجلس العسكري الذي تأسس في عهد الفريق عبود في مطلع ذلك العام يناقش السياسة التي اتبعها الجيش في الجنوب والحكمة وراء اتباع مثل تلك السياسة ومنذ ذلك التاريخ بدأ حوار جاد حول مسألة الجنوب .وبذل الحزب الشيوعي جهوداً جبارة في داخل صفوفه لشرح ودراسة قضية الجنوب. وظل يدعو الي اقامة نوع من الحكم الإقليمي في المديريات الجنوبية في اطار السودان لاقتناعه ببعض الفوارق بين سكان الشمال والجنوب وعبر الصادق المهدي وهو احد قادة المرموقين في حزب الأمة عن رفضه لاستخدام العنف بإعتباره الوسيلة الناجعة منادياً بضرورة الحل السياسي كما رأي بانه يجب

ان يؤخذ في الإعتبار الفوارق الاقليمية والقبلية بين الجنوب والشمال لدي النظر في تنظيم العلاقة الدستورية بينهما في اطار وحدة القطر. وعلي الرغم من إن الحكومة رفضت الإعتراف بان ثمة مشكلة للجنوب. استمرت في مناهضة الإستعماريين والإرساليات بإعتبارها المصادر التي تنبعث منها تلك التحركات في الجنوب والنظر الي اللاجئين للبلاد الأخري بإعتبارهم وكلاء للدوائر والقوي الأجنبية وللإرساليات ،اعتقاداً منها بأن الطريق العسكري هو الطريق الوحيد لوحدة القطر. الا انها اضطرت اخيراً الي الخيار اما ان تشن حرباً شاملة علي الجنوب ،الأمر الذي كان يتطلب بالضرورة اموالاً طائلة قد تتسبب في انهيار الإقتصاد المتخلف بطبيعته أو ان تختار طريق الحل السلمي. ولقد أعقب التفكير الجديد تشكيل لجنة تقصي الحقائق عن مشكلة الجنوب في سبتمبر ١٩٦٤م. وكانت تتكون من ١٩ جنوبياً و١٣ شمالياً.وطلب من اللجنة دراسة وبحث العوامل التي تعرقل الوحدة بين الشمال والجنوب ،والتقدم بتوصيات وإقتراحات تساعد علي اعادة الثقة بينهما وتحقيق الإستقرار الداخلي دون ان يؤدي ذلك الي تعريض النظام الدستوري أو مبدأ الحكومة الواحدة للقطر للإنهيار.وعلي الرغم من ان حزب سانو قد رأي ان مجرد تعيين تلك اللجنة يعتبر اعترافاً بوجود مشكلة الجنوب الا انه كان يري من ناحية اخري - بان لم يكن المقصود منها الا تفادي ما استشعرت به الحكومة العسكرية من حرج موقفها وتسكين قلق الجماهير في الشمال واستطردت النشرة التي وزعها حزب سانو بشأن تكوين اللجنة تقول «يتعين علينا بادئ ذي بدء ان نقرر ان كل ممثلي الجنوب قد تم اختيارهم من بين الجهلاء وإنصاف المتعلمين من السلاطين .ولم يكن ثمة رغبة جادة لإختيار المستنيرين وفضلاً عن ذلك كانت اللجنة بمقتضي قانون تأسيسها ممنوعة من ان توصي باي امر يترتب عليه زعزعة الهيكل الدستوري القائم علي وحدة الحكومة ولا يسعنا والحال هذه - ان نخفي سخريتنا اذ ليس للسودان بعد دستور اقره الشعب ورغم ذلك فقد حرم الجنوبيون في العهد الديكتاتوري السائد من المساهمة في التنمية الإدارية والإقتصادية والتعليمية وأخيراً فان الحكومة اذ تدعي البحث عن اسباب التوتر تتجاهل المتعلمين بالجنوب والقادة السياسيين وكان ختام النشرة «ان الجنوب يرغب في السلم والتطور بل يجب النضال لتحقيقها رغم التضحيات التي لابد من بذلها في هذا السبيل ،اننا نطالب باتباع الاساليب السلمية للوصول الي حل مشكلة الجنوب بحل يرضاه القادة السياسيون الجنوبيون».

وهكذا لم يعد سانو في سبتمبر ١٩٦٤م يدين العنف أو يتنصل من علاقاته بالأنانيا بل اضحي العكس صحيحاً، اذ شرع في اعتبار العنف الوسيلة الوحيدة الناجعة لحل مشكلة

الجنوب .

وكان تعيين لجنة تقصي الحقائق بداية النهاية للحكم العسكري اذ انهار ذلك الحكم قبل ان تشرع اللجنة في اعمالها.

انجازات حكومة ابراهيم عبود في جنوب السودان

هناك ثلاثة انجازات ، ملحوظة في مدينتي واو وأويل اثناء الحكم العسكري.وكان اولها مجلس مديرية بحر الغزال ، الذى تم فى اطار انشاء مجالس لكل مديريات السودان نتيجة لتوصيات «لجنة ابو رنات» التى شكلتها حكومة عبود لهذا الغرض فى عامها الاول ، برئاسة محمد أحمد ابو رنات رئيس القضاء .ثم تطورت فيما بعد الى «لجنة التطورات الدستورية» لتقوم بوضع مواصفات لقيام مجلس مركزى شعبى فى سنة ١٩٦١ م .وكانت له صلاحيات تفويضية وليست أصليه.

وكان على رأس مديرية بحر الغزال ، السادة الأميرلاى أحمد حسن سالم الحاكم العسكرى وعلام حسن علام مدير المديرية ، وعثمان محمد مناع نائب المدير.

وكان افتتاح مجلس المديرية ، الذى تميز بالنظام والجدية حيث ان المتحدثين خُيروا فى استعمال لغتين فقط اما اللغة المحلية ، او اللغة العربية واعدوا مترجمين لكل اللغات المتداولة فى بحر الغزال ، ولم يسمح بكلمة واحدة تلقى بلغة أجنبية فكان مسلكاً وطنياً حازماً فى وجه من كانوا يروجون اللغة الانجليزية لتكون اللغة الرسمية فى الجنوب وثالث الانجازات ، هو مشروع الأرز العظيم باويل ، وكان مشروعاً عظيماً حقاً لكنه لم يلق حظه من الاعلام ، ليقف فى وجه الدعايات المقرضة ضد الشماليين.

توجد فى الشمال من أويل أرض منخفضة (توج) مترامية الاطراف تغمرها مياه فيضان نهر (اللول) المنحدر من الاستوائية كل عام، وتمكث تلك المياه لعدة اشهر دون الاستفادة منها. وشاء الله ان تمتد اليها ايدى ابناء الشمال للاستفادة من ذلك الماء الوفير ، وتحويل انتوج الى مشروع زراعى كبير يبهر الانظار ، اقيم على احدث الوسائل والنظم الزراعية ، فى مساحة تقارب الثلاثين الف فدان ، اقيمت حولها جسور عالية تحيط بها من كل الجهات ، وركبت فى هذه الجسور ابواب حديدية كبيرة فى كل جوانبها ثم قسمت الارض الى احواض رئيسية واخذت ارقاماً وعموماً ان هذا المشروع قد ازدهر وحقق نجاحاً كبيراً وملحوظاً. وفى اثناء قيام هذا المشروع وبعد نجاحه جاء المستر رتشارد ، ممثل المعونة الامريكية لزيارة المشروع وابدى المستر ريتشارد اعجابه واندهاشه ، لان يرى ذلك الخلاء ، وقد أصبح مزدهراً بتلك الصورة الباهرة وكذلك قوله «ان الشماليين مظلومون ، الأ يعرف العالم عنهم مثل هذه الجهود الكبيرة التى يبذلونها لتعمير الجنوب».

مساحة المشروعاً للارز بأويل :-

* ويقول الاستاذ عبد اللطيف الخليفة :-

- في اثناء تواجدى بمدينة واو ومشاهدتي للتوسع لزراعة الارز وفى نشاط غامر كان يقوم به المرحوم يعقوب الصايغ ، كبير مفتشى الزراعة بمديرية بحر الغزال ، طرأت لي فكرة الاسهام في الجهود المبذولة لانتاج الارز ، كمحاولة استثمارية ومشاركة ايضاً فى تنمية الجنوب وكذلك محاولة لدفع الاخرين لاقتحام هذا المجال التعميرى ، الذى يحتاج الى سواعد العاملين.

وبتشجيع من الاخ المرحوم يعقوب الصايغ ، بدأت زراعة الارز بمساحتين صغيرتين واحدة بواو والثانية بأويل ، وكان محصولى مشجعاً بلغ مايقارب ١٦ جوالاً فى الفدان الواحد .

وحدث بعد ذلك ان قامت سلطات المديرية بالاعلان عن مشروعات استثمارية خصوصية توزع على المستثمرين فى أويل ، وفعلاً تقدمت بعض الشركات والافراد للحصول على الترخيص لاقامة مشاريع ارز خاصة.وكان التمردقد أخذ يطل بقرونه، فخاف المستثمرون واحجموا عن مواصلة الاجراءات وتوقفت المشروعات الخاصة ، ولكنى غامرت وواصلت العمل وأقمت مشروعى فى مساحة اربعمائة فدان .

* مشروع الحكومة بأويل في موسم ١٩٦٤م :-

ولا أود ان اشغل القارئ بتفاصيل الجهود المرهقة التى بذلتها للحصول على تمويل المشروع ولكن اذكر بالخير شخصين ، أولها ، المواطن الكبير المرحوم حماد توفيق مدير البنك الزراعى ، الذى اعتبر المشروع عملاً رائداً وقدوة للآخرين للقيام بواجبهم الوطنى فى تعمير الجنوب وتنميته.فساعدنى على اقتراض مبلغ ثلاثة الاف جنيه من البنك الزراعى.والشخص الثانى هو شقيقى الاكبر المرحوم حسن الخليفة الذى رهن منزله للبنك الزراعى كضمان لسلفه الثلاثة الاف جنيه .

وكان على اولا أن ادفع مبلغ ثمانمائة جنيه كمقدم اتعاب ، اى مقابل اعطائي الارض بعد تسويتها وتمهيدها بالنظافة والحراثة ، وماتبقى من القرض كان للعمليات الاخرى التى أشرت اليها من قبل وما كادت الاعمال الزراعية تبدأ ، حتى اقبلت على العمل بروح عالية وآمال متوثبة ، وحرصت على ان يكون اشرافى مباشراً لكل العمليات ولكن كانت هناك جهة حاقدة تراقب المشروع بعين ساخطة وتتآمر عليه فى الخفاء ... فقد رأى المتمردون ، انهم لو تركوا هذا المشروع الشمالى الناجح يمضى فسوف يحقق اهدافه كرائد لجلب المستثمرين الشماليين، وهذا ماتأباه سياستهم الرامية الى طرد الشماليين من الجنوب.

وجاءنا العمال الدينكا ذات صباح صائحين (الايور ... الايور) يعنى الفيضان الفيضان..

فقد عمد المتمردون الى احداث فتحة كبيرة فى الجسر المواجهة لفيضان نهر اللول لاغراق المشروع ، وفعلاً غمرت المياه المشروع الا القليل منه ، وبذلت مصلحة الزراعة جهوداً كبيرة لمكافحة المياه لانقاذ المشروع دون جدوى ، فخرجت آخر الامر بمحصول أقل من ربع ماتوقعه المسئولون في مصلحة الزراعة.

ومهما يكن فقد كانت تجربة مفيدة جداً ، اكتسبت بها خبرة واسعة فى زراعة الارز ووسائل العناية به ، من أول مراحلها الى مراحل التصدير والتسويق ، وليس هذا من الناحية العملية فحسب ، ولكن من الناحية النظرية ايضاً ، فقد تعاقب علي مشروع اويل خبيران من الامم المتحدة ، اقام كل واحد منهما فترة ، وكانا يحملان معهما بعض المطبوعات الخاصة بالمعلومات عند زراعة الارز ، فانتهزت الفرصة وقرأت تلك المطبوعات واستوعبت منها الكثير ، كما حرصت على ان اتلقى من هذين الخبيرين كثيراً من المعلومات والارشادات. وكان أحداهما من الهند والاخر من باكستان.قد مكنتنى تلك المعلومات من كتابة تقارير للغرفة التجارية عن الزراعة فى منطقة أويل ومايرجى لها من مستقبل عظيم ، وقد أعجب بهذه التقارير صديقى المرحوم محمد حسن عبد الله سكرتير الغرفة التجارية بالخرطوم الي درجة انه عندما أقيم مؤتمر اركويت لتنمية الجنوب ، الذى عقد فى سنة ١٩٧٠ قدمنى الاستاذ الى لجنة المؤتمر كخبير بزراعة الارز للاسهام بورقة بحث فى هذا المجال ، وفعلاً اعددت هذا البحث واشتركت به فى المؤتمر ، وكانت ورقتى هى الوحيدة عن زراعة الارز فى الجنوب .

فقد تناولت فيها المحصول من جميع جوانبه ، وبينت انه مرتكز هام للتنمية الاقتصادية ، وأن هناك ملايين الافدنة الصالحة لزراعته ، والتى يمكن ان تجلب لبحر الغزال شهرة بالارز ، لاتقل عن شهرة الجزيرة بالقطن. وهذا البحث موجود فى الكتاب الذى اصدره المجلس القومى للبحوث خاصاً بمؤتمر اركويت لسنة ١٩٧٠م. والواقع ان مشروع الارز العظيم باويل كان من أكبر الدلالات علي حسن نوايا الشماليين واتجاههم الاكيد لتعمير الجنوب ، ولو قدر لتلك الخطوات الحثيثة ان تأخذ مداها ،لاصبح الجنوب اليوم على ابواب نهضة كبرى ، ولكن اتحاد الكنائس والجهات المعادية لوحدة السودان كانت تنظر لتلك الخطوات كخطر ما يحدق على مؤامراتهم ودسائسهم ، وإنها كانت فى سباق معها.فهم اما أن يقضوا عليها أو تقضى عليهم .. ولمثل هذا قام التمرد وظهرت (الانجانجا) واندلعت المعارك المسلحة وعم التخريب ، فتوقف مشروع أويل العظيم ، كما توقفت غيره من المشاريع المزمع انشاؤها في الاقاليم الجنوبية ، ناهيك عن التى ماتت بالاستوائية من مشاريع البن والشاى والقطن وغيرها .

قصة عدد صحيفة (الصحافة) السري

أن الذين يعتقدون او يظنون ان الصحافة هى مجرد أخبار وصور وتعليقات وقصص وحكايات ورسومات فحسب هم البسطاء والسذج فالصحافة في الاساس رسالة انسانية تعمل على اعانة المساكين وتدافع عن المظلومين وتعلم الناس وتنير بصائرهم وتدعوهم الي الخير والخلق الحسن وتدفعهم دفعاً الى الانتاج والتضحية ونكران الذات من أجل أنفسهم وأوطانهم ، والصحافة فوق كل هذا وذاك هي الحارس الامين علي امن البلاد والمراقب الشجاع لسلوكيات الحكومة وكل مرافق الحياة خاصة كانت ام عامة ، هى الحارس الامين على أمن البلاد والمراقب الشجاع لسلوكيات الحكومة وكل مرافق الحياة خاصة كانت ام عامة ، هي رسالة شريفة ومقدسة لايعرفها ولايقدرها الا الشرفاء ، ولفائدة القراء من شبابنا ممن لم يعاصروا فترة اكتوبر ينقل اليكم صوراً مضغوطة عن احداث اكتوبر كيف قامت ومادورّ الصحافة .؟

كانت القشة التي قصمت ظهر الحكم النوفمبرى (العسكرى) هي الندوة العامة التي عقدها طلبة جامعة الخرطوم يوم السبت العاشر من اكتوبر ١٩٦٤ م وعنوانها (التقييم العلمي لمسألة (الجنوب) بعدها مدت السلطات يدها للجنة أتحاد الطلبة ثم عادت يوم الاربعاء الحادى والعشرين وتصدت لاجتماع داخلي بحت لجمعية الطلاب العمومية فى مسألة الجنوب فاعتدى جنود البوليس علي طلاب الجامعة شهوداً ومتحدثين وفى مساكن الطلبة بقصد تحديد الرأي في مسألة الجنوب فاعتدي جنود البوليس علي الطلاب العزل بعدد هائل من القنابل المسيلة للدموع ثم امطروهم بوابل من الرصاص فاردوا بعضهم قتلي يمثلهم في الشهادة باعتباره أول الشهداء الطالب أحمد القرشى وعلي الفور خرج الطلبة في مظاهرات هادرة ولكن لم يشارك الناس في الشارع الطلبة في مظاهرات الاستنكار الا عدد قليل ، وتعطلت الصحافة بسبب تلك المظاهرات وفي منتصف ظهر السبت ٢٤ اكتوبر تعاهد رؤوساء التحرير ان ينضموا الي الصفوف الشعبية مستنكرين موقف الحكومة من طلبة الجامعات ومن فئات الشعب وحوادث اطلاق الرصاص ومطالبين بانهاء الوضع وقد حضر الاجتماع السيد عبد الرحمن مختار عن الصحافة والاستاذ : بشير محمد سعيد عن الايام ، ومحجوب محمد صالح عن المورننج نيوز الانجليزية وفضل بشير عن السودان الحديث ، عابدين محجوب عن الرأى العام ومحمد مكي عن الناس ، واخرون تعاهدوا جميعهم ان يصدروا صحفهم في صباح الاحد مهما كان الامر ، ومهما بلغت النتائج والمعوقات بصورة واحدة يضمنونها بعد أفتتاحياتهم وبيانهم الخاص وبيانات اساتذة الجامعة والقضاة والمحامين والاطباء والزعماء ورجال الاحزاب ، وتفرق الجمع الهادر من قادة الفكر والرأى والممثلين الحقيقيين للشعب والبلاد .

تفرقوا باسم الله وباسم الشعب كل نحو دار صحيفته واتفقوا علي تبادل المعلومات والانباء عن

طريق الاتصالات الشخصية.

في صبيحة الاحد وهو اليوم الموعود لم تصدر صحيفة سودانية واحدة غير جريدة الصحافة بينما اختفت كل الصحف الاخرى - ويروى عبد الرحمن مختار رئيس تحرير جريدة الصحافة الصحيفة التي أصدرت العدد السري ويقول :

«بعد أنفضاض أجتماع العهد لرؤساء التحرير توجهت راسا الي عيادة الدكتور حسن عبد اللطيف وأخبرته بالذي حصل ، واخرين أيضاً أخبرتهم بالذى حصل ، واخرين أيضاً أخبرتهم بالذى دار فى الاجتماع مع رؤوساء التحرير وباركوا الفكرة .

ولما كان التوزيع للعدد السرى يشكل بالطبع المشكلة الرئيسية فقد قررنا أولاً ان يكون مجاناً ثم تعهد كل الذين قابلتهم بان تقذف في بيوتهم أية كمية من العدد السرى ليقوموا بعملية التوزيع بطرقهم الخاصة وقد استاجر الدكتور حسن عبد اللطيف وعلى نفقته الخاصة «بكاسى» سافرت بالعدد السرى الي رفاعة وقرى الجزيرة حتى مدنى وكذلك الجبلى والقرى حتى عطبرة وفي الخرطوم كان هنالك غيرهم جنود مجهولون من الشباب والفتيات اخترناهم من مواقع مختلفة فى العاصمة حتى تنجح عملية الانتشار ونجحت بالفعل.

ويواصل عبد الرحمن مختار فيقول : لابد لي وانا اسجل التاريخ العظيم والتضحيات الجسمية التي قدمها الكثرون في اعداد العدد السري ان اذكر من محررى وعمال دار الصحافة الذين طبعوا واعدوا العدد القنبلة (حسن مختار والشيخ ادريس بركات وطلحة الشفيع وشريف طمبل ، وعلمنا فيما بعد ان نسبة الذين كانوا يقرأون النسخة الواحدة من العدد السري يزيدون عن المائة مواطن ،وما أن تغلغل العدد السري في الشارع الكبير وهو يحمل فى صدره بيانات السيدين وأساتذة الجامعة والقانونيين والصحفيين حتى انفجر البارود أنفجاراً قضى على آخر انفاس الحكم العسكري (النوفمبرى) وبعدها اختفيت تماماً عن الانظار وعلمت ان المرحوم اللواء محمد نصر عثمان وزير الثقافة والاعلام دخل القصر في حالة هياج شديد ورمى العدد السري امام الرئيس عبود قائلاً بصوت عال :

(عبد الرحمن مختار نهانا) وكان الحاضرون فيما علمت اللواء حسن بشير نصر رحمه الله وأحمد خير وعباس فضل مدير الشرطة وابارو مدير الجهاز السري ومتولى عيد أخبرنى فيما بعد ان اوامر مشددة صدرت بأن يحضرونى لهم حيا او ميتاً وقال انه اول من ترحم على روحى إثم صدر أمراً بالقاء القبض على البوليس واخطار القوات المسلحة للاشتراك في البحث عنى واغلقت دار الصحافة بالشمع الاحمر وحولها حراسة مشددة).

ونتناول العناوين البارزة في عدد الصحافة السرى

* العدد السري عنوانه الاحمر (بيان رؤوساء تحرير الصحف اصدرنا الصحافة من أجل الشعب فلن نتخاذل ولن ننعزل عنه - الصحافة لن تستطيع ان تؤدي رسالتها وهى مكبلة بالقيود - سيادة

الميرغني والمهدي يصدران بيانين عن حالة التوتر - بيان اساتذة جامعة الخرطوم - مذكرة رجال القضاء والمحامين بيان رؤوساء تحرير الصحف - بيان الحكومة كيف ناقشه الصحافيون .

ومع صبيحة يوم الثلاثاء كانت الثورة الشعبية في السودان قد حققت اول مكاسبها بعد ان اعلن عن حل المجلس العسكري ومجلس الوزراء وبدأت الجماهير في طول البلاد وعرضها تتبادل التهاني وتهلل وانظارها متجهة صوب الخرطوم حيث المفاوضات جارية بين ممثلي الشعب .

وكان نادى اساتذة جامعة الخرطوم وسراى الامام بام درمان ورئاسة القوات المسلحة هى الاماكن الثلاثة التي شهدت كل التنظيمات والاجتماعات والمفاوضات حتي اكتمل نصر الشعب.

وخلاصة القول نقول ان دور الصحافة في تحريك الشعب دور عظيم ومثال ذلك وخير مشاهد عدد الصحافة السري في يوم الاحد ٥ ديسمبر ١٩٦٤ للسفر التاريخي الكبير .

مذكرات الامام الهادي الي عبد الناصر ١٩٦٩م

حصلت الحياة علي نسخة من المذكرة التي كان قد وجهها الزعيم السودانى الامام الهادي المهدي الى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٦٩ م ، أى قبل أربعة من ذهاب الرئيس المصري الي الخرطوم لحضور الاحتفال بعيد لاستقلال السودان في كانون الثاني سنة ١٩٧٠ م .

وهذه المذكرة تلقي ضوءاً ساطعاً علي حقائق العلاقات بين مصر والسودان ، واعتورها من أخطاء من الجانب المصري ، وماتميزت به من خدمات من الجانب المصرى ، والمذكرة تكشف سراً هاماً من اسرار الحملة علي جزيرة ابا حيث قتل الامام الهادي .

نص المذكرة :

«بسم الله الرحمن الرحيم ، سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة السلام عليكم ورحمه الله وبركته وبعد هذه كلمات فرضت علينا مسؤوليتنا تجاه وطننا وقومنا ان نكتبها اليكم راجين ان تمنحوها من الاهتمام بقدر مايستحقه السودان لديكم من احترام ، وبقدر ماتودن له من خير وعزه في حاضره ومستقبله.

سيادة الرئيس :

ان العلاقة بين بلدينا كان يمكن ، بالعقل والعدل والحكمة ان تكون افضل مما هي عليه الان ، طوال تاريخ الجوار ، وعلي عمق لاخوة الاسلام وباملاء المصالح القومية للشعب السودانى والشعب المصري فما من أحد راشد يمكن او يعمل علي اهدار حرمة الاخاء الاسلامي أو يمزق صلات الجوار او يضيع المصالح القومية لقومه، الا أن أخطاء خطيرة وقعت في تاريخنا الحديث واصابت هذه العلاقة بمساؤى وأضرار كثيره وعميقه تخطت جراحات المشاعر الي انزال الضرر بالمقومات القومية والمصالح الحيوية لوطننا .

فالتسلط التركي المصري ، ثم الحكم الثنائى - الانكليزي المصري ومما أدى كل ذلك الى قتال طاحن مع السودانيين وسقوط عشرات الالاف من الشهداء (عشرة الاف شهيد من الانصار في معركة كررى وحدها ، وسياسة القمع والتعالي علي السودانيين التي أتسمت بها تلك الفترة المظلمة) ، ورده الفعل السودانية ضد كل هذه السياسات وهي ردة فعل استمرت حتي استقلال السودان ، هذه السلسلة من المآسى المحزنه الحقت بالعلاقات بيننا هزات لم تقتصر آثارها علي جيل واحد من السودانيين وكان يمكن - بعد ذلك كله - ان يتدارك العقلاء الامر ويضعوا العلاقات في إطار اسلم ، من مراعاة المصالح والاحترام المتبادل وهنا اسمح لنا - سيادة الرئيس - بان نكون اكثر صراحة وادق تحديداً لما نقول ، ان العلاقة بين بلدينا - بعد الاستقلال لم تكن كما ينبغى لها من المتانة والثقة ، وكما لم نكن مسؤولين عن الاخطاء التي حدثت من قبل فاننا اليوم لسنا مسؤولين عن

بعد الاستقلال أخذ مبعوثكم الي السودان والمكلف من قبلكم بالاشراف علي العلاقة مع السودان وهو السيد صلاح سالم ، أخذ يعاملنا بروح الماضى الاليم حتي أن كثيراً من السودانيين الحادبين علي حسن الجوار ومستقبل العلاقات تساءلوا لماذا يعاملنا أخواننا في مصر بروح الحكم الثنائى ؟ ولمصلحة أى الطرفين منا يجرى هذا ؟

وكانت نتيجة لهذه التصرفات ، ان توترت العلاقات من جديد وحوادث الحدود عن «حلايب » كانت باستفزاز من جانبكم وهى حوادث كانت ستقود الي حرب حقيقية بين البلدين ولكن الله سلم .

في عام ١٩٥٨ م الغي انقلاب عسكرى الحياة الدستورية فى بلادنا وصادر حريات المواطنين فلم تلبثوا ان اعلنتم اعترافكم وتأييدكم وتشجيعكم لذلك الانقلاب وكانت هذه الخطوة من جانبكم صدمة ومفاجأة للوطنيين الاحرار وأصحاب الوزن الحقيقى في البلاد.

وفي تلك الفترة غير الشرعية سارعتم بتعديل اتفاقية مياه النيل ووقعت اتفاقية جديدة مجحفة بالسودان سواء من حيث الاموال واوقات سدادها الطويلة ، او من حيث كميات المياه المتدفقة الي الشمال علي حساب المزارع السوداني وارضه ووقعتم تلك الاتفاقية ، وانتم تعلمون ان الحكم الانقلابي غير مفوض من قبل الشعب لابرام تلك الاتفاقية التي أدت الي جانب ذلك الاجحاف - الي تشريد الالوف من المواطنين السودانيين من وادي حلفا.

وطوحت ثورة شعبية (اكتوبر ١٩٦٤ م) بالحكم العسكري ، وردت امور البلاد الي الشعب ليدفع الي الحكم من يريد بارادته الخالصة عن طريق انتخابات حره.

أثناء فترة ما بعد اكتوبر ، حدثت في بلادنا محاولات شتي لارجاع شعبنا الي قبضة الحكم الدكتاتورى ولكنها جميعاً فشلت ، والذي يهمنا هنا ان المسؤولين عن السلطة التنفيذية في الوطن تأكد لديهم ان مخابراتكم كانت وراء تلك الانقلابات.

ان بلادنا - ياسيادة الرئيس - لم يقتصر نشاطها السياسى تجاهكم وبعد الذي حدث - على الجانب السلبي وحده (التقاضى عن الاخطاء والاساءات والمظالم) ولكنها كانت ايجابية فى مواصلة جهودها لتهيئة جوانب لدعم العلاقات وتحسينها وتقويتها ففى أثناء حرب السويس ١٩٥٦ وضعت بلادنا نفسها تحت تصرفكم مشاركة في المعركة ، وقياماً بالواجب وتعبيراً عن الخلق السودانى الاصيل.

وفي حرب يونيو ١٩٦٧ م سارعت بلادنا الى الوقوف الي جانبكم بكل ماتملك من امكانات ، قطعت العلاقات مع امريكا وبريطانيا حسب ما أعلنته من مشاركة هاتين الدولتين الفعلية في المعركة لصالح اسرائيل وارسلت بلادنا رجالها المقاتلين الي الجبهة واستقبلت طائراتكم بعد الانقضاض الاسرائيلى علي سلاحكم الجوى ورصدت ثروتها الحيوانية لتغذية الجند واطعام المتشردين.

وفي ذيول المعركة ادركت بلادنا مدى الاضرار التي لحقت ببلادكم من جراء العدوان فرأت ان لابد من القيام بواجبها للحد من تلك الاضرار وسع الطاقة ، ومن ثم نشطت في الدعوة الى مؤتمر قمة عربي يعقد في الخرطوم .

وتعلم - ياسيادة الرئيس اكثر من غيرك - أن السودان هو الذي أقنع الدول العربية بمساعدتكم وهو الذي قام بالدور الاساسي في عقد الموتمر وفى انجاح المؤتمر المتمثل - بصفة خاصة - فى الدعم المالي لكم والذي بلغ حتي الان نحو (٤٠٠) اربعمائة مليون جنيه استرليني والسودان هو الذى أنهى في نفس المؤتمر المشكلة الدامية التي اهدرت جهود مصر البشرية والمادية بضع سنين ، وهى مكشلة اليمن.

ولانريد ان نحصى اعمالنا ، ولانمن علي مصر بما قدمناه فإن اياً من هذه الامور لايتفق والخلق السوداني.

أننا نذكر ذلك لنوضح مدى المفارقات الكبيرة والمحزنة بين مايقدمه السودان من خير وبر ، ومايتلقاه من شر وعقوق- ولنؤكد لكم ان العلاقة مستحيل ان تستمر بهذا المستوي المحرج لكرامتنا ولا ان تسير بهذا الاسلوب المستفز لكل شئ فينا.

ان الظروف وضعتنا بين موقفين اثنين : أما أن نسكت علي هذه المظالم ونتجرع المذلة في صمت فنخون بذلك ربنا وانسانيتنا وقومنا ووطننا ، واما ان نكلم ونعارض ونرفض بحزم كل محاولة لاذلالنا والسيطرة علينا .

ولقد اخترنا الموقف الثاني لانه هو الموقف الطبيعي والانسب لتاريخنا واخلاقيات اهلينا ، فوق انه الموقف الحق .

وفي ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩م قامت جماعة من الضباط الشيوعيين والناصريين بانقلاب فالغت الدستور وصادرت الحريات وسجنت الناس ولاتزال تمارس طيشها في كل موقف في البلاد ، وتأكدنا انكم قد اشتركتم في تدبير الانقلاب سلفاً في اجتماع عقد في القاهرة بين سيادتكم وبابكر عوض الله وعبد الكريم ميرغني - كان سفير العهد الديمقراطى في بلادنا وشخص رابع هو نفسه الان من ضحايا الانقلاب.

وبمرور الايام تنكشف الحقيقة وتنفضح إذ أنهال عونكم علي الانقلابيين بشكل ملفت ، خاصة في مجال الامن والاستخبارات.

ثم كانت الخطوة الخطيرة التي اقلقت كل سوداني وهددت حاضره ومستقبله ففى هذه الايام كثر الحديث عن الوحدة ونشط العمل لها من جانبكم ومن الطغمة العسكرية هنا .

وهذا امر جد خطير ووخيم النتائج ، وهو السبب المباشر في كتابة هذه المذكرة اليكم ، ولانملك في هذا الموقف الا ان نصارحكم بموقفنا .

«ياسيادة الرئيس»

أن أحداً منا لايرفض الوحدة كمبدأ ومعارضتنا ترتكز على جملة أسباب نذكر أهمها :-

١ - ان الانظمة العسكرية وهى أنظمة دكتاتورية وغير شرعية ولا نملك تفويضاً من الشعوب يملكنا من الاقدام علي عمل خطير كهذا .

٢ - ان لدينا مشاكل محلية خاصة بوحدة قطرنا فالسودان يعج باجناس شتى ، وصهر هذه الاجناس بشرياً ، وضبط المناطق التي يعيشون فيها جغرافياً يحتاج الي وقت طويل ، ونعتقد ان الحديث عن الوحدة اليوم لايساعد علي هذا الانصهار ولاعلي الوئام القومى في بلادنا بل انه يثير سودانيين غير عرب - خاصة وان الوحدة التي يتحدثون عنها تنطوى عل نسب عنصرى عربي - ولقد صدق الواقع ماذهبنا اليه حيث حمل الجنوبيون السلاح من جديد وعادت المشكلة الحادة التى تهدد الوطن بالفرقة والتمزيق.

٣ - ان الوحدة التي تذهبون اليها تنطوى علي أهدار لمصالح السودان ان هي الا حل لمشاكل نظامكم الخاصة علي حساب السودان ، فوحدتكم تعني أول ماتعنى تهجير مليون ونصف مليون مصرى الي السودان ،وهذا العدد هو الذي هاجر من بورسعيد والقتال وسبب للحكومة المصرية مشاكل في السكن والبطالة الي جانب التذمر السياسي وتعني وحدتكم تعديل اتفاقية مياه النيل مجدداً لكى تأخذ بلادكم ماتشاء من مياه النيل ، غير عابئه بمصالح الزراع السودانيين وتعنى ان الاستيلاء علي محاصلينا بارخص الاسعار ، وتبدت بوادر هذه النقطة بالذات في أقدام وزارة تجارتكم علي شراء كميات من قطننا بسعر رخيص كى تبيعه بسعر اعلي مستأثره الفروقات بينما مصر مصدره للقطن وانتاجها منه مقدار انتاجنا ثلاث مرات.

٤ - ان الوحدة امنية لدي الشعوب ، والارتجال فى تحقيقها أنما هو أجهاض لها وتخيب لامال الشعوب فيها ، وأى مخلص لوحدة حقيقيه لايظهر اخلاصه الا في حمايتها من المقامره والمجازفة والمغامرة (وحسب الناس تجربة ماحدث في وحدة سوريا ومصر واليمن ومصر فإن شعوب هذه البلاد تفضل الان الانفصال علي وحدة مزيفة شوهاء ونحن لانريد لشعبنا ان يكفر بالوحدة الى الأبد اذ يرى هذه التزييف والتشويه .

ياسيادة الرئيس

أننى باسم المعارضة في بلادنا وهى الشعب كله - باستثناء الشيوعيين والموصومين بعدم الولاء للوطن - أرفض أى اجراء او اقرار يخضع السودان لسيطرة غيره سيطرة ابنائه تحت أى شعار.

«والسلام عليكم ورحمه الله تعالي وبركاته»

«أبا في ١٨ شوال ١٣٨٩ هـ ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ م المغتقر اليه تعالى ، الهادي عبد الرحمن»

تعليق :-

يقول عبد الله ابو امام : اخبرنى أحد الجبهة الوطنية «الثقاة» بأن هذه المذكرة قد أعدها رجال

الجبهة الوطنية بعد مقتل الامام الهادي وربما يكون السيد محمد احمد محجوب رئيس الوزراء السابق هو الذي قام بصياغتها لانه أشار اليها في كتابه الديمقراطية في الميزان ص ٢٣٥.

ومهما يكن من أمور فاننا نسجل كلمة وفاء - للامام الشهيد الهادي المهدي الذي انتبه الي أنه يسير علي الخط الذي يوصله لنفس الخط الصحيح للحركة المهدية الاولي - الا وهو الاتجاه الجاد نحو المطالبة بتحقيق الدستور الاسلامي - الى مفاوضاته مع نظام النميري التى كان محورها نفس الشئ.

الانقسام في الحزب الشيوعي

تكون الحزب الشيوعي وأخذ يعمل فى الخفاء ، وكان يعرف فى بادى الامر ب (حسدتو) أي «الحركة السودانية الديمقراطية للتحرير الوطنى» .

كما كانت واجهته فى الخمسينات حزب الجبهة المعادية للاستعمار والتى فاز لها مرشح واحد بعضوية مجلس النواب فى الانتخابات العامة التي أجريت سنة، ١٩٥٣ م وذلك في دوائر الخريجين ، هذا وقد ظهرت بوادر انشقاق في الحزب الشيوعى أدت الى انقسامه قبل قيام ثورة اكتوبر ، حين خرج عليه بعض اعضائه وكونوا حزباً جديداً اطلقوا عليه اسم الحزب الشيوعى السودانى - القيادة الثورية - وهذا الحزب الجديد يتبع الحزب الشيوعى الصينى ، وظهر الحزب الشيوعى علانية بعد ثورة اكتوبر سنة ١٩٦٤ م وخاض معركة الانتخابات العامة سنة ١٩٦٥ م وحصل علي ثمانية مقاعد من مقاعد دوائر الخريجين الخمسة عشر .

هذا وقد حل الحزب الشيوعى السوداني في اواخر سنة ١٩٦٥ م وذلك لان احد طلبة معهد المعلمين فى أثناء ندوة ادبية بام درمان تعرض الي حديث الافك وتفوه بكلمات تمس الرسول (ﷺ) ، وقيل ان هذا الطالب ينتمى الي الحزب الشيوعى السودانى ، وأصدرت جماعة من العلماء فتوى بان هذا الطالب كافر وملحد وان كل من ينتمي الي الحزب الشيوعى كافر وملحد ، وفى ١٩٦٥/١١/١٥ م تقدم للجمعية التأسيسية ستة من أعضائها باقتراح بتكليف الحكومة بتقديم مشروع لحل الحزب الشيوعى ، وثار نقاش حاد حول هذا الاقتراح ، ولم يعارضه الا النواب الشيوعيون ، وعدد قليل جداً من بقية النواب .

ولذا فقد أصدرت الجمعية التأسيسية في نفس الجلسة وبأغلبية ١٥١ صوتاً ومعارضة ١٢ من النواب وامتناع ٩ أعضاء من التصويت القرار التالى :-

«انه من رأى هذه الجمعية التأسيسية بالنسبة للأحداث التي جرت أخيراً فى العاصمة والاقاليم ، وبالنسبة لتجربة الحكم الديمقراطى فى هذه البلاد ، وفقدانه للحماية اللازمة لنموه وتطوره، انه من رأى هذه الجمعية التأسيسية ان تكلف الحكومة للتقدم بمشروع قانون يحل بموجبه الحزب الشيوعى السودانى ، ويحرم بموجبه قيام أى احزاب شيوعية او احزاب او منظمات أخرى ، تنطوى مبادؤها علي الالحاد او الاستهتار بمعتقدات الناس او ممارسة الاساليب الدكتاتورية) . وحل الحزب الشيوعى ٩ ديسمبر ١٩٦٥ م.

وادى حل الحزب الشيوعى الى اثارة العديد من القضايا الدستورية وادى الى أزمة بين السلطات العامة ، الا ان هذا الحل لم يؤثر علي نشاط الشيوعيين بالسودان ، لأن الشيوعيين أنفسهم كانوا يفكرون فى تغيير اسم الحزب الشيوعى وذلك لكسب كل القوى الاشتراكية غير الشيوعية بالسودان الي جانبهم .

وظهر الحزب الاشتراكى السوداني ١٩٦٧ م وكان معظم أعضاء أمانته العامة من أعضاء الحزب الشيوعى المنحل ، كما أيد سكرتير الحزب الشيوعى المنحل هذا الحزب الجديد ، كذلك ظهر فى ديسمبر سنة ١٩٦٦ م حزب الجنوب الديمقراطى الذي استوعب كل الشيوعيين والاشتراكيين من أبناء الجنوب ، كذلك ظهر جزب يسارى ثالث في اكتوبر سنة ١٩٦٨م وهو (حزب العمال والفلاحين) وقد هاجم سكرتير الحزب الشيوعى المنحل هذا الحزب الجديد فور اعلان تكوينه علي اساس انه يؤدى الي تفتت الحركة اليسارية بالسودان ،

هذا وقد ظلت هذه الاحزاب اليسارية الثلاثة تعمل حتى حلت عند قيام ثورة الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٩ م

وهنا ينبغى ان نحدد ظروف الحرب الباردة التي أدت الي انقسام الحزب الشيوعى الي معسكرين متناحرين فى العوامل الاتية :-

١ - عامل شخصى مرتبط بزعيم الحزب

٢ - مبادرة روجرز وأحداث المنطقة العربية يعزز بعض الذين عاصروا الحركة الشيوعية في مصر والسودان ورصدوا تاريخها والخلل والتجاوزات. التي أصابت الحركة الشيوعية السودانية عزوا ذلك الى الخصائل التي ورثها عبد الخالق محجوب عن أستاذه هنرى كوريل الذي كان يضيق صدره بالنقد. ولا يسمح لأى كان من الرفاق بمعارضة أفكاره ، ولعل على رأس التهم التى يلصقها البعض بكوريل ويرمون بها تلميذه عبد الخالق حرصهما علي المنصب المرموق وعلى امتيازات الزعامة .قد جعل كلا منهما يخشى بعض الرفاق الذين يتوجس منهم خيفة على موقعه ، ويسوق بعض النقاد موقف عبد الخالق من رفيق نضاله قاسم امين كمثل يدللون به علي صدق ماذهبوا اليه فقد كان قاسم فى طليعة مؤسسى هيئة شؤون العمال بعطبرة وبعدها الاتحاد العام لنقابات السودان وبعد ان قضى على الرجل في أخلاقه وتم اغتياله سياسياً عجل سكرتير الحزب باخراجه من البلاد وذلك بتهريبه عن طريق «تشاد» إذ كانت حكومة الفريق عبود توالى البحث عنه لاعتقاله ، ومثل آخر عندما ادرك عبد الخالق ان عوض عبد الرازق ربما شكل خطورة على زعامته ، إستغل رأياً طرحه عوض للمناقشة وبالطريقة التنظيمية وداخل الحزب مؤداه أنه (بما أن الطبقة العاملة السودانية لازالت طفلا يحبو وبما أن الحزب الشيوعى هو فصيلتها الطليعية فينبغى ان يصاحب نمو الحزب نمو طبقته بمضى ان يكتفى بالتركيز في العمل السرى على خلق كادر يكون بمثابة القلب الذي يشرف ويهيمن على الحركة الثورية وأن يدفع ببقية الرفاق الى حيث الشعب وحيث تنظيماته الديمقراطية والنقابية والمهنية والسياسية .

وأتهم عبد الخالق عوض عبد الرازق بالدعوة لتصفية التنظيم وبالسعى لحرمان الطبقة العاملة السودانية من سيفها البتار ومن طليعتها الثورية ، وكان ان طرد عوض وصحبه ، فاضطر بعض هؤلاء الي تكوين تنظيم مناوئ اطلقوا عليه اسم «الجمعية الوطنية» ، ثم كان للنزاع العقائدى بين

روسيا والصين عام ١٩٦٠ م دور فى انشطار الحزب الشيوعى بتكوين جناح «ماو» الثورى عند اتهام «خروتشوف» بالتحريفية والخروج على المبادئ الستالينية.

• وإذ نأتى للعامل الثانى : فإن مبادرة وليام روجرز وزير الخارجية الامريكى لوقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل اعتباراً من ٨ أغسطس ١٩٧٠ م ، ومضمونها القبول بوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ، وقد ترتب علي تكييف الروس الخاطئ لحقيقة اسرائيل وتصويرها علي أنها لاتعدو ان تكون دولة تابعة لامريكا ان ارتفعت بعض الاصوات ، التي تصفها الدعاية السوفيتية بالانهزامية وكان قيام محور دول ميثاق طرابلس (مصر ، ليبيا ، السودان) من أجل الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فى ١٩٦٧ م مما أدى الى تعدد الاراء بين الدول العربية حول السياسة التي يجب انتهاجها لاختلاف وجهات النظر.

وقد أفرزت هذه المبادرة التي قبلتها مصر في يوليو ١٩٧٠م أحداث أيلول الأسود في الأردن ، فهى لم تتعد ثوابت الموقف الأمريكى القائم علي مبدأ الخديعة والمراوغة للعرب ليس في هذا الوقت بالذات وانما منذ كذبة ويلسون الكبري عام ١٩١٨ م ، فموافقة مصر بقبول المبادرة يعنى التفاوض علي طريقة هدنة «رودش» في الوقت الذي نجد فيه اعلان (أبا إيبان) وزير الخارجية الاسرائيلى علي أساس قبول هذه الطريقة فى التفاوض للسلام هو أعتراف كامل بالكيان الصهيونى .

وقالت منظمة فتح الفلسطينية التي نشرت النص الكامل لمشروع (روجرز) أنها جاءت نتيجة لاتصالات طويلة بين أطراف كثيرة لعبت فيها الولايات المتحدة دور الوسيط فى إعادة لسيناريو محادثات (رودس) بشأن تقسيم فلسطين عام ١٩٤٦ م.

ترينا التحركات الروسية من وراء الكواليس في المنطقة لرفض المبادرة عن انعقاد مؤتمر تداولى للحزب الشيوعي السودانى فى ٢١ أغسطس ١٩٧٠ م ضم ثمانين عضواً من قادة اللجان والمناطق من اعضاء اللجنة المركزية ، وقد ادان المؤتمر الجناح المنشق ودعم قيادة عبد الخالق محجوب الذي ساعد عبد الناصر فى رجوعه للسودان .

وقد حدد المؤتمر ايضاً المهام التي تواجه الحزب وهى اصلاً مستمدة من التقرير الذي أتى به عبد الخالق من موسكو باسم (دعوة اعتماد العنف الثوري وفي اكتوبر ١٩٧٠م جاء مؤتمر آخر ضم ٣٠٠ عضو وكان أهم قراراته ذلك القرار الخاص بفصل ٥٠ ٪ من أعضاء اللجنة المركزية .

وكان التنظيم الجديد - اللجنة الشعبية للاتحاد الاشتراكي - قد دعا الحزب الشيوعي فى يوليو ١٩٧٠ م للانخراط فيه ، وقد رحب بالفكرة بعض أعضاء الحزب الذين تم فصلهم ، بينما تعنت جانب عبد الخالق بالرفض - إذ كانت بالمقابل تلك الخطوات التي اتخذها النميري بابعاد بعض أعضاء مجلس الثورة والشيوعيين من بعض المواقع قد أحدثت رنة فرح وسط خصومه من رجال الاحزاب الذين توحدوا مع حلفاء نميرى بتسيير مواكب هتفوا خلالها (لاشيوعية ولا الحاد بعد اليوم) مما أعطى النميري دفعاً شعبياً لكن يتوقعه . في ظل هذه الاوضاع تبلورت الصراعات

المكاشفه اهمية سياسة حسن الجوار الافريقى ومدى ما أسهمت به فى اعلاء شان السودان ودعم دوره الطليعى فى قارة افريقيا ، تحدث الرئيس النميرى فى لقاء المكاشفة يوم ٩ / سبتمبر ١٩٧٣ م عند زيارته لبعض الدول الافريقية قائلاً :-

لقد عدت من رحلتى تلك راضيا كل الرضا عن الصورة التي تركناها فى هذه البلاد ، عن سوداننا وعن قضايا افريقيا والعروبة والاسلام وسهل علينا مهمتنا أن فى هذه البلاد قادة اصدقاء لنا فى العقيدة والايمان.

ثورة شعبان ١٩٧٣

لم تفت اجراءات القهر والعنف في عضد الاخوان ، ومضت خطوات المعارضة متصلة ومتصاعدة حتى عام ١٩٧٣م وكانت الحركة الاسلامية قد قررت تفجير المقاومة فى ذلك العام فى شكل ثورة شعبية على قرار ثورة اكتوبر

وفى بداية العام الجامعى ١٩٧٣ أصدار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وكان رأس الرمح في تلك الثورة أصدر بيانا بتوقيع احمد عثمان مكى يعلن فيه ان هذا العام هو عام الحسم مع النظام ويحذر بـ : «أن الأمر لم يعد يحتمل التأخير والتأجيل ، فالجائع لايحتمل الصبر اكثر من أيام والظامئ لايحتمل اكثر من ساعات ، فليستعد كل منهم لتحمل دورة الموكول على عاتقه ، ولنكن عند حسن ظن شعبنا بنا نسأل الله ان يجعل هذا العام حافلاً وحاسماً وان يوفقنا لنقوم بمسؤولياتنا التاريخية ولنضيف إلى امجاد هذا الشعب مجداً آخر ، ولنضيف الي سجل انتصاراتنا فى اكتوبر ومارس انتصاراً آخر» ، وكان هذا البيان بتاريخ ١١ / ٧ /١٩٧٣م وموقعاً باسم أحمد عثمان مكى ، رئيس الاتحاد انذاك ، وكانت الحركة الاسلامية بالتضامن مع تنظيم الجبهة الوطنية بالجامعة تتولى التحضير لمعركة شعبان وكانت التنظيمات الاخرى تتراخى ، وكانت الجبهة الوطنية تمثل الانصار فى الجامعة وكانت قيادتها اسلامية ومعادية للشيوعية وعلى رأسها الشهيد «عباس برشم» استشهد فيما بعد فى احداث انقلاب حسن حسين فى ١٩٧٥.

وقد وأتت ظروف عديدة ساعدت على تأجيج نار الثورة منها مجاعة «منطقة الجنينه» فى ذلك العام ، حيث ذهب وفد من الاتحاد لتقصى اخبارها برئاسة حسن مكى وأتى بالصورة المجسمة لهول المجاعة هناك ، وساعدت كذلك موجة الغلاء التى اجتاحت القطر ، مع انخفاض الاجور ، ومشاكل التعليم وزاد الطين بله تصاعد الارهاب مع تقنينه باصدار قانون امن الدولة فى ١٩٧٣م

وساعد على ذلك ان الاخوان كانوا يسيطرون على اتحادات الطلاب فى معظم الجامعات والمعاهد العليا والثانويات ، وكان تحريك الثورة ممكنا بهذا الاعتبار الذى يخلص من مشاكسة التنظيمات التى تخصصت فى عرقلة اعمال الاخوان.

اقام اتحاد طلاب جامعة الخرطوم عدة ندوات ساهمت فى تصعيد الموقف ورفع حماس الطلاب الى أقصاة وكانت أولى الندوات «قانون آمن الدولة فى الميزان» تحدث فيها قانونيون وسياسيون سمتهم الغالبة معاداة النظام ومثل فيها نقابة المحامين «ميرغنى النصرى» ومثل فيها الاخوان «جعفر شيخ ادريس» ومثل الاخوان الاستاذ «مضوى محمد احمد» وكانت الندوة الثانية بعنوان «أزمة التلج في السودان» تحدث فيها رؤساء الاتحادات ومن بينهم «أحمد عثمان مكى» عند اتحاد جامعة الخرطوم والطالب «عبد القادر الفادنى» عضو الجامعة الاسلامية والشهيد «حافظ جمعه سهل» عضوا معهد المعلمين العالمى و «عثمان يوسف» عضو معهد شمبات الزراعى وأما الثورة

الثانية فقد كانت قبل انفجار الثورة بايام حيث تحدث فيها كل من «بهاء الدين حنفى» و «محمود برات» عند الاخوان وكان مقرراً ان يتحدث فيها «الصادق المهدى» عضو الانصار ولكنه انسحب فى اخر لحظة وارسل احد كوادر حزبه وهو «عبد القادر ادم» رئيس شباب الانصار وكان موضوع الندوة «الاتحاد الاشتراكى فى الميزان» وقدم للندوة (حسن مكى) سكرتير السودان الثقافية للاتحاد ودعا الطلاب يومها للجهاد والاستشهاد وقال : أن الاتحاد كان قد دعا الى الجامعة كمستمع فقط ، وليس كفاتح كما دخل الجزيرة أبا .

وفى أقوى الندوات تحدث د. زكريا بشير امام «من الاخوان» كمعلق ودعا الطلاب للخروج ومواجهة النظام ، وبلغ التوتر ذروته وسط الطلاب فى اليوم الثلاثين من اغسطس ١٩٧٣م حيث بدأ التظاهر والخروج وقاد الموكب في الميدان الشرقى جامعة الخرطوم قادة الاتحادات الاربع وهم متشابكو الايدى الى ان وصلوا الى القصر وهم يهتفون «الي القصر حتى النصر» «لن تحكمنا عصابة مايو» «لن نرتاح يا سفاح» وفى نفس اليوم دعت السلطة على لسان سدنتها : «مهدى مصطفى الهادى» و «جعفر محمد على بخيت» جماهير الاتحاد الاشتراكى لمواجهة الطلاب وخرج الموكبان : موكب الاتحاد الاشتراكى ، موكب الطلاب كان ، الطلاب الاول وصولاً الى القصر حيث قرئت المذكرة المرفوعة الى رئيس النظام ، وكانت تطالب برجوع العسكر الى الثكنات ، وتسليم السلطة الى الشعب ، ومحاكمة المفسدين من رجال النظام وتصادم الموكبان ، وسقط بعض الجرحى كما استشهد أحد المواطنين بالرصاص فى ذلك اليوم استمرت المظاهرات طوال النهار وارسل الاتحاد نداءه للتجمهر مع الجثمان فى المستشفى ، وكان رجال الامن يحرسون المشرحه بغية سرقة الجثمان ، ودفنه ليلاً ، الا أن حصار الطلاب لرجال الامن ، لم يمكنهم من ذلك .

وكانت المظاهرات قد أفسدت خطة المؤتمر الشعبى الذى كان مقرراً ان يعقد بالجامعة ، ويشارك فيه زعماء الاحزاب بما فيهم الصادق المهدى ، وعدلت الخطة ووضعت مطالب المؤتمر فى المذكرة التى حملها الموكب الطلابى ، مطلب الاتحاد من الصادق المهدى ان يحضر الى المستشفى ليؤم الناس فى صلاة الجنازة وليقود الموكب ، فاعتذر عن ذلك قائلاً « ..... كيب إت هوت انتل تومورو» أى حافظوا على حرارة الموقف حتى الغد !!

واستمر الاعتصام بالمستشفى حتى منتصف الليل ، وتدخل البوليس والجيش وفض الاعتصام بالقوة وأصيب كثير من المرضى والطلاب واعتقل الكثيرون .

وتضامن نقابات العمال مع الموقف العام للثورة ، وكانت اولى هذه النقابات هى نقابة المحامين ، التى قدمت مذكرة لرئيس الجمهورية احتجت فيها على ضرب الرصاص ، كما احتجت على اقتحام المستشفى ، وطالبت بتقديم ابى القاسم محمد ابراهيم ومهدى مصطفى الهادى وجعفر محمد على بخيت الى المحاكمة بحجة انهم تسببوا ودعوا الى العنف والارهاب تضامنت نقابة السكة الحديد فاعلنت الاضراب لمدة ثلاثة ايام وكذلك نقا[illegible] النقل الميكانيكى والنقل النهرى .. الخ وتجمع

بواسطة الدبابات ، اندلعت موجة من المظاهرات والتوتر لتعم سائر انحاء القطر ، وشارك فيها كل من الطلاب بلا استثناء ومن كل مراحل التعليم من الابتدائيات وحتى الجامعات وكانت اتحادات الجامعات قد اجرت تنسيقاً مسبقاً مع اتحادات الثانويات او مع القيادات الاسلامية فى المدارس التى لم يكن بها اتحادات.

وقد اقلقت هذه المظاهرات النظام ايما قلق لاسيما وانه يشهد للمرة الاولى فى تاريخه تمرداً مدنياً بهذا العنفوان ، ولم يخف النائب الاول للرئيس حينها محمد الباقر احمد دهشته من ان يتضامن طلاب الابتدائيات مع طلاب الجامعات وما كان منه الا ان اعلن حالة الطوارئ فى البلاد واغلقت كافة المدارس والجامعات.

وقدم عدد من ابطال شعبان الى المحاكمة ، وفى العادة فقد كان الاخوان فى مقدمة الميدان ، وقد كان أول من حوكم فى محاكم أمن الدولة هو الدكتور زكريا بشير وحكم عليه بعامى سجن ، قضاهما كاملين كما قدم لمحكمة أخرى عبد القادر الشيخ الفادنى رئيس اتحاد طلاب الجامعة الاسلامية وحكمت عليه المحكمة بالبراءة ، ولكن رجال الامن اعتقلوه فور أطلاق سراحة ، وحوكم من طلاب الثانويات حسين خوجلى وعبد القادر يوسف العوض من الاخوان وكان هذا الاخير ، أول من حوكم بقانون أمن الدولة فى السودان وحوكم من العمال موسى متى وسليمان سعيد وآخرون.

ولم تخمد جذوة الثورة بهذه المحاكمات ، ولم يخلد النظام الى الراحة بعد ان ترنح للسقوط ، بل ظلت المظاهرات مشتعله عدة اشهر وتميز عام ١٩٧٤م بانه عام الثورة الطلابية العارمة حيث شهد المذكرات والاعتصامات التى اذلت السلطة واخضعتها للشروط التى املاها عليها الطلاب ، كما اضطرت للاعتراف علنا باتحادات الطلاب والتى كانت تنكر شرعيتها حتى ذلك الحين .

وأقتحم الاسلاميون فى جامعة الخرطوم لقاء الاتحاد الاشتراكى الذى دبر بين الرئيس المخلوع (نميرى وبعض القيادات المزيفة للطلاب وقام الطلاب الاسلاميون بقيادة «فضل السيد ابو قصيصة» و «محمد محى الدين الجميعابى» بالهتاف الداوى في داخل الاتحاد الاشتراكى .

فهتفوا اولاً هتافات محايدة بحياة السودان وحياة الشعب السودانى ، وهتافات فى هذا الاطار ، لكنهم مالبثوا ان حولوا الهتافات بعدها الى هتافات صارخة ضد النظام وضد رئيس النظام فهتفوا : (لنا نرتاح ياسفاح» «جوعت الناس ياسفاح» ، (لن تحكمنا عصابة مايو) والخ هذه الهتافات ، وكان كل ذلك مذاعاً مباشرة على الهواء وقد سمعها الناس فى سائر ارجاء القطر ، وبهت الرئيس وعملاؤه واجهزة اعلامية وكانت ضربة داوية انتشر صداها على العالم فعلقت عليها صحيفة «القارديان» البريطانية قائلة ان طلاب الجامعة كأنهم دخلوا على الرئيس فى مخدعه الخاص فارهبوه .

حركة تحرير شعب السودان والتارجح بين الوحدة والإنفصال «١٩٦٠ـ١٩٨٣م»

لماذا كانت ثورة اكتوبر ١٩٦٤م وإنتفاضتنا لحكومتين مارس ـ ابريل ١٩٨٥م الشعبيتين واسقاطهما لحكومتين عسكريتين من خلال استخدام العصيان المدني،تعتبران من التجارب التي تفخر بها الشعوب المناضلة من اجل الحرية والحفاظ علي حقوق الانسان وكرامته.فان تجربة سكان جنوب السودان في الصراع المسلح من اجل تحقيق أهداف مماثلة تجربة يجب الوقوف عندها بتمعن وتقدير رغم اننا قد نختلف معها في الأهداف والمرامي لقد استمر الصراع المسلح في الجنوب منذ عام ١٩٥٥م وحتي اليوم تخلله فترة استقرار كان الوصول اليها في حد ذاته يعتبر مثالاً يحتذي في حل المشاكل الاقليمية بين المجموعات الاثنية داخل القطر الواحد.

ان تجربة جنوب السودان في الصراع المسلح التي تعتبر من التجارب القليلة طويلة المدي في القارة الأفريقية التي تمتعت بتأييد شعبي قاعدي ساحق من الإستمرار لهذه المدة الطويلة .

ان خصائص السودان البيئية وتضاريسه تساعد كثيراً علي شن حرب العصابات ،وهذه الحرب كأسلوب في مقاومة النظم القمعية تستدعي تضحيات جسيمة وإرتباط منسق مع المجموعات السكنية التي تدور الحرب حولها. واقناعهم بان الحرب تخدم مصالحهم علي المدي البعيد حتي تقدم هذه المجموعات المساعدة لهم.ولقد اوضحت التجربة انها قليلاً ما تحسم الامور لقد اوضحنا أن العصيان المسلح في الجنوب جاء نتيجة لترسبات عديدة حاولنا تلخيصها في المحاور الثلاثة ويمكن ان نقول في ايجاز هنا ان العصيان الذي بدأ عام ١٩٥٥م كان بسبب دعايات استفزازية ومخاوف من العدد الصغير ممن يمكن ان نسميهم بالصفوة الجنوبية نتيجة رواسب استعمارية واخطاء عديدة لبعض القيادات السياسية والعسكرية الشمالية.

لم يقم تنظيم الصراع المسلح مباشرة بعد عصيان ١٩٥٥م وما تبعه من احداث وانما كانت هناك مشاركة سياسية في اول برلمان سوداني مشاركة في الحكم عبر الأحزاب الشمالية والجنوبية.ولكن القمع الذي تعرضت له الحركة الوطنية في كل انحاء السودان في أعقاب الحكم العسكري الذي بدأ في نوفمبر ١٩٥٨م قاد المجموعات المختلفة في جنوب السودان لتنظيم نفسها لقيادة الصراع المسلح وبدأ بتكوين الأنيانيا في عام ١٩٦٠م.

وكانت الفترة مابين عام ٦٠ـ٦٣هي فترة التكوين والإعداد شملت أعمال دعاية وتوعية

امتدت لتجنيد الشبان وتدريبهم ونشر أهداف الحركة بينهم وتكوين شبكة دعم للمقاتلين في القري..

وقد اتسمت الفترة الأولي من النشاط المسلح للأنيانيا بتعدد القيادات والصراع بينها من حين لآخر . وفي نهاية الستينات بدأت المرحلة الثانية من نشاط الأنيانيا والتي استهدفت تنظيم الصراع وربط المجموعات من خلال قيادة موحدة .وهذه المرحلة تستمر طويلاً اذ ان القيادة الجديدة دخلت في التفاوض مع الحكومة المركزية.ثم قامت بتوقيع اتفاقية اديس ابابا. لقد جاء تكوين قيادة موحدة للحركة المسلحة في وقت متأخر من سير الصراع المسلح وانتشاره. فقد نشأت منظمات ومجموعات مسلحة في القري والمناطق مارست اعمال المقاومة قبل ان تنشأ قيادة عامة لكل التنظيمات التي كانت تحمل السلاح.

فاللواء جوزيف لاقو لم يصل الي منصب القائد العام للانيانيا الا في ١٩٧٠م بينما لاحظنا ان نشاط المقاومة الهجومي بدأ منذ ١٩٦٣م وقد وصل جوزيف لاقو بعد ان قويت قبضة القادة العسكريين للأنيانيا علي السلطة داخل التنظيم في اعقاب الخلاف الذي نشأ بين الجناح العسكري والجناح السياسي الذي كان يقوده بعض السياسيين الذين عاشوا في المنفي ولما اصبح هؤلاء السياسيون عائقاً في سبيل وحدة الحركة،قام الجناح العسكري بتركيز كل السلطة في اياديه وابعد السياسيين.

لقد نجح جوزيف لاقو في إدخال النظام والضبط العسكري علي القوات المحاربة، مستفيداً من تدريبه وتجربته في القوات المسلحة السودانية التي تخرج من كليتها العسكرية. وعمل بين صفوفها قبل ان يهرب لينضم لمجموعات الأنيانيا وكانت قوته تضم ٢٠ألف محارب في بداية ١٩٧٢م وقد كان هذا النجاح نتيجة مباشرة للدعم الاسرائيلي بعد ١٩٦٧م لقد كانت الإستراتيجية الإسرائيلية هي ان تعمل علي شغل القوات المسلحة السودانية بمشاكل القطر الداخلية حتي لا يتم الإستعانة بها في الحرب الدائرة مع القوات العربية وحتي يتم لها تطبيق هذه الإستراتيجية بصورة فعالة،قامت بالمساهمة في تدريب الانيانيا ،ومدها بالأسلحة وقد حققت نجاحاً واضحاً في هذا المجال باستخدامها ليوغندا كمركز انطلاق لتحقيق هدفها. بالإضافة الي هذا انضمام المرتزقة الي صفوفها .كما ان الحكومة اليوغندية قامت بتسليم هؤلاء المرتزقة بعد اتفاقية اديس ابابا في عام ١٩٧٢م اما علي الصعيد الدبلوماسي فان حركة الصراع المسلح في جنوب السودان وجدت دعماً من العديد من الأقطار .وقد تضمنت الأقطار التي ايدت الأنيانيا معظم الأقطار الأفريقية المجاورة للسودان .وكذلك بعض الأقطار الأفريقية

الأخري التي ساندت موقف الأنيانيا من منطلقات انسانية،وكذلك عدد من الأقطار الأوربية بالإضافة الي الكنيسة الكاثوليكية ،ممثلة في مركزها في الفاتيكان.

فالدعم الذي وجده قادة الأنيانيا في جنوب السودان - علي مدي السنوات الأخيرة في حرب ١٩٥٥-١٩٧٣م ومع بداية الصراع الحالي،كان مرتبطاً بالقضية الأريترية اذ ان حكومة اديس ابابا ترد استراتيجياً علي حكومة الخرطوم في ما تراه دعم الأخيرة للمحاربين الأريتريين .لذا فعندما بدأ التناحر القبلي في عام ١٩٨٠م وما تلاه ،وبدأ عدد من اللاجئين يتدفق علي الجزء الجنوبي الغربي من اثيوبيا ،نلاحظ ان الحكومة الأثيوبية عمدت علي إرسال الوافدين الي قمبيلا حيث اصبح يتم اختيار الشباب ذوي الميول الأيدولوجية التي تناسب الإتجاه الذي تتبناه الدولة الأثيوبية.ويرسل هؤلاء الي العاصمة اديس ابابا وفي اديس ابابا يتم توفير السكن والزي الحربي والاسلحة لهم كما يمنحون بعض التدريبات بواسطة الجيش الأثيوبي والخبراء الليبيين والكوبين قبل اعادتهم للسودان في مجموعات صغيرة بهدف الهجوم علي المنشآت الإقتصادية والعسكرية واضعاف سلطة القيادة التقليدية المحلية .وحتي نهاية ١٩٨٢لم يكن لهذه المجموعات اثر يذكر لضعف امكانياتها ومقدرتها العسكرية.ولم يكن عدد المجموعة التي اطلقت علي نفسها اسم الأنيانيا اثنين أكثر من ٥٠٠ فرد .ولكن الأحداث التي تمت علي مستوي السياسة الإقليمية والمركزية في تلك الفترة ومع بداية عام ١٩٨٣م حملت هذه المجموعات علي القيام بهجمات عديدة،كان لها اثر فعال في اظهارها علي مسرح الأحداث كقوي يجب ان يوضع لها إعتبار .وقد كان هذا من خلال هجومها علي بعض المراكز التجارية ،منها مدينة أويل في مديرية بحر الغزال حيث قتل بعض التجار الشماليين .كما قامت ايضاً بالهجوم علي أحد مراكز شركة شفرون المنقبة للبترول واعتقل بعض الخبراء والفنيين،فالحركة تري ان البترول ملك الحكومة الجنوبية وليس للحكومة المركزية حق .

ساعد في تفاقم الأحداث ايضاً تمرد ثلاثة وحدات عسكرية تمثل الفرقة ١٠٥ من الجيش السوداني ،ومعظمهم من جنود الأنيانيا الذين تم استيعابهم بعد اتفاقية اديس ابابا وكانوا موزعين علي كل من بور ،والبيبور وفشلاً .وقد كان سبب التمرد هو الأمر الذي اصدره القائد العسكري للقيادة الجنوبية بإرسال بعض هذه الفرق للشمال،علي ان تنوب محلها فرق من الشمال.وهو إجراء روتيني حسب نظم ولوائح القوات المسلحة .لم يستشر القائد حكومة الإقليم الجنوبي او رئيس الجمهورية عند اصدار امره في يناير ١٩٨٣م. وعند وصول الفرق الشمالية لتستلم مواقعها تمردت الوحدات الموجودة في المراكز الثلاثة وفتحت النار عليها. وعندما أخمد

هذا التمرد في مايو .بعد وصول امدادات قتل عدد كبير من هؤلاء الجنود قادتهم، بينما هرب عدد آخر عبر الحدود الي اثيوبيا وانضم الي الأثيانيا اثنين .ومن ضمن الذين هربوا العقيد جون قرن دي مبيور القائد الحالي للتمرد وقد ادي تمرد الفرقة ١٠٥ الي زيادة عدد المشاركين في حركة الأنيانيا اثنين الي ما يقارب الثلاثة الف رجل ،والإضافة الجديدة تمثل ٢٠٠٠ كانوا في الوحدات المتمردة و٥٠٠ من البوليس والسجون وقوات الصيد ،وقد تمكن جون قرنق ومن انضم معه من قادة عسكريين للمجموعات المتمردة من جعلها قوات مدربة خلال شهور بسيطة هي فترة الأمطار بين يونيو وأكتوبر من ذلك العام.

وفي نفس الفترة انضم لهذه المجموعات من السياسيين الجنوبيين، الذين اسموا انفسهم بالتقدميين والذين لم يكونوا موافقين اصلاً علي اتفاقية اديس ابابا ،وكانوا دائماً يضعون الإنفصال هدفاً لهم وتجدر الإشارة هنا الي ان معظم الذين هربوا من الوحدات العسكرية بالإضافة الي السياسيين كانوا في اقليم اعالي النيل ،وبحر الغزال من ناحية جغرافية وينتمون الي مجموعتي الدينكا والنوير من ناحية .

اظهر حادث جبل بوما في آخر ١٩٨٣م حيث اختفى عدد من الأوربيين العاملين مع المجموعات المسيحية عند هبوط طائرتهم ان قيادات المجموعات المتمردة في ذلك الوقت لم تكن موحدة او تنسق اعمالها مع بعضها البعض، أو ان لها اهدافاً سياسية واضحة وقد كانت المطالب التي تقدم بها المتمردون الذين كانوا بقيادة لادو لو كورانج في جبل بوما هي الحصول علي ٧٥ الف دولار وبعض الأدوية والملابس ،وقد انتهي الحادث بتحرير المعتقلين بواسطة الجيش السوداني وهروب من تبقي من المتمردين الي اثيوبيا .ولذا قد كان تركيز جون قرنق ومن معه من الضباط الآخرين هو توحيد هذه المجموعات وتدريبها وجعلها قوة ذات أثر .وقد كان لوجود مثل هذه القيادة العسكرية المدربة ،والتي لم تتوفر حتي اثناء الحرب الاهلية الاولي.أثر كبير علي الأحداث وعلي اعداد القوة والدور الذي تقوم به الآن.اذ انها اصبحت قوة يجب وضع وزن لها حتي من جانب القوات المسلحة المركزية فبجانب جون قرنق علي سبيل المثال نجد العقيد وليم كوناي والعقيد جون اوكيج والعقيد قور والعقيد كاربينو الذي كان قائداً للفرقة ١٠٥ وكلهم نال تدريباً داخل القوات المسلحة وخبرمقدرتها ويدري ما يجب ان يكون عليه اداؤه ومقدرته ودرايته ان اراد ان يحاربها.

وفي عملية توحيد هذه المجموعات،والتنسيق بين القيادات السياسية والعسكرية والتنسيق بين الأفراد علي مستوي القيادة التي جاءت من مجموعات قبلية مختلفة، دارت بعض

المصادمات. وقعت بعض التحالفات التي لم ترض البعض، مما قاد الي تصفيات علي مستوي القيادات العليا وقد اخذت هذه التصفيات طابع الصراع القبلي بين مجموعات النوير بقيادة اكون اتيم الذي كان يري في نفسه قائداً للجناح السياسي لحركة تحرير السودان،وان جون قرنق عليه ان يتولي القيادة العسكرية للحركة تحت امرته . ونري تصعيد اكثر لمثل هذا الصراع فيما تم من تصفية للسيد عبد الله شول وهو من قيادات النوير في الحركة وممن قبلوا التفاوض مع الحكومة الجديدة في الخرطوم بعد ازالة حكم ما يو في ٦ أبريل ١٩٨٥م وتجدر الإشارة هنا ان نصيب مجموعات الإستوائية في حركة تحرير السودان كان ضئيلاً جداً. وهو وضع يكاد يكون علي نقيض ما كان حادثاً قبل اتفاقية اديس ابابا.

وبرغم ان حركة السودان في وضعها الحالي تدعي انها تشكل من مجموعات تمثل كل قبائل السودان،بما في ذلك الأفراد من قبائل غرب السودان وشماله،الا ان كل الأدلة تشير الي ان كل يوم يمر يؤكد موقفها كحركة تمثل المجموعات النيلية، ان لم نقل الدينكا فقط ويمكن ملاحظة هذا من حقيقة ان كل نشاطها يتم في مناطق يسكنها الدينكا او مجاورة لمناطقهم، الشئ الوحيد الذي ييسر حرية الحركة والتسلل.

والحديث حول مشاركة افراد أو قيادات شمالية في الحركة يأتي متحاشياً مع إدعاء عدد من السياسيين الشماليين في انهم يتحدثون بإسم هذه الحركة ،ومن هؤلاء دكتور منصور خالد واحمد ابراهيم دريج وخليل عثمان .

كما ان هناك بعض الإشارات التي ان الضابط السابق يعقوب اسماعيل وهو من قيادات الجبهة الوطنية العسكرية التي لم تشارك في المصالحة الوطنية قد انضم هو ومن معه من المحاربين لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ اواخر عام ١٩٨٣م.غير ان يعقوب اسماعيل اشار في الآونة الأخيرة الي انه جمد علاقته بالحركة .كما ان جون قرنق في لقاء له مع احد الصحف السودانية «الأيام ١٧ أكتوبر ١٩٨٥م» نفي عضوية يعقوب اسماعيل في حركته.

الا ان ذلك اللقاء اكد عضوية يوسف كوة ،وهو من ابناء جبال النوبة وكان يشغل منصباً اقليمياً في مؤسسات النظام السابق في قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان .

ولكن رغم كل هذا تظل التركيبة الاثنية للحركة غير واضحة المعالم.والإدعاءات كثيرة. ومحاولات اللحاق بالركب متعددة .خاصة من عناصر سياسية اصبحت تري فيها كحركة ناجحة يجب القفز علي عربتها قبل فوات الأوان ..وانها الحصان الرابح الذي يجب المراهنة عليه.

وهذا موقف ربما اتخذته العديد من الجهات الأجنبية ذات المصالح الإستراتيجية في المنطقة.

النص الكامل للمذكرة الثانية
لجبهة أحزاب المعارضة للفريق عبود

السيد /رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة السودانية

السادة اعضاء المجلس ـ المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته..وبعد:

لقد سبق ان كتبنا لكم عدة مذكرات فردية وجماعية في أوقات متفرقة داعين لفتح باب التفاهم علي ما إعتقدنا ان فيه مصلحة للبلاد.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من رفض هذه الدعوة المخلصة بل تعداه الي إشارات وأعمال لا نوحي بغير الرفض ولا نجد لها تفسيراً الا بأنكم مصممون علي عدم الإستماع لرأي المواطنين الكرام محتكرين لأنفسكم وحدكم تقرير ما ترونه كأن الآخرين صاروا لا وجود لهم أو لا تربطهم بهذا الوطن رابطة او ليس لهم حق ابداء الرأي فيما يجري او يدور.

ولقد لاحظنا مع اشد الأسف انكم منذ تقديم المذكرة الأخيرة قد عمدتم الي الخطوات الآتية:

أولاً: درجتم الي محاربة بعض المواطنين في ارزاقهم وحرياتهم وظروفهم الخاصة الأمر الذي لا يتفق مع ما أخذتموه علي عاتقكم من مسؤولية تجاه البلاد ككل وما قطعتموه علي انفسكم من عهود ومواثيق بالا تفرقوا بين المواطنين أو تميزوا جانباً علي جانب.

ثانياً: شجعتم فريقاً آخر علي التقدم بعريضة مضادة هاجمتنا في اشخاصنا ووطنيتنا وانكرت علينا ماضينا ونشرتموها في اذاعاتكم وصحف الحكومة الرسمية التي افسحت صدرها لوجهة نظر واحدة بإستمرار.

ثالثاً: كما شجعت اذاعتكم وصحفكم فريقاً من الناس علي المهاترة والسباب موجهاً للفئات التي لا تتفق معها في الرأي في الوقت الذي انكرت فيه هذا الحق علي غيرهم الأمر الذي قد يثير فتنة عمياء بين ابناء الوطن الواحد ـ وحملة التشهير هذه ضد مواطنين شرفاء لا يمكن انكار ماضيهم ولا نسيان مكانهم الإجتماعي وانما يزيد انقسام البلاد وقد يؤدي ـ وأدي فعلاً في بعض الحالات ـ الي تصرفات تخل بالأمن وتعكر صفوه وتبعث الإنشقاق فليس أكثر شراً من رمي مواطنين شرفاء بالخيانة والسير وراء الوحي الأجنبي في الوقت الذي لا يملكون فيه وسيلة الدفاع عن انفسهم وسمعتم وكرامتهم حتي وصل الأمر الي إقفال كل صحيفة تتعرض للأمور العامة ولو خفيفاً.

رابعاً : لجأت الحكومة إلي أسلوب التشفي والإنتقام من مواطنين بسطاء كل ذنبهم انهم حاولوا التعبير عن وجهة نظرهم بالطرق المشروعة فاعتقلت من اعتقلت وحاكمت من حاكمت ونكلت بمن ارادت التنكيل بهم.

إن حق المواطنين في الشكوي من كل ما يلم بهم في امورهم سواء الخاصة او العامة والتعبير عن وجهة نظرهم امر كفلته العدالة الطبيعية وحقوق الإنسان الذي أعلن السودان أكثر من مرة في هذا العهد وما سبقه من عهود التقيد والإلتزام به وإحترامه في جميع الأوقات والمناسبات. وهو حق كفلته كل الدساتير التي تسير عليها الأمم المتمدينة مهما كانت صورة الحكم فيها، ومهما كانت المبادئ والمثل والفلسفات التي تنتهجها. وفي الأمم الكبري والصغري والشرقية والغربية والديمقراطية وغير الديمقراطية علي السواء لذلك فاننا نري ان - محاكمة مواطنين أخيراً لانهما قد وقعا علي مذكرتنا الأخيرة انما هو تجن علي هذا الحق الأزلي الثابت وهو بطريقة غير مباشرة ضربة لمواطنين يرون رأينا ويقفون في وطنيتناويستحثون اعمالنا ،ولا يجوز لنا السكوت عليه والتقاضي عنه ،وهو يشكل سابقة خطيرة في اهدار هذا الحق الذي وافقتهم عليه اكثر من مرة ،بل تجاوزتموه الي الدعوة الصريحة للمواطنين كي يطلعوكم علي وجهة نظرهم.

إننا لا يسعنا الا ان نستنكر هذا الإجراء اشد الإستنكار ونحتج عليه أبلغ الإحتجاج لأن هذا الأسلوب في إعتقادنا انما يدفع المواطنين دفعاً للتخلي عن الطرق المشروعة لإبداء الرأي خاصة في بلد خنقت فيه وسائل التعبير ومنعت عنه نظم التمثيل.وإحتكر الحاكمون فيه لأنفسهم الرأي السديد والوطنية دون سائر الناس.ولما كان من جانبنا قد حرصنا أشد الحرص علي ان تتفادي البلاد مزالق العنف ونقيها شر الفتنة نجد ان الحكومة نفسها تسلك سبيل الإثارة والإستفزاز لمواطنين كل ذنبهم انهم لا يتفقون معها في الرأي، حتي قر في أذهان عامة الناس ان هذه الحكومة تعبر عن مصالح معينة وتصطبغ بصبغة خاصة بدلاً من ان تكون للجميع ولا تفرق بين المواطنين.

ولا يسعنا والحالة هذه الا ان نعدكم مسؤولين عن نتائج هذا المسلك العنار ونحملكم مغبته ونتائجه ويكفي دليلاً علي ما وصل اليه الحال من سوء ان يقف موظف صغير امام المجلس العسكري الذي عقد بالخرطوم بحري في الأسبوع الماضي ليتطاول علي أقدار رجال لهم وزنهم في هذا البلد كما لهم تاريخهم الناصع فيطعنهم في أخلاقهم وينتقص من كرامتهم ويرميهم بالخيانة وينعتهم بالإرتماء في أحضان النفوذ الأجنبي ،ثم تجئ صحيفة الحكومة الرسمية لتنشر

المجلس لا يوقف هذا السباب الذي صدر علي لسان رجل يمثل الدولة وجهاز الحكم - إذا لم تكن هذه هي الفتنة بعينها فكيف إذن تكون؟إن من واجبنا ان ننبهكم إن كنتم قد نسيتم ان الحكم اياً كان نظامه لا يصلح مالم يستقم ميزانه وما لم يساو بين المواطنين. وان الأهواء والأحقاد لا تعود لغير الهاوية والإنحدار ،وان هذه الأجهزة الحكومية التي تسيرونها ضد الأغلبية الكبري من المواطنين انما يحركها الشعب السوداني بماله لتكون اداة عدل ومساواة لا لتكون اداة تفرقة وإنقسام.

وختاماً فإننا لمحنا من قبل لمثل هذه التصرفات ويبدو ان التلميح وحده لا يكفي ولذا فإننا نكرر إحتجاجنا البالغ علي هذه التصرفات التي صدرت منكم او بموافقتكم ونحملكم نتائجها وعواقبها منتظرين لفترة مناسبة لنري ما إنتم فاعلون حتي نحدد موقفنا من هذا التجاهل والإغضاء.

توقيع - قادة جبهة الأحزاب المعارضة للنظام الراهن

حادثة مقتل السياسي الجنوبي
وليام دينق «١٩٦٨»

* عندما جاء عبود للحكم اتبع سياسة القوة نحو الجنوب لخلق سودان موحد .وشجعت حكومته انتشار الدعوة الاسلامية فى الجنوب واستبدلت اللهجات المحلية واللغة الانجليزية بالعربية وسيلة للتعليم وجعلتها لغة التخاطب والمراسلات فى المكاتب الحكومية ، مما أدى الى إعفاء الموظفين الجنوبيين ، ونقلت الموظفين والمعلمين الجنوبيين بصورة جماعية الى الشمال، لانهم عندها يشكلون خطراً على الأمن ، وكان طبيعياً ان يؤدى هذا المسلك الحكومى الي تفاقم التمرد فى الجنوب وأن يدفع بالسياسيين والموظفين من الجنوبيين الى المنفى فى الدول المجاورة كأثيوبيا وزائير وجمهورية افريقية الوسطى .يقود ركبهم القس ساتر نيو لاهور وكان من ضمنهم وليام دينق ، اكون أتم ، أقرى جادين ، ماركو روم وغيرهم.وكانوا يوجهون زملاءهم المقاتلين ضد جند حكومة السودان فى غابات الجنوب وأدغاله ويوضحون للرأى العام العالمى قضية جنوب السودان ضد الشمال .ويحصلون على عون من جهات متعاونة معهم، وبصفة خاصة الكنيسة المسيحية التى اعتقدت ان تلك كانت حرباً بين الاسلام والمسيحية. وان من واجبها ان تنتصر للمسيحيين ، وأنشأ اللاجئون فى المنفى منظمتين لمقاومة الحكم العسكرى. واحدى هاتين المنظمتين هي الاتحاد القومى السودانى الافريقى .وغيرت هذه المنظمة اسمها سنة ١٩٦٣ م الى منظمة الاتحاد الوطنى السودانى الافريقى والذى يرمز له بسانو. (The Sudanese & African National Union) SANU وظل هذا الفصيل يعمل فى المنفى. وقد تعرض الى الانقسام الي جناحين بسبب الخلافات بين زعمائه حول الرئاسة، وبسبب موقف بعض أعضائه المتطرفين من غلاة الانفصال .وعرف الجناح المعتدل بجناح وليام دينق والذى نادى بالاتحاد الفدرالى. والجناح المتطرف جناح أنفصالى يتزعمه جوزيف أدوهو.

بعد ثورة اكتوبر، أختير السيد سر الختم الخليفة لرئاسة الوزراء وقد قوبل بالرضا من الجنوب ، فأرسلت جبهة الجنوب فى نوفمبر ثلاثة من أعضائها هم داريوس بشير - ولوبارى - وابيل الير فالتقوا بالقس ساتر نينو لاهور فى نيروبى واقرى جادين - وجوزيف اودوهو فى كمبالا وكان عند زيارة وفد جبهة الجنوب حزب «سانو» يعقد مؤتمراً ولسوا داخله صراعاً عنيفاً حول زعامة الحزب بين أقرى جادين وجوزيف ادهو ، وكان وليام دينق السكرتير العام لسانو فى

أوربا آنذاك. وساترنينو غائباً عن المؤتمر. وتم تعديل الدستور وتم اعفاء وليام دينق وحرمانه من تقلد أى منصب تنفيذى وكان وليم دينق قد بعث بخطاب الى رئيس الوزراء فى جنيف بسويسرا يقترح فيه اجراء محادثات حول الجنوب،شريطة ان تمنح الحكومة السياسيين فى المنفى عفواً عاماً وان تلغى قانون المناطق المقفولة والجمعيات الكنسية التبشيرية .وان تعترف بسانو كحزب سياسى في القطر وفي العاشر من ديسمبر اعلن مجلس الوزراء العفو العام عن كل المواطنين في المنفى وعن كل من اشترك فى الثورة ، عاد وليام دينق الى الخرطوم فى السابع والعشرين من فبراير ١٩٦٥ م وكان يرافقه اكيل موای كودى - وبيتر مور أنيبار بيت وإيليا دوانق أروب - وروموِ رزق الله ابراهيم وجوزيف بول . وفى السادس من مارس ١٩٦٥ عقد مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب، واشتركت فيه الفعاليات الجنوبية والشمالية .وحضر وليام دينق مطالبه فى اقامة اتحاد فدرالى بين الشمال والجنوب وحضر مندوبان من الجناح المتطرف برئاسة أقرى دينق وطالبوا بأنفصال السودان وبعد انتهاء المؤتمر عادوا الي اوغندة حيث يوجد مركزهم الرئيسى التقى حول وليام دينق نفر كريم من الشبان الجنوبيين المتعلمين وبذلوا معه من موقع القيادة جهداً عظيماً ، وقد تنقلوا فى كل أنحاء المديريات الجنوبية وأنشأوا لجاناً للحزب فى كل مكان فى المدن والقرى والغابة.ولما استقر لهم كل شئ أصبح حزبهم معروفاً لدى مواطنيهم وموثوقاً به ، واشترك وليام دينق وحزب سانو مع السيد الصادق المهدى وحزب الامة فى كل المواقف السياسية التى أعقبت حل الجمعية التأسيسية وأسهم في معارضة حكومة السيد المحجوب بعد حل الجمعية اسهاماً عظيماً وسار التعاون بين حزب الأمة وسانو حتى النهاية ولما تحدد موعد الانتخابات لجمعية تأسيسية أخرى قرر الحزبان دخولها وعاد السيد وليام دينق ورفاقه السياسيين الى الجنوب ليقودوا حملة الانتخابات لحزبهم ، ولم يمض على ذهابهم الى الجنوب وتنقلهم فى كل انحائه وقت طويل،حتى فرغوا من اعلان مرشحيهم بموافقة الناخبين.وأنشأوا لجانهم الانتخابية وقد أمضوا كل وقتهم بين ناخبيهم فى جنوب السودان ، ولما أنتهت عملية التصويت عاد وليام دينق الى الخرطوم لفترة قصيرة للاستجمام وعاد مرة أخرى وليام دينق بالطائرة الى واو وفى ليلة اعلان نتائج الانتخابات قتل السيد وليام دينق .فقد وجد مقتولاً بطلقات نارية ، هو وجميع من معه فى مكان ناء من الطريق الموحش المؤدى الى بلدة يرول التى كان ذاهباً اليها ليستمع الى نتائج الانتخابات بين افراد اسرته. وقد عثر على جثمانه محروقاً مع جميع زملائه بعد ان اشعل القتلة النار فى العربة التى كانت تقلهم. ولم يصل التحقيق الذ , أجرته الحكومة الى شئ وظل قتلة وليام

دينق طلقاء لم تنلهم يد العدالة. لعدم وجود الادلة .ان الجريمة الوحيد في السودان حتى موحش في الغابات مما سهل للمجرمين الاختفاء ، لقد كان النبأ محزناً للجميع وسيروا موكباً حزيناً، مشى فيه قادة الاحزاب ورجالات العاصمة ، وآلاف الجنوبيين والشماليين ، وأقيم في نادي حزب سانو مأتما عظيما والقى الصادق خطاباً في النادي أمام حشد من المواطنين ،أوضح فيه ما عرفه عن عبقرية السيد وليام دينق وصدقه وأمانته وثقافته العالية وحبه للسودان شماله وجنوبه،ونضجه وكفاءته النادرة بين السياسيين السودانيين ، ولقد حاول المتربصون بوحدة البلاد ان ينقلوا الجريمة لأحداث الجفوة بين الشمال والجنوب بأتهام الشماليين بقتل وليام دينق ولكن هنالك حقائق واضحة لاتسمح بهذا الاتهام : أولاً الشماليون لم يعرفوا بممارسة التصفية الجسدية في مجال السياسة . وثانياً ان وليام دينق لم يكن انفصالياً أو من دعاة العنف .

ثالثاً : ان تطورات مشكلة الجنوب قد وضعت وليام دينق في مقدمة الجنوبيين الذين يحرص الشماليون علي وجودهم بالساحة السياسية، لأنه أول من عمل على دعوة المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب ، والجدير بالذكر ان حزب سانو قد نال في الانتخابات ١٥ مقعداً.مما جعلهم في مقدمة الاحزاب الجنوبية التي ينتظرها مستقبل باهر هذا فوق ما كان يتحلى به وليم دينق من خلال الشخصية التي ترفعه الى مصاف السياسيين الكبار واعتداله وما حققه من نجاح بين الجماهير ،هي الاسباب التي جعلت المتطرفين ودعاة العنف يحقدون على وليام.وينظرون اليه كخطر داهم على مصيرهم السياسي في الجنوب. ويتربصون به الدوائر. وقد تحدث الناس في الجنوب عن حدة خطر ذلك التنظيم الدموي على حياة وليام دينق. كما اشارت اليه اصابع الاتهام عند وقوع الجريمة وقد احس وليام نفسه بهذا الخطر وذكره لصديقه أمين التوم «عندما زاره في منزله ليودعه وهو يهم بالسفر ، في آخر رحلة له للجنوب قال أمين التوم في مذكراته » وعند الوداع فاجأني وليم بقوله أنه يحس بأن حياته معرضة لخطر كبير بالجنوب ، وأنه يعجب كيف تمكن من أجتياز معركة الانتخابات ولم يصبه سوء« قلت له تعرف من اين يأتي هذا الخطر على حياتك كما توقعت. فاجابني قائلاً : لا أستطيع التحديد » لذلك فالمتأمل في كلمات وليام دينق يمكن ان يستنتج أن الخطر الذي توقعه على حياته كان جنوبياً .

الحركة الإسلامية تتبنى قضية الجنوب
قضية الجنوب تتعقد في الستينات

* عندما تولي الجيش السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ فرض حالة الطوارئ في كل القطر. ،وفي بداية حكم «العساكر» وقعت حوادث متعددة مسلحة في مديريتي اعالي النيل والإستوائية.ثم مالبثت ان شملت كل المديريات الثلاث منتهزة فرصة إنشغال الجيش بمسؤوليات الحكم في البلاد.

وقد كانت سياسة الحكومة آنذاك تجاه الجنوب في بادئ الأمر تقوم علي أساس العمل علي تدعيم حركة التبشير بالدين الإسلامي.والتعجيل بالتعريب في كل المرافق بالجنوب لجميع الوسائل.

ووفقاً لهذه السياسة فقد اطلق الحكم سراح جميع الجنوبيين الذين صدرت ضدهم احكام بالسجن عقب حوادث التمرد التي وقعت في ١٩٥٨م.الا ان هؤلاء المساجين المفرج عنهم ،خرجوا من السجن والحقد يملأ صدورهم فأشعلوا نار التمرد مرة اخري وتتابعت هجمات المتمردين علي القري الآمنة وعندما كثرت حوادث العنف والتخريب وصلت بعض المدن غيرت الحكومية العسكرية سياستها.واخذت في قمع التمرد بالقوة مما اضطر الكثير من أبناء الجنوب الي الهروب الي البلاد المجاورة مثل الكنغو واوغندا وكينيا وافريقيا الوسطي. وقبضت الحكومة علي زمام الأمور في الجنوب بيد من حديد حيث عملت علي طرد القساوسة من الجنوب باعتباركم اليد المحركة للتمرد الا ان هؤلاء القسس نقلوا نشاطهم الي الدول الافريقية المجاورة،واخذوا يعاونون المتمردين عند طريق حكوماتهم في اوربا وفتحوا المجال للمثقفين من الجنوبيين للسفر الي دول اوربا للدعاية لما يسمي بمشكلة جنوب السودان .هذا وقد وجد الجنوبيون ترحيباً في اسرائيل والمانيا الغربية وبريطانيا والفاتيكان ،واخذت هذه الدول تمدهم بالمال والسلاح ،كما حرضتهم هذه الدول علي الاتصال بمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لتتدخلا لايجاد حل لمشكلة الجنوب.الا أن كلتي المنظمتين رفضتا هذا الطلب بحجة ان المشكلة شأن داخلي ،وفي اثناء الحكم هاجرت اعداد كبيرة من أبناء الجنوب خارج السودان خاصة المتعلمين وتلاميذ المدارس. وقد ساعد علي كثرة الهجرة بطش الحكم حيث سادت عاصفة من البطالة و انتشرت نتيجة لإيقاف العمل في معظم المشروعات الإنتاجية بالجنوب نسبة لظروف الأمن .ففي المنفي اقام الجنوبيون تنظيماتهم السياسية والعسكرية وقد كان التنظيم السياسي هو حزب سانو «SANO» أما التنظيم العسكري فهو منظمة الأنيانيا

«The Anya Anya» والذي قوامة جنود الفرقة الاستوائية الذين تمردوا في ١٩٥٥م، ومن تبعهم بعد ذلك من الجنوبيين الذين غادروا البلاد اثناء الحكم.

كانت تهدف منظمة الانيانيا الي فصل الجنوب عن الشمال وإقامة دولة ازانيا نسبة الي مملكة ازانيا الافريقية التي كانت قائمة في شرق افريقيا.

وسياسة حكومة الفريق ابراهيم عبود وموقفها ازاء الجنوبيين ادت بكثير من الجنوبيين ، وبوجه أخص الطلاب والسياسيين والإداريين وأعضاء البرلمان السابقين، الذين خشوا من القاء القبض عليهم الي الفرار الي الخارج. وكان ذلك في عام ١٩٦٠م ،وقد شمل ذلك الاب ساتلينو لوهور وجوزيف ادوهو ،ووليم دينق.

وفي نفس العام بدأ ما يشبه النزوح العام من قبل الجنوبيين عن الاستوائية الي يوغندا والكنغو ،بفعل سياسة الحكم العسكري .وشملت موجة النزوح المجموعة السالفة الذكر.وكون الفارون في يوغندا بدعم وحماية الكنائس العالمية «رابطة مسيحيي السودان» وإتحاد المناطق المقفولة الافريقي السوداني «SACDNU» .تحت دعم وحماية الكنائس العالمية ،مما ادي الي ان تقوم الحكومة من ١٩٦٢/٢/٢٧م بطرد كافة الارساليات والقساوسة الأجانب بالاقليم الجنوبي مرة اخري،وفي اعقاب ذلك فر وليم دينق واتجه الي الفاتيكان وبريطانيا فنيويورك «الأمم المتحدة» وقام بوضع كتاب بالتعاون مع جوزيف ادوهو المشكلة في جنوب السودان كما تم تأسيس حزب سانو برئاسة جوزيف ادوهو وسكرتاريته.

وفي عام ١٩٦٢م انشأوا بمدينة ليوبولدفيل عاصمة الكونغو الإتحاد الوطني السوداني الافريقي للمناطق المغلقة.

وفي عام ١٩٦٣م تم تكوين الانيانيا تحت شعار «استعمال القوة فقط يأتي القرار » ومنذ ذلك الحين اشتد اوار الحرب . وفي نفس العام عدل اسم الحزب لكي يكون الإتحاد الوطني السوداني الافريقي «سانو».واضحت رئاسته بكمبالا عاصمة يوغندا ،ومنذ ذلك التاريخ شرع سانو في تنظيم وتدعيم نفسه داخلياً.وفي خارج السودان.ومن بين نشاطاته في الخارج ارسال عريضة لهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية شرح فيها مظلمة جنوب السودان.وطالب بتكوين هيئة دولية للتحقيق في المشكلة .وفضلاً عن ذلك قام سانو بمد الصحافيين والمنظمات بالاخبار كما حاول الحصول علي مساعدات اللاجئين لعمله الحزبي.

وحظي سانو في داخل السودان بمساعدة الجنوبيين المتعلمين ذلك انه «منذ ١٩٦٢م شكل عدد من المتعلمين الجنوبيين، وكثير منهم يعملون في خدمة الحكومة ،خلايا صغيرة قامت بنقل

الاخبار وجمعت اموالاً للحركة بالخارج».

وفي نفس الوقت ظلت الفصائل المختلفة من الجنوب ورجال البوليس الذين عاشوا في أرجاء الغابة منذ تمرد ١٩٥٥م في موالاة الهجوم علي رجال الجيش ونقاط البوليس من وقت لآخر ولكن كان ينقصهم التنظيم والقيادة. في نفس العام انضمت تلك الفصائل المختلفة وانتظمت تحت إسم انيانيا واضحت الجناح الحربي لحزب سانو وأدعي بعض القادة في ذلك الوقت بانه لم يكن هناك صلة بين سانو والانيانيا وهولا يعدو ان يكون كذبة بلقاء.ووفقاً لرأي ماكول فان تعبير انيانيا مستمد من الفاظ من قبيلة اللاتوكا ،وهو يعني بالمعني العربي حرفيا «سم الثعبان» أو«سم لا شفاء منه» لدي قبيلة اللاتوكا واهالي استوائي ،وذلك لاندلاع التسمم بواسطة سحرة المادي في منطقة اوباري فيرعام ١٩٣٠م.

ووردت اهداف الانيانيا في منشور لها وقد جاء فيه«ان صبرنا قد نفد الآن واننا مقتنعون بان استعمال القوة وحدها هو الذي يحسم الموضوع.ومن الآن فصاعداً سنعمل للأفضل او الارداً. اننا لا نطلب الرحمة ولسنا علي استعداد لان نرحم احداً».

وأول عمل قامت به الأنيانيا في سبتمبر ١٩٦٣م عندما هاجمت نقطة بوليس وجيش في باشولا الواقعة علي الحدود الشرقية لاثيوبيا .ثم تعاقب الهجوم علي منطقتي لاسو وكايا وكاجو كاجي ونيمولي وكثير غيرها من الاماكن. ونتيجة لقيام حركة الانيانيا بمثل هذه الاعمال التعسفية في جنوب السودان ادي هذا الي تكوين «اللجنة القومية لشؤون الجنوب» برئاسة محمد محمد يس .التي تخصصت في اقامة الندوات والمحاضرات العلمية التي تناقش القضية مع منح الحماية القانونية ..

استهل الأخوان السانحة ،وبدأوا في إقامة سلسلة من الندوات عن قضية الجنوب ،وكان القصد التشهير بالوضع وتعبئة الرأي العام ضده.وكانت اقوي تلك الندوات ندوة ٩ سبتمبر التي اقامتها جمعية الدراسات الاجتماعية بجامعة الخرطوم في مساء ٩ سبتمبر ١٩٦٤م، وشارك فيها حسن الترابي وعثمان خالد ،واميروز وول وأحمد عبد الحليم وخوجلي عبد الحليم وكان حسن الترابي ابرز المتحدثين حين قال«قضية الجنوب قضية دستورية في المقام الأول،وان هناك اعتداء علي حرية الآخرين في الشمال والجنوب علي حد السواء ...ولكن ظروفاً معينة تصاعدت بالأمر في الجنوب الي تمرد عسكري» ثم تلتها ندوة جامعة القاهرة الفرع التي شارك فيها محمد صالح عمر وعلي عبد الله يعقوب والسماني عبد الله والرشيد نايل وبابكر الحاج وسار متحدثو الاخوان في نفس خط التصعيد،وتلي ذلك مباراة علي صفحات الرأي العام في

اكتوبر ١٩٦٤م بين المرحوم محمد صالح عمر وأحمد علي بقادي .وكان الاخير يؤيد خط الحكومة ،كما قام الأخوان علي عجل باصدار مجلة المنار الاسلامية النسائية ابتداء من أول أكتوبر ١٩٦٤م، للمساهمة في توسيع منابر الاخوان المعارضة ،ولم يكن العدد الصادر في أول أكتوبر مجرد مجلة نسائية وانما كان عبارة عن ملف عن قضية الجنوب شمل ندوة عن دور المرأة في حل مشكلة الجنوب شارك فيها امبروز وول وعثمان خالد ،والسيدة وصال المهدي وتلخص رأي المتحدثين في حل المشكلة «يمكن في منحهم قدراً من الحرية في إدارة اقاليمهم بصورة واسعة في اطار حكومة موحدة مركزية» كما كانت الافتتاحية عن مشكلة الجنوب . ودعت لتفهم آراء الثوار اذا لاحظنا ان قواد حركة الخوارج كلهم من هذه الطبقة ،طبقة المتعلمين أو الانتاجسيا وتلي ذلك ندوة ١٠/ أكتوبر ١٩٦٤م عند «التقييم العلمي لمشكلة الجنوب» وكان مقرراً ان يتحدث في الندوة محمد صالح عمر وأحمد علي بقادي ،ومحمد مختار الأصم وحسن الطاهر زروق. وحضر الجميع بإستثناء حسن الطاهر زروق لعذر طارئ.وهنا داهم البوليس الندوة وتفرق الطلاب لانهم لم يتهيأوا للصدام.

● ***مذكرة لجنة حافظ الشيخ:-***

* هنا قدم الاتحاد ،برئاسة حافظ الشيخ «أخ مسلم» مذكرة حادة اللهجة لوزير الداخلية في يوم الاربعاء ١٤/ ١٠/ ١٩٦٤م مما ادي الي اعتقال اللجنة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٤م لتخلفها لجنة جديدة برئاسة «ربيع حسن أحمد» «اخ مسلم» الذي واصل مسيرة الندوات ،واستطاع الإتجاه الإسلامي ان يفرض الندوة عن طريق جمعية التاريخ،بعد ان اسقطها الشيوعيون في أن تكون باسم المكتب الثقافي،باعتبار ذلك تحرشاً بالبوليس ومن الندوة انطلقت ارهاصات ثورة أكتوبر.

رفعت احداث اكتوبر من مكانة الإسلاميين ،لأن الأدوار الرئيسية كانت من نصيبهم كما ارتفعت اسهم الترابي ولمع اسمه عند الندوات ،ثم مؤازرته للطلاب في ظروف الثورة الأولي واشرافه علي نقل الجرحي..مروراً بقيادته لهيئة الأساتذة في موكب التشييع والإستقالات الجماعاية انتهاءً بإتصالاته مع السياسيين وتحريكه للخيوط حتي سقوط سلطة العساكر مما ادي الي اتساع فرصة السياسة له . لذا فقد فرغه الأخوان وانتخبه المكتب التأسيسي لجبهة الميثاق كسكرتير عام.

وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه الجماعات الإسلامية لتكثيف الندوات والمحاضرات التي لا جدوي منها في حل قضية الجنوب ،اشتدت حمي الحرب حيث قامت الحركة في نفس السنة ٦٤ استطاع الأب ساترلينو الحصول علي بعض الاسلحة عن طريق الكنغو مما ساعد الانيانيا

علي توسيع نشاطهم بمجري الغزال.وكانت هنالك محاولة للإستيلاء علي واو، ولكنها باءت بالفشل.وفي عام ١٩٦٥م إستطاعت الإستيلاء علي بعض الاسلحة والمهمات الحربية المرسلة من مصر والجزائر عن طريق الجنوب لثوار الكنغو بقيادة خريستوفر قيانق .الأمر الذي ساعد الانيانيا علي تكثيف نشاطها ،وعلي هذا كانت الحركة السياسية الجنوبية في آخر ١٩٦٤م مكونة من سانو بجناحه الحربي لانيانيا ومنظمة سرية في السودان وهذه المنظمة الأخيرة تبلورت في اكتوبر ١٩٦٤م باعتبارها جبهة الجنوب وكان رئيسها الأول غردون آبي.، ثم أصبح رئيساً لها كليمنت امبورو كما اصبح غردون مورثات ماين نائباً للرئيس ،وهيلري لوقالي سكرتيراً عاماً.

وجبهة الجنوب التي كانت في البداية عبارة عن قيادة سانو داخل السودان ،ظلت اللسان الناطق للجنوب الي ان قرر وليم دينق الرجوع الي السودان مع زملائه في عام ١٩٦٥م .وظهرت جماعات أخري في نفس العام مثل حزب الوحدة السوداني بقيادة فصيل سانتينو دينق .وحركة تحرير الجنوب بقيادة بوث ديو والحزب الاشتراكي السوداني الافريقي بقيادة الفصيل جوزيف قرنق.

والمؤيدون لحزب سانو الذين ظلوا خارج السودان مروا بفترة عصيبة تميزت بالتناقض والانقسام. وكونوا عدة جماعات وتنظيمات ورغم اتفاقها علي الانفصال والدعوة اليه الا ان كلا منها كان يحارب ويعارض الآخر ،ومن أمثلة تلك الجماعات الحكومية الوطنية المؤقتة لفاشودة وجبهة التحرر الافريقية وجبهة المحاربين الاحرار.

وفي يونيو ١٩٦٥م تكونت جبهة تحرير ازانيا وكانت قيادتها مكونة من جوزيف ادوهو ،جورج كوانيا وبنكر اسيو اوشينق والأب ساترلينو لوهور وماركو روم.أما أقري جادين الذي لم ينضم الي ذلك التنظيم فكون جبهة التحرير السودانية الافريقية .وقد تم التنسيق بين الجبهتين المذكورتين في ديسمبر تحت اسم جبهة تحرير ازانيا. واضحي جوزيف ادوهو رئيساً واقري جادين نائباً له.

● ***وكان من اهم اهداف الجبهة مايلي:***

١/ خلق قومية مشتركة ولغات مشتركة لقبائل الجنوب وتطوير اللغة العربية الدارجة المستعملة في جنوب السودان باعتبارها لغة التخاطب.

٢/ نشر التعليم وتدريس مبادئ القراءة والكتابة في مناطق الجنوب المحررة .

٣/ بعث الثقة في النفس واستغلال الحركات بمصادرها الخاصة وفي حالة استلام معونات

من الخارج يتعين ان تكون غير مشروطة.

٤/ الاستقلال عن كل الاحلاف السياسية العالمية وعدم الارتباط سياسياً باي منها.والتعاون مع الدول الافريقية ،خاصة الناطقة منها بالفرنسية ودول شرق افريقيا الناطقة بالإنجليزية خاصة تنزانيا وعلاقات خاصة مع نيجيريا.

وفي مارس ١٩٦٦م حدثت تناقضات وانقسامات داخلية من جهة تحرير ازانيا. فلقد سبق لجوزيف ان فصل كل من ازبوني مندبري وايليا لوب من المكتب السياسي وعين جورج كوانيا بدلاً من اقري جادين فوجد معارضة من ابناء الاستوائية بتهمة انه يعمل لصالح مآربه الشخصية. وفي أغسطس ١٩٦٧م تم عقد اجتماع سري موسع للقادة الجنوبيين بالخارج في انقوري الواقعة بين مريدي وياي بالقرب من حدود الكنغو، وتقرر فيه حل جميع الهيئات والمنظمات وتكوين حكومة جنوب السودان المؤقتة في منطقة تدعي بونقو علي طريق جوبا - ياي.

وفي يوليو ١٩٧٠م ثار الكولونيل جوزيف لاقو قائد الجبهة الشرقية لقوات الانيانيا ضد تافنق واعلن قيام حركة تحرير جنوب السودان.

نص خطاب استقالة بابكر عوض الله
رئيس القضاء لمجلس السيادة

* السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة الموقر :

تحية واحتراماً وبعد. يسرني ان أخطركم بموجب هذا أنني قد قررت التخلي عن منصبي كرئيس للقضاء وأرجو ان تعتبروا هذا إخطاراً مني بالتقاعد وفقاً لأحكام المادة ٣١ «٢» في قانون المعاشات سنة ١٩٦٢م..

انه ليؤلمني ان يكون الدافع الوحيد لهذه الخطوة من جانبي هو موقف مجلسكم الموقر من القضية الدستورية التي ما زالت أمام القضاء وما ينطوي عليه ذلك الموقف من هدم لكل الأسس الدستورية التي يقوم عليها إستقلال القضاء وقدسيته وكرامته .

إنني لا شك مقدر كل التقدير إنكم الهيئة التي نص الدستور علي أن القضاء مسؤول اليها وحدها في اداء مهامه ولكنه يؤسفني انكم لمعالجتكم للمشاكل التي اثيرت حول تلك القضية لم تقيموا مسؤوليتكم التقييم الصحيح ولم تدركوا بوضوح حدود تلك المسؤولية..

ان مسؤولية القضاء لمجلس السيادة بموجب الدستور انما هي مسؤولية تنظيمية هدفها تأكيد فصل القضاء عن الأجهزة الدستورية الأخري وليست مسؤولية قضائية تخول لكم صلاحية نقد احكام المحاكم بالطريقة التي اتبعتموها في بيانكم المذكور - ليس هذا فحسب بل ان معالجتكم للموضوع عن طريق البيانات ونشر بيانكم للصحف وأجهزة الإعلام الأخري قبل وصوله للهيئة القضائية بيوم كامل قد كان مجافياً للتقدير اللائق لحساسية العلاقات بين السلطات الدستورية في أعلي مستوياتها، ولست أري في إتخاذكم طريق البيانات الا القصد المسبق بالتشهير بالهيئة القضائية والإمعان في التحقير بها أمام الرأي العام لدرجة سوف تجعل أداء مهمتها المقدسة في تحقيق العدالة بين المواطنين مستحيلاً في المستقبل واسمحوا لي بأن أشير هنا الي ان ما ورد في بيانكم من أخطاء لم يكن بالنذر اليسير ولكن هنـ سوف أحصر نفسي في نقطتين مما ورد في ذلك البيان:

الأولي: في وصفكم لحكم المحكمة بأنه خاطئ من وجة النظر القانونية لمجافاته لكل قواعد القانون الدستوري المتعارفة.

الثانية: وصفكم لسلوك محكمة الاستئناف انه بدعة لم يسمع بها من قبل وخروج علي التقاليد المرعية وتقريركم بأن المحكمة المذكورة قد خرجت عن الحياد الذي يجب ان تتصف به

لكي يطمئن الناس الي احكامها.

أما عن النقطة الأولي فانه لا يخفي علي من له أدني إلمام بالنظم القضائية في العالم أجمع ان نقد احكام المحاكم العليا هو من صميم إختصاصات المحاكم المنوط بها النظر في الإستئناف وهو فوق ذلك يتطلب مستويات من الكفاءة القانونية والخبرة القضائية والمقدرة علي تغلب المؤثرات التي تحيط بموضوع النزاع وكلها مؤهلات لا يملكها مجلسكم الموقر ولست اري في ذلك ما يحط من قدر المجلس وذلك لأن القضاء فن لا يمارسه الا إخصائيون هذا من ناحية،ومن ناحية اخري فان تشكيل مجلسكم الموقر انما هو انعكاس للتمثيل النيابي في الجمعية التأسيسية ونسبة لاختلافكم سياسياً مع المحكوم لهم ،فليس من السهل الحكم علي رأيكم في قرار المحكمة العليا بالحيدة وعدم المحاباة ،أو الإستناد الي المعيار الوحيد الذي تسير عليه المحاكم في تحقيق العدالة ألا وهو مبدأ المساواة في الحقوق بين جميع الناس ايا كانت اتجاهاتهم الحزبية وآراؤهم السياسية ،ولن يعفيكم من المسؤولية التاريخية انكم استنرتم في هذا المجال برأي مستشاريكم القانونيين لأن رأي هؤلاء المستشارين اياً كانوا هم لا يمكن ان يكسبكم حقاً ليس لكم او يمنحكم صلاحيات لا تملكونها..

وقد حاولتم في بيانكم أخيراً ان تصفوا رأيكم بأنه رأي مجرد ،ليس رأياً قضائياً وان للمرء ان يتساءل ما هي المصلحة العامة في ان تبدي هيئة لها خطرها الدستوري كهيئتكم رأياً مجرداً في حكم وهي تعلم ان هذا الرأي لا يخدم غرضاً من الناحية القضائية . وكما للمرء ان يتساءل ما هي الضمانات في انكم تقدرون العلاقة بينكم وبين الهيئة القضائية حق قدرها في المستقبل وتكفون عن ابداء الآراء المجردة في أحكام المحاكم..

وإسمحوا لي ان أؤكد ان الجرح العميق الذي تركه عملكم هذا في الكيان القضائي سوف لن يندمل ما دمتم قدمتم الكبرياء الشخصي علي المصلحة العامة ورفضتم ان تسحبوا بيانكم المذكور أو تعتذروا عن الخطأ الذي ارتكبتموه .

اما عن النقطة الثانية فان محكمة الإستئناف لم ترتكب خطأ عندما رفعت مذكرتها اليكم بتاريخ ٢٦ ديسمبر الماضي وانما كان مطلبها في تهيئة الجو المناسب لنظر الإستئناف من صميم واجباتها إزاء تصرفات الحكومة والجمعية .تلك التصرفات التي لم يقصد منها الا النيل من كرامة القضاء واستنفار الرأي العام ضده وإساءة بالغة للمحكمة وتصويرها بصورة المتحدية للمشاعر العامة والمستهترة بكرامة الأمة..

وكان واجب محكمة الإستئناف بعد ان تقدمت الحكومة بإستئنافها في الظروف التي

تعرفونها ان تصر علي تهيئة الجو المناسب للنظر في ذلك الاستئناف وذلك بان تسحب الحكومة بيانها وان تلغي الجمعية التأسيسية قرارها الذي تضمن عدم الإعتراف المسبق بما سوف تصدره محكمة الإستئناف من قرارات في هذا الشأن.لهذا السبب وحده رفعت محكمة الإستئناف مذكرتها اليكم بوصفكم الحلقة الدستورية التي تربط السلطات الثلاثة ومع علمنا بطبيعة تكوين مجلسكم الا أننا كنا نأمل انكم في هذا الموضوع سوف تعالجون المسألة معالجة موضوعية ولكنكم قد اخترتم نفس الطريق التي سارت فيه الجمعية والحكومة وبطريقة اكثر إمعاناً في امتهان كرامة القضاء وقداسته وبهذا قضيتم بكل أسف علي كل أمل في انهاء المسألة بالطريقة التي كان يريدها لها القضاء وسددتم السبيل الي حلها حلاً لا تشوبه شوائب السياسة ولا تفسره بالنقد الأغراض التي لا تمت الي المصلحة العليا بسبب . ولقد ذكرتم في بيانكم الاخير انكم قصدتم بالنقد الموجه للمحكمة ان توضحوا ان اشتراطاتها ربما يساء فهمها عند بعض الجهات علماً انها اشتراطات قد تنفي عن المحكمة صفة الحياد ،وعلي المرء هنا ان يتساءل ما هي تلك الجهات واين توجد وعلي فرض انها موجودة فلماذا يحاول مجلس السيادة إعطاء رأيها في مثل هذا الموضوع الخطير قدراً من الإعتبار يؤكد فيه العرض ويضيع الجوهر.

هذا ولابد لي ان أوضح هنا انه عندما تقدمت لجنة الوساطة للتدخل في هذه المشكلة كنت أشعر ان مبدأ الوساطة في موضوع يمس مسألة جوهرية في الكيان القضائي مبدأ خاطئ ولكنني مع ذلك اخطرت تلك اللجنة انني لا املك ان اعارض مسعاها نفادياً لما قد تتخذه الهيئة القضائية من خطوة كبيرة في ظروف يسودها عدم الإستقرار، واوضحت للجنة ان المشكلة التي هم بصدد إيجاد حل لها انما تتعلق بحق عام لا نملك التنازل من اية جزئية من جزئياته. وكان يحدوني الأمل ان اللجنة المذكورة بحكم ادراك أعضائها لقدسية القضاء الذي مارسه بعضهم زمناً طويلاً ان تكون وساطتهم نتيجة حتمية لتأكيد مبدأ استقلال القضاء وقدسيته. وانهم سيمحصون النصح لكم في حدود طبيعة المشكلة وتمشياً مع هذا الفهم فقد كان مفاجأة لي ان يبرز بعض اعضائها توصيته لقبول مشروع البيان بأن اللجنة إنما توصلت اليه مستهدية في مساعيها بمبدأ الأخذ والعطاء..

وبكل إحترام لهذا الرأي فإنني أري ان مبدأ الأخذ والعطاء قد يكون مقبولاً في مجال الخصومات الخاصة ولكنه لا يمكن بحال من الاحوال ان يكون مقبولاً في مسألة تشكل ركناً اساسياً من أركان العدالة في الدولة، وكان أملي بالرغم من كل الإعتراضات المبدئية التي اوضحتها لزملائي ان ينقل رأيي في مشروع لجنة الوساطة والأسس التي بنيت رفضي عليها

الي مجلسكم الموقر وان تكون ملاحظاتي محل اعتباركم عندما يصدر قراركم في هذه المشكلة. ولكن بكل اسف اتي بيانكم مؤكداً نفس الأخطاء التي وضحتها وإعترضت عليها - إزاء هذا الموقف لم يبق لي مجال للبقاء علي رأس هذا الجهاز - وكانت إعتراضاتي علي المشروع المذكور والتي ابديتها لزملائي هي ما يأتي :

أولاً: انه لا يجوز في نظري ان تجتمع محكمة الاستئناف بالحكومة التي تمثل الخصم الحقيقي في هذه القضية دون ان يكون الطرف الآخر في الخصومة موجوداً وخاصة عندما يستدعي ذلك الإجتماع خروج المحكمة من منصة القضاء وسماع رأي احد الأطراف في ماهية الحكم ولا يقلل من هذا الخطأ ان يتم ذلك الاجتماع بحضور مجلس السيادة او لجنة الوساطة..

ثانياً : يستتبع ذلك انه لا يمكن لمراقب هذه الإتصالات وفي مثل هذه الظروف ان يري ان العدالة قد تحققت إذا صدر أي قرار ينقض الحكم الإبتدائي أو أي أمر من محكمة الإستئناف بإيقاف الحكم لحين النظر في الإستئناف..

ثالثاً: انه من أكبر الأخطاء ان يوصف هذا التصرف بأنه ضرورة إقتضاها التعاون بين الأجهزة الدستورية المختلفة وكان علي الذين يلجأون لهذا التبرير ان يدركوا هذه الحقيقة من اول الأمر وان يكون لديهم من ثاقب النظر ما يمنعهم من اثارة مشكلة كهذه لجأوا الي أساليب البيانات المثيرة عن أحكام المحاكم والإجراءات المتهورة التي تجافي مبدأ التعاون كل المجافاة..

رابعاً: ان هذه المشكلة قد حُلت في نظري علي حساب القضاء وحده دون غيره اذ ان الجمعية التأسيسية هي الهيئة المسؤولة امامها الحكومة لم تلتزم بأي شئ طلبت محكمة الإستئناف التزامها به، وقدكان هو المطلب الأساسي في الموضوع كله وان عدم التزامها بشئ في هذا الصدد والإكتفاء بالقاء بيان امامها دون صدور قرار منها بالغاء قرارها الأول.ان التزامها بالحكم انما هو تراجع من محكمة الإستئناف عن مطلبها الاساسي وإقرار لإدعاء الحكومة في بيانها الأول من الدستور هي مصدر السلطات كما ان التزام الحكومة وحدها في حين ان الجمعية مطلقة اليد لتصدر ما تشاء من قرارات ضد حكم محكمة الإستئناف في المستقبل انما هو في الواقع ذكاء من الحكومة وإحتفاظ منها لخط دفاع أخير سوف تلجأ اليه لا محالة في الوقت المناسب كما انه في نظري ليتنافي مع مطلب الجو المناسب في نظر الإستئناف..

خامساً: ان قبول محكمة الإستئناف لما تضمنه بيان الحكومة من إشارة الي حكم المحكمة

بأنه حكم تقريري ولإعلان الحكومة إلتزامها بالحكم في حدود تلك الصفة انما يشكل في نظري خطأ قضائياً وما كان للمحكمة ان تقع فيه وخطراً سوف يؤكد علي مبدأ حسن سير العدالة.

سادساً : انني لا أرضي الإساءة الي القضاء ولا يخفف من وقع تجريح القضاء ان يأتي التجريح في بيان محشو بعبارات احترام الجهاز القضائي واستقلاله . ان إحترام القضاء انما يكون بإحترام قراراته وأحكامه والإمتثال لها وان القضاء لا يرضي ان يكون إحترامه تلطفاً او تفضلاً من مجلس السيادة أو الحكومة اذ ان كيان القضاء مكفول في الدستور الذي استعاده الشعب بقوة إيمانه في سيادة القانون.

وأرجو ان تسمحوا لي ان اقر بهذه المناسبة انني خدمت القضاء قرابة ربع قرن كان اغلبها في ظروف عانيت فيها الكثير من محاولات الحكومة المختلفة لفرض سلطانها لتحقيق المآرب السياسية ولكنني أحمد الله علي انني اترك القضاء وانا مرتاح النفس الي انني لم اقدم يوماً علي عمل لم يرض عنه ضميري..

لقد كان الإستعمار يريد للقضاء ان يكون أداة طيعة في يده ووقفت في وجهه وأنا في أول درجات القضاء ثم أتت الحكومات الوطنية المتعاقبة وتحت نفس المحنة.علي انني اقولها بكل صراحة وقوة انني لم أشهد في كل حياتي القضائية إتجاهاً نحو تحطيم الجهاز القضائي والتحقير من شأنه والنيل من استقلاله كما اري اليوم .

فمنذ ان قام الواضع الراهن عاني القضاء كثيراً من محاولات الحكومة لإمتهان كرامته وتسخيره الي أغراض حزبية وليس أقوي دلالة علي ذلك الإتجاه ان يقف وزير سابق للعدل في الجمعية التأسيسية ليصف الجهاز القضائي بانه يتمتع بوضع فريد في بابه وبصلاحيات لا مبرر لها الا انها من خلق الإستعمار، أو ان يحاول وزير سابق للداخلية ان يقوي حزبه علي حساب القضاء الأهلي بتعيين بعض زعماء العشائر الذي يدينون لحزبه بالولاء ومحاولة فرضهم علي اجهزة القضاء الأهلي. وانني أحمد الله علي ان محاولاته كان نصيبها الفشل اذ انني استطعت ان اوقفه عند حده صوناً للقضاء من ان يكون اداة طيعة في يد الحكومة وبذلك استطعت أن احفظ للقضاء كرامته وإستقلاله .

انني اري انه من واجبي ان اوجه النصح لمن لا يؤمنون بحكم القانون ان نظم الحكم السياسية لا تخشي القضاء ولا تستعديه لأن القضاء السليم انما هو أقوي سند لكل حكومة تستشعر واجباتها من إيمان مطلق في حكم الدستور وسيادة القانون وبما انني أعلم ان القضاة يدركون مهامهم الجسيمة كل الإدراك وانهم لا يفرقون في احكامهم بين حزب وحزب او طائفة وطائفة

بإنني انذر كل من تسول له نفسه العبث بإستقلال القضاء بان القضاة سيقفون بكل قوة لحماية ذلك الإستقلال الذي حققوه بايمانهم العميق بمهمتهم المقدسة..

أقول ذلك لأنني اعلم بكل اسف تلك الإتجاهات الخطيرة عند قادة الحكم اليوم لا للحد من سلطات القضاء في الدستور الجديد فحسب ،بل لوضعه تحت إشراف السلطة التنفيذية وانه اذ يؤلمني هذا الإتجاه الشاذ في ظروف أحوج ما تكون البلاد فيها لقضاء نزيه مستقر،يشرفني انني عملت ما في وسعي لصيانة إستقلال القضاء منذ أن كان لي شرف تضمين ذلك المبدأ في ميثاق أكتوبر ولا أريد لنفسي ان ابقي علي رأس الجهاز القضائي لأشهد عملية تصفية وتقطيع أوصاله وكتابة الفصل المحزن الأخير من فصول تاريخه..

بابكر عوض الله

رئيس القضاء

بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
يوم ٢٥/٥/١٩٦٩م

* من المهم في هذه الظروف ان يتحد الحزب الشيوعي السوداني حول تحليل ماركسي للإنقلاب العسكري الذي حدث صباح اليوم ٢٥/مايو ١٩٦٩م إذ انه بدون اللجوء الي التحليل الماركسي العلمي الذي يظل يقود خطوات حزبنا والحركة الثورية لأكثر من عشرين عاماً فإننا نضل الطريق ونقع في شرك التحليلات الذاتية المدمرة للعمل الثوري ولا يمكن لنا ان نقدم هذا التحليل الا في ضوء تكتيكات حزبنا المقرر في مؤتمره الرابع وفي كافة اجتماعات هيئاته القيادية ،وآخرها إجتماع اللجنة المركزية في دورة مارس ١٩٦٩م والمضمن في الوثيقتين «الوضع السياسي الراهن واستراتيجية وتكتيك الحزب الشيوعي السوداني» .

وفي سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر الرابع».

١/ يري الحزب الشيوعي ان بلادنا بعد فشل اضراب فبراير ١٩٦٥م واجهت ثورة مضادة لجأت للعنف في مراحلها المختلفة .

٢/ بني تكتيك الحزب الشيوعي منذ تلك الفترة علي أساس الدفاع تمهيداً للهجوم.

٣/ الخط الدفاعي يعني تجميع الحركة الشعبية وتمتين مراكزها وفي مقدمة ذلك توحيد الحزب الشيوعي أمام هجمات الثورة المضادة العنيفة والفكرية ايضاً.

٤/ بنضوج الظروف الموضوعية يتحول تكتيك الحزب الي الهجوم وسط حركة شعبية واسعة.

٥/ تنتصر الحركة الشعبية بمعني وصول الحلف الديمقراطي تحت قيادة الطبقة العاملة للسلطة .الإضراب الذي دعا له اتحاد العمال في وجه الهجمة اليمينية علي حكومة أكتوبر الأولي والتي بلغت ذروتها في فبراير ١٩٦٥م وقادت الي استقالتها فعلاً وتشكيل حكومة ذات اتجاه يميني.

٦/ لا يري الحزب الشيوعي لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والإنتقال بالثورة الي آفاق الإشتراكية بديلاً لنشاط الجماهير وتصديها لكل مهام تلك الفترة .

٧/ يشكل هذا الحلف الوطني الديمقراطي من جماهير الطبقة العاملة في القيادة وجماهير المزارعين والبرجوازية الوطنية والمثقفين الثوريين والأقسام الثورية في القوات المسلحة التي تضع نفسها في خدمة ذلك الحلف.

٨/ يضع الحزب الشيوعي في اعتباره كافة الاحتمالات التي ربما طرأت علي علاقات

القوي السياسية في البلاد عبر هذه الفترة فكان يضع احتمال لجوء القوي الرجعية لاقسامها المسلحة في الجيش لاقامة دكتاتورية عسكرية .

ووقر ايضاً سير النظام الرجعي نحو دكتاتورية مدنية الخ...وهذه الاحتمالات جميعاً لم تكن تخرج عن كونها امتداد للثورة المضادة في البلاد .

٩/ ولكن في نفس الوقت كان الحزب الشيوعي يري ايضاً انه ربما لجأت فئات اجتماعية من بين قوي الجبهة الديمقراطية في البلاد الي الانقلاب العسكري.وموقف الحزب الشيوعي من هذه القضية لخصته اللجنة المركزية في دورتها الإستثنائية في مار ١٩٦٩م علي النحو التالي:

« أكد تكتيك الحزب الشيوعي أنه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهير وتنظيمها وإنهاضها لاستكمال الثورة الديمقراطية .وليس هذا موضوعاً سطحياً عابراً فهو يعني ان الحزب الشيوعي يرفض العمل الإنقلابي بديلاً للنضال الجماهيري الصبور الدؤوب.وبالنضال الجماهيري يمكن ان نحسم قضية قيادة الثورة ووضعها بين قوي الطبقة العاملة والشيوعيين. .وهذا هو الامر الحاسم لمستقبل الثورة والديمقراطية في بلادنا. ان التخلي عن هذا الطريق وإتخاذنا تكتيك الإنقلاب هو إجهاض للثورة ونقل لمواقع قيادة الثورة في مستقبلها وفي حاضرها الي فئات اخري من البرجوازية الصغيرة.وهذه الفئات يتخذ جزء منها موقفاً معادياً لنمو حركة الثورة ،كما ان جزءاً آخر منها «البرجوازية الصغيرة» مهتزوليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية متصلة بل سيعرضها للآلام والأضرار الواسعة..

١٠/ ما هي طبيعة أحداث هذا الصباح - الاثنين ٢٥/٥/١٩٦٩م - وما هو وضعها الطبقي؟.

* ما جري صباح هذا اليوم إنقلاب عسكري وليس عملاً شعبياً مسلحاً قامت به قوي الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق قسمها المسلح.

* أدي هذا الإنقلاب الي تغيير في القوي الإجتماعية التي كانت بيدها القوات المسلحة ونعني قوي الثورة المضادة.

* طبيعة هذا الانقلاب نبحث عنها في التكوين الطبقي للمجلس الذي باشر الإنقلاب «مجلس الثورة» وفي التكوين الجديد للقيادات، هذا البحث يشير الي ان السلطة اليوم تتشكل من فئة البرجوازية الصغيرة في البلاد .بهذا اصبحت مهمة الحزب الشيوعي من تطوير الثورة في بلادنا والوصول بها الي تأسيس الجبهة الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة اصبحت هذه المهمة تنجز.

أ/ تحت سلطة طبقة جديدة هي في واقع الأمر بمصالحها النهائية جزء من قوى الجبهة الديمقراطية في البلاد ،تحت ظروف ازيحت فيها الثورة المضادة عن قمة السلطة..

ب/ اذا استطاعت الطبقة الجديدة ان تقبض علي زمام الأمور في القوات المسلحة وتبقي السلطة بين يديها فان ظروفاً جديدة تتهيأ بالنسبة لتطور الثورة الديمقراطية وإنتصارها في إنجاز مهام مرحلة التطور الوطني الديمقراطي وفتح آفاق الإشتراكية ذلك التطور الذي لن يتم الا بمبادرة الجماهير العاملة.

ج/ من المؤكد في حالة بقاء هذه السلطة ان تتأثر بالجو الديمقراطي العام في بلادنا وبالمطالب الثورية للجماهير وليس لها طريق آخر.وستلقي الفشل اذا ما حاولت ان تختط لنفسها طريقاً يعادي قوي الثورة السودانية.

١٣/لكيما ترتبط السلطة الجديدة ارتباطاً عميقاً في الأهداف وفي المنهج بالقوي الديمقراطية لابد ان يلعب الحزب الشيوعي دوراً بارزاً اولاً في دعم وحماية هذه السلطة أمام خطر الثورة المضادة ،وثانياً ان يحتفظ بقدراته الإيجابية في نقد وكشف مناهج البرجوازية الصغيرة وتطلعاتها غير المؤسسة لنقل قيادة الثورة من يد الطبقة العاملة الي يدها.فالبرجوازية الصغيرة ليس في استطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة.وثالثاً في الإهتمام البالغ بنشر الإيدولوجية الماركسية بين صفوف الحزب وصفوف الجماهير الثورية وخاصة الطبقة العاملة وان اي تراخ في هذا الميدان يؤدي الي انتشار افكار الديمقراطيين الثوريين من البرجوازية الصغيرة مما يُعد انتكاسة بين الجماهير الثورية..

ومهما كان المنهج الذي تسلكه السلطة الجديدة فان تطور الثورة الديمقراطية يعتمد علي درجة تنظيم الجماهيرية ومستوي وعيها ومقدراتها الفعلية في النضال والوحدة والالتفاف حول مطالبها الاصلية العريقة الأساسية التي تستهدف التغيير الاجتماعي الديمقراطي .ولهذا فان تأييد الحركة الجماهيرية للسلطة الجديدة مرتبط بمدي استجابتها لهذه المطالب وسيرها في طريق الإرتباط بالشعب - وفي هذا الصدد علي الحركة الشعبية ان تتفادي الأخطاء التي حدثت في أكتوبر وتتجنب التأييد الأجوف الذي يساعد العناصر الوصولية والإنتهازية التي تتمسح باعتاب كل سلطة جديدة.

ومن جهة اخري فان قوي الثورة المضادة لن تقف مكتوفة الإيدي وستوجه هجوماً نحو الحركة الثورية لعزل السلطة السياسية الجديدة والضغط عليها ثم ضربها للعودة للحكم من جديد .وهذا يفرض علي كل منظمات الحركة الجماهيرية رفع درجة يقظتها وتماسك صفوفها في وجه

جوم الثورة المضادة ..

كل هذا يعتمد نجاحه علي تماسك فروع الحزب والارتفاع بمستوي الوحدة والانضباط والوضوح الفكري والسياسي حول خط الحزب وتكتيكاته التي صاغها المؤتمر الرابع وطورتها اللجنة المركزية وبصفة خاصة في دورة مارس هذا العام.

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تهيب بكل الفروع والمناطق ان يدعموا من وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ،وان يؤمنوا الحزب من الأفكار الضارة وان يكرسوا كل جهودهم ووقتهم لتنظيم الجماهير ورفع مستوي الحركة الشعبية في البلاد للسير في طريق استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

٢٥/٥/١٩٦٩م

اسرار تشكيل الحكومة القومية
«٣٠ اكتوبر ٩٦٤ ام»

* بعد ان إنتصر الشعب في ثورته المباركة التي اشتعلت يوم ٢١ اكتوبر ١٩٦٤م.ظلت الجبهة القومية الموحدة وذلك في امسية يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤م في مفاوضات طويلة بينها وبين نفسها ..وبينها وبين مندوبي القوات المسلحة ..وانتصف الليل ووفد الجبهة القومية الموحدة يتفاوض في جلسته الأخيرة في مبني القوات المسلحة بالخرطوم..كانت الجلسة حاسمة ارتفعت فيها الأصوات ،وثار فيها من ثار وإحتدم النقاش في مواضع ،وهدأ في مواضع اخري لكن الروح والهدف والآمال والغايات التي يسعي اليها الجانبان في تلك اللحظات كانت موحدة..

لم يكن ممثلو القوات المسلحة بأقل رغبة عن ممثلي الجبهة القومية في انهاء الأزمة وتشكيل الحكومة ولكن كانت هناك عقبات لابد ان تظهر وقد ظهرت وارتفعت الأصوات ولكنها سرعان ما تهدأ ويتفق الجانبان..

الموضوعان الكبيران اللذان أثارا جدلاً كانا موضوعي رأس الدولة ورئيس الوزراء..

كان السيد بابكر عوض الله أكثر الناس اصراراً علي ألا يبقي عبود رأساً للدولة مهما كانت النتائج وإرتفعت الأصوات من الجانبين وتبودلت الآراء حتي اعطيت الكلمة للسيد الصادق المهدي الذي قال:

ليس مهماً ان نبحث من سيكون رأس الدولة ولكن المهم ان نبحث ما هي سلطات رأس الدولة وما دمنا قد اجمعنا علي إعادة دستور ١٩٥٦م المعدل فمعني ذلك لا سلطات لرأس الدولة فلا مانع عندنا من ان يكون عبود رئيساً حتي نحفظ لجيشنا كرامته ونصون عزته.

عرض منصب رئيس الوزراء علي السيد بابكر عوض الله بالإجماع ولكنه رفض ان يذكر مجرد اسمه لأي ترشيح وزاري.رشح السادة محمد أحمد محجوب وعابدين اسماعيل وطه بعشر ولكن حدثت بعض الإعتراضات نسبة لما يقال عنهم بان لهم اتجاهات سياسية خاصة فوافق الجميع وتقبل المرشحون الإعتراض بروح عالية..

وجاء اسم الدكتور مبارك شداد فوافق عليه الجميع وتناول السيد عوض عبد الرحمن صغير سماعة التلفون وكانت الساعة آنذاك تقترب من الثالثة صباحاً واتصل بشداد وأبلغه الخبر..

قال شداد : من هو رأس الدولة؟

عوض: اتفق الحاضرون علي ان يكون رأس الدولة هو الفريق إبراهيم عبود..

شداد : يؤسفني جداً ان أرفض المنصب ولكن لا مانع عندي ان اقبل منصب رئاسة الوزراء ان اتفق الجميع علي ان يكون رأس الدولة مجلس السيادة..

وذهبت كل المحاولات لإقناعه ادراج الرياح ووضع عوض وإخوانه الذين اشتركوا في الحديث سماعة التلفون وعادوا من جديد يبحثون عن رئيس وزراء آخر..

ونشب خلاف فيما يختص بإعلان حالة الطوارئ وكان الأستاذ حسن الترابي هو الذي أثار النقطة..

من هو الذي يعلن حالة الطوارئ وكيف ومتي؟ ..

إتفقوا علي ان من حق رأس الدولة ان يعلن حالة الطوارئ لمدة ٢٤ساعة فقط في حالات الحرب أو حدوث مخاطر علي ان يبحث الموضوع مجلس الوزراء لإستمرارها وبالعدم فتنتهي تلقائياً في ٢٤ ساعة..

خرج مزمل سليمان غندور ومعه الاستاذ حسن الترابي من القاعة وعادا ليعلن الترابي بأنهما قد إتفقا حول هذه النقطة ..

انتهت المحادثات مع الدكتور شداد وعاد المتفاوضون من جديد يبحثون عن رئيس وزراء آخر واتفقوا علي سر الختم الخليفة وشارفت الساعة آنذاك علي الرابعة صباحاً.

ذهب حسن فحل بعربته الي منزل السيد سر الختم الخليفة وعاد به الي القوات المسلحة في حجرة قريبة من صالة الاجتماعات فدخل اليه اللواء عوض عبد الرحمن صفير والطاهر عبد الرحمن وأبلغاه بالنبأ فوافق في الحال وأقبل عليه الأعضاء يهنئونه..

كان رأي وفد القوات المسلحة ان يكون منصب وزير الدفاع لعسكري حتي يكون حلقة الإتصال بين الحكومة والقوات المسلحة للإستفادة بخبرته وعلاقته الفنية ولكن لم يؤخذ بهذا الإقتراح .

في تلك اللحظات كانت أمام السيد سر الختم الخليفة مهمة صعبة في تحديد الوزارات لكشف الوزراء الجاهز الذي اعطي له وعلي الرغم من انه كان هناك شبه إتفاق علي تحديد الوزرات الحساسة لأعضاء معينين فان السيد سر الختم الخليفة هو الذي شكل الوزارة وأعلنها للمجلس دون ان يعلم أحد الوزراء أي وزارة ستعطي اليه..

ومع اشراقة الصباح هدأت الصالة التي شهدت اضخم مفاوضات في تاريخ السودان في مبني القوات المسلحة وذابت علامات الحزم والثورة والإصرار لتحل محلها الإبتسامة التي

تشبه في إشراقها إشراقة ذلك الصباح وأعلن النبأ فأقبل الناس بعضهم علي بعض يتعانقون وتشكل مجلس الوزراء وأدي القسم وبدأ يواجه أعسر مهمة ..

في أخطر مرحلة واجهها السودان في تاريخه الحديث..

المصادر:

١/ خريف الفرح

اسرار السودان ١٩٥٠م-١٩٧٠م - عبد الرحمن مختار.

نص البيان التاريخي لرئيس وزراء الحكومة الإنتقالية
«سر الختم الخليفة» (٣٠ أكتوبر ١٩٦٤م)

* مواطني الكرام

اليكم أطيب تحية:

لقد خط الشعب السوداني في الأسبوع الماضي صفحة ناصعة البياض في تاريخه ،وخطا خطوات نحو النضوج والكمال يشهد بها الجميع في داخل البلاد وخارجها ..وليس أدل علي هذا النضوج السياسي والعاطفي والإجتماعي الذي بلغة الشعب السوداني الأبي ،من أن يلتقي ابناؤه من القوات المسلحة وممثلي الجبهة القومية الموحدة تحدوهم مصلحة الوطن وإرادة أبنائه في نقطة سياسية رئيسية واحدة هي العمل المخلص الجاد علي تحقيق تلك المصلحة وتلبية تلك الإدارة الشعبية التي تفوق كل شئ..

لذلك يسرني ان أعلن والغبطة تملأ جوانحي انه قد تم بحمد الله وتوفيقه ،الإتفاق الشامل الكامل بين مندوبي القوات الوطنية المسلحة وممثلي الجبهة القومية الموحدة من ابناء هذا الشعب الأبرار بعد سلسلة من الإجتماعات دامت طوال النهار والليل منذ يوم الأربعاء الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٦٤م حتي فجر هذا اليوم ٣٠ أكتوبر.

ويسرني ويسعدني أكثر من هذا انه قد ساد المفاوضات التي جرت في تلك الأيام التاريخية الفريدة جوٌ من المحبة والإحترام المتبادل والثقة الحسنة لم يسبق لها مثيل في بلد لم ينقض علي الحكم الأجنبي فيه سوي سنوات.لقد تم كل هذا ايها السادة بفضل وعي الشعب وكفاحه وبفضل اخواننا الأبرار في القوات المسلحة وقوات الأمن الذين تجاوبوا مع رغبات الشعب وأمانيه لذلك فإننا نسجل لهم هذا الجميل لما أبدوه من تجاوب مع بني وطنهم، ومن إدراك لقداسة الشعب وحقه في الحياة الكريمة التي تقوم علي أساس الديمقراطية العملية النزيهة.

..ايها المواطنون الأبرار:

لقد تم الإتفاق بين ابنائكم واخوانكم في القوات المسلحة وممثلي الجبهة القومية الموحدة علي ان تقوم حكومة إنتقالية تتولي الحكم وفقاً لأحكام الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٦م وسيكون السيد الفريق ابراهيم عبود رأساً للدولة وسيباشر السلطات المنصوص عليها في ذلك الدستور والتي كان يباشرها مجلس السيادة من قبل، علي ان تكون مباشرته لتلك السلطات بمشورة مجلس الوزراء. وسيتولي رأس الدولة بالإضافة الي ذلك تصريف كل الأمور المتعلقة بالقوات المسلحة..

أيها المواطنون الأعزاء :

كل هذا وضع انتقالي ينتهي بإجراء إنتخابات حرة عامة تشرف عليها لجنة مستقلة في تاريخ لا يتعدي شهر مارس ١٩٦٥م لقيام جمعية تأسيسية يقع علي عاتقها وضع الدستور الدائم وإقراره، وقيام حكومة يختارها الشعب،وحتي يتم وضع الدستور الدائم ستقوم الجمعية التأسيسية بمهمة التشريع وفقاً لأحكام الدستور المؤقت. وفي خلال فترة الإنتقال ستقوم الوزراة الإنتقالية بالإضافة الي سلطاتها التنفيذية بمهمة التشريع علي ان يخول لرئيس الدولة إعادة اي امر لم يجزه مجلس الوزراء بأغلبية ثلثي الأعضاء. الا ان اي تشريع يجيزه مجلس الوزراء باغلبية ثلثي الأعضاء يصير قانوناً..

أيها المواطنون:

لقد اجمعت الجبهة القومية الموحدة ووافق السيد الفريق ابراهيم عبود علي تشكيل الحكومة الانتقالية علي الوجه التالي:

سر الختم الخليفة

مبارك زروق

محمد أحمد محجوب

أحمد السيد حمد

محمد صالح عمر

أحمد سليمان

عابدين اسماعيل

الأمين محمد الأمين

عبد الرحمن أحمد العاقب

خلف الله بابكر

عبد الكريم ميرغني

رحمة الله عبد الله

امبروز وول

كلمنت أمبورو

الشفيع أحمد الشيخ.

كما تم الإتفاق التام بين مواطنيكم ممثلي الجبهة والقوات المسلحة علي المبادئ الآتية:

أيها المواطنون الأعزاء :

كل هذا وضع انتقالي ينتهي بإجراء إنتخابات حرة عامة تشرف عليها لجنة مستقلة في تاريخ لا يتعدي شهر مارس ١٩٦٥م لقيام جمعية تأسيسية يقع علي عاتقها وضع الدستور الدائم وإقراره، وقيام حكومة يختارها الشعب،وحتي يتم وضع الدستور الدائم ستقوم الجمعية التأسيسية بمهمة التشريع وفقاً لأحكام الدستور المؤقت. وفي خلال فترة الإنتقال ستقوم الوزراة الإنتقالية بالإضافة الي سلطاتها التنفيذية بمهمة التشريع علي ان يخول لرئيس الدولة إعادة اي امر لم يجزه مجلس الوزراء بأغلبية ثلثي الأعضاء. الا ان اي تشريع يجيزه مجلس الوزراء باغلبية ثلثي الأعضاء يصير قانوناً..

أيها المواطنون:

لقد اجمعت الجبهة القومية الموحدة ووافق السيد الفريق ابراهيم عبود علي تشكيل الحكومة الانتقالية علي الوجه التالي:

سر الختم الخليفة

مبارك زروق

محمد أحمد محجوب

أحمد السيد حمد

محمد صالح عمر

أحمد سليمان

عابدين اسماعيل

الأمين محمد الأمين

عبد الرحمن أحمد العاقب

خلف الله بابكر

عبد الكريم ميرغني

رحمة الله عبد الله

امبروز وول

كلمنت أمبورو

الشفيع أحمد الشيخ.

كما تم الإتفاق التام بين مواطنيكم ممثلي الجبهة والقوات المسلحة علي المبادئ الآتية:

أولاً: تصفية الحكم العسكري الحالي.
ثانيا: إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والتجمع.
ثالثاً : رفع حالة الطوارئ وإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات من المناطق التي لا يخشي بها من إضطراب الأمن.
رابعاً: تأمين إستقلال القضاة .
خامساً : تأمين إستقلال الجامعة..
سادساً: إطلاق المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في قضايا سياسية ..
سابعاً: ان ترتبط الحكومة الإنتقالية بإنتهاج سياسة خارجية ضد الإستعمار والأحلاف.
ثامناً: تكوين محكمة إستئناف من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول اليها سلطات رئيس القضاة ،القضائية منها والإدارية.
تاسعاً: ان تكون لجنة لوضع قوانين جديدة تتمشي مع تقاليدنا ..
مواطني الأعزاء:
هذه لحظة تاريخية فريدة رائعة ،وكلي ثقة في انكم سترقون الي مستواها والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله..

المصادر:

خريف الفرح ـ عبد الرحمن مختار.
أسرار السودان «١٩٥٠ـ١٩٧٠م».

بيان الفريق إبراهيم عبود وتنازله عن السلطة
«١٥ نوفمبر ١٩٦٤م»

* أذاع في منتصف نهار الأحد ١٥ نوفمبر ١٩٦٤م الرئيس الفريق إبراهيم عبود تنازله عن السلطة كرئيس للدولة وقائداً أعلي للقوات المسلحة وإنتقلت سلطاته الي مجلس الوزراء مؤقتاً حتي يتم التشاور علي مجلس سيادة وفق دستور ١٩٦٥م. وهذا هو نص البيان التاريخي الكبير الهام:

مواطني الأعزاء:

أحييكم اطيب تحية وأشيد بوحدتكم والتفافكم حول حكومتكم الشعبية الإنتقالية ،وإحتراماً لرغبتكم ،وأنتم مصدرُ السلطات في انتهاء الوضع العسكري بكافة صوره ،وبعد إقتناعي بأن هذه الحكومة القومية تمثل الرأي العام السوداني في كافة قطاعاته،وإنها تحرص حرصاً أكيداً علي صيانة إستقلال البلاد ،وإنها أهل للإضطلاع بالمسؤوليات الخطيرة التاريخية المقاه علي عاتقها في تأمين سير البلاد بإجراء انتخابات حرة نزيهة تنبثق عنها الجمعية التأسيسية التي ينتخبها الشعب إنتخاباً حراً لتضع الدستور الدائم للبلاد. ونظراً لإقتناعي ايضاً بأنها حكومة يطمئن اليها الشعب وتثق فيها القوات المسلحة ،وقوات الأمن الأخري وترتضيها أجهزة الدولة المختلفة وأفراد الخدمة المدنية.

ومهما اختلف الرأي بين المواطنين فأرجو ان تتفقوا أنه كان رائدي خير هذه البلاد ،وهدفي تحقيق مصلحتها العامة والحفاظ علي إستقلالها ووحدتها.

ولقد كان كل ما قمت به طيلة هذه السنوات الست انما هو من وحي هذه الأهداف وبحسن نية في محاولة جادة مخلصة لإصلاح الأمور بالصورة التي حددتها ظروف تلك الفترة .

مواطني الكرام/

اني إذ استودعكم الله ،أدعو لكم بالإستقرار والإزدهار وأتمني دوام وحدتكم وأدعو الله من قلبي أن يشمل هذا البلد الأمين برعايته وأن يحقق أمانيه في حياة حرة كريمة.

وكتب رئيس تحرير «الصحافة» في بابه اليومي المعروف عزيزي القارئ يقول:

أعلن الرئيس الفريق إبراهيم عبود اليوم الأحد ١٥ نوفمبر ١٩٦٤م تنازله عن سلطاته كرأس للدولة ،وقائد أعلي للقوات المسلحة وإنتقلت جميع سلطاته لحظة تنازله إلي مجلس الوزراء فحقق الشعب بذلك نهاية انتصاراته وبدأ رحلة جديدة لتحقيق غاياته الأخري وهي تتركز اساساً في تأييد الحكومة وتهيئة الجو الهادئ المستقر حتي تستطيع أن تؤدي مهمتها

الكبيرة في مرحلتها القصيرة الخطيرة ..إن الشعب الذي بدأ ثورته ودفع من اجلها الدم والدموع والعرق والأنين لجدير به الآن ان يتبصر أمره ،ويتحسس نفسه دون أن يترك مجالاً ينساق فيه مع العواطف.او ينحرف عن جادة الطريق ،او يعرقل عمل الحكومة. ولن يتأتي ذلك الا اذا انصرف كل منا إلي تأدية عمله بإخلاص يدفعه الي مضاعفة الإنتاج ،واستتباب الأمن ومحاربة الشائعات وإحترام الرأي وحرية التعبير والإنصراف عن ميادين الجدل ومعارك الإنتخابات.

ان الحكومة ستتجه منذ اليوم الي تطهير الأجهزة الحساسة والإعداد للإنتخابات حتي تتم في ميقاتها المحدود ولن يتسني لها ذلك اذا مضينا في حصارها ومضايقتها بمشاكل جانبية هي ابعد ما تكون عن مصلحة الشعب والوطن..

لقد إجتاز الشعب القوي بالأمس اختبارات مريرة قاسية وهو اليوم يواجه إختبارات جديدة قاسية تتعلق بالأخلاق ،والتصرف والتعامل والإحترام وإكرام الضيف وتبادل الثقة والأمانة ونشر المحبة وجمع الصفوف..

ان الشعب يحتاج اليوم ان يترجم شعارات الأمس ،ووحدة الأمس ،وإخلاص الأمس الي حقائق ومعان تعيش في صفوفه وتحيا ابداً في قلبه ومشاعره..

وتهنئة حارة لشعب اجتاز إختبارات اليوم وغداً وإلي الأبد..

■ ***المصادر:***

خريف الفرح

أسرار السودان « ١٩٥٠م - ١٩٧٠م» عبد الرحمن مختار..

الإفرازات والصراعات والأطروحات التي برزت بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤م

الفترة التي اعقبت ثورة أكتوبر وإنتهت بانقلاب مايو،شهدت صراعات سياسية حادة وتفاعلات وتأثيرات متباينة سواء بالنسبة لجماهيرالشعب أو داخل المؤسسة العسكرية .

لقد نشب صراع جزبي حاد بين مجموعات الاحزاب التقليدية التي كانت تستأثر بجل مقاعد البرلمان آنذاك.وإنشغل قادة الاحزاب بكراسي الحكم وتجميعها وتصنيفها وإعادة تشكيلها وتصنيفها . وكانت قادة الاحزاب الحاكمة وجميعها كانت تتبادل كراسي الحكم -خاصة تلك الاحزاب التي كانت تستند علي الطائفية في نفوذها ، وعلي ولاء زعماء العشائر والقبائل ونفوذ الادارة الأهلية ونفوذ طوائف الطرق الصوفية .وأنزعج قادة هذه الاحزاب عندما إكتسح اليسار بقيادة الحزب الشيوعي دوائر الخريجين بعد أكتوبر .

وكان الحزب الشيوعي واليسار بصفة عامة يبشر الجماهير الكادحة بنظام حكم يقدم حلولاً علمية لقضية التخلف والفقر والجهل والإنعتاق من آثار التبعية الموروثة،ويمنحهم الثقة في أنفسهم وكرامتهم وذواتهم ، كان يبشر ضمن ما يبشر بازالة نظم الإدارة الأهلية التي تقوم علي التكوينات العشائرية والقبلية.وكان ينادي بتحطيم أشكال الإنتاج شبه الإقطاعية ، وكان يبشر باستقرار الرحل وتهيئة الخدمات لهم من تعليم وصحة الخ ..

اليسار بصفة عامة لم يكن يعني بقضية الدين.أدبه يوصي بالإستهانة به، وان كان لم يبلغ مرحلة الجهر بالخروج عليه. إذ كانت تحليلاته التي يقدمها للجماهير تنبني علي تفسير الفقر والتخلف علي أساس أنماط وعلاقات الإنتاج الموروثة وتراكمات الفكر الذي انتجته تلك الأنماط ، وكان اليسار فوق ذلك يحرص علي كشف وتفسير عجز الأحزاب التقليدية في أن تقدم خططاً لإنهاء التخلف وكان ينظر الي أن الإستقلال ليس كفاية وإنما وسيلة للانطلاق من التخلف ، وكان يركز بشدة علي القول بأن الأحزاب التقليدية لا تمثل مصالح جماهيرها المسحوقة.وأن مصلحتها كانت في الإبقاء علي التخلف لإستمرار الولاء لقادتها الذين تختلف مصالحهم عن مصالح تلك الجماهير .

وبصفة عامة كان اليسار يخاطب عقول الجماهير. ولهذا ظل يكسب مواقع متقدمة وسط الجماهير التي إزداد وعيها، أما بسبب التعليم أو التغيير الإجتماعي .

وبجانب اليسار في الساحة السياسية برزت الجماعات الإسلامية الحديثة وعلي رأسها جماعة الأخوان المسلمين ، وهذه الجماعات في الواقع قامت أساساً بتأثير الفكر الوافد من

مصر ، فكر وتنظيم جماعة الأخوان المسلمين بمصر ، وبالرغم من أن هذه الجماعات ظهرت في مرحلة مبكرة قبل وبعد الإستقلال، وبالرغم من تبلور مركز فكرها في الدعوة الي الدستور الإسلامي ،والذي كونت له جبهة وهيئة وتنظيم في البداية باسم الجبهة الإسلامية للدستور سنة ١٩٥٥ م ، وإستمرت هذه الجبهة تدعو لهذا الدستور حتي ١٩٥٨ م. إلاّ أنها لم تجد إستجابة ذات وزن من الأحزاب الحاكمة . ولعله من المفيد جداً أن نستشهد هنا باعترافات قائد الإخوان المسلمين حول ما كانت تراه الأحزاب الطائفية الحاكمة في دعوة الإخوان للدستور الإسلامي في هذه المرحلة. فقد جاء علي لسان الشيخ حسن الترابي عام ١٩٨٤ م :

«وكانت الدعوة للدستور الإسلامي غريبة بعض الشي في المناخ الوطني بعد الإستقلال ، ولكنها وجدت تجاوباً واسعاً بين الشعب .وسببت حرجاً للقيادات الحزبية الغافلة عن الدين ، لأنها كانت تستند علي قواعد جماعات دينية وتنتصر بزعامات دينية ، وإستطاع السياسيون أن يتجنبوا خوض معركة سافرة ضد الدستور الإسلامي باسم عقائدهم السياسية اللبرالية، وحاصروا أثر الحملة السياسية الإسلامية الشعبية ، فلم يكن لها وقع كبير في الانتخابات أو علي الممثلين الذين آل إليهم صياغة الدستور .. »

ولهذا ظلت دعوة الدستور الاسلامي تطرح في موائد التوافق والمنفعة المتبادلة بين جماعات الإخوان وقيادات الأحزاب الطائفية .

ولعل أبرز ما خلق التوافق بين جماعة الإخوان المسلمين والطائفية بشكل ظاهر، أن هذه الجماعة لم تجرؤ علي رفع الشعار الإسلامي الصحيح بالمناداة بالتخلص من الولاء الطائفي ، ورفض تسيير اقوام علي الأساس الطائفي الموروث ، ولم تجرؤ أن تنتقد التبعية الصوفية للمريدين لقائد الطائفية ، بل أنها كانت تستغل أساس الولاء الطائفي الذي يقوم في النهاية علي الأساس الديني، في محاولة لإستمالة قادة الطوائف للموافقة علي الدستور الإسلامي ، ولكن الأمر الذي كان جلياً أن قادة الأحزاب الحاكمة وقادة الطوائف لم يكونوا حريصين ولا مهتمين بقضية الدستور الإسلامي في هذه المرحلة ، فلم يكن هدفهم إقامة مثل هذا الدستور، إلا إذا ظهر أنه الطريقة الوحيدة للإبقاء علي نفوذهم ، وظل الإخوان المسلمون يسعون علي إعطائهم هذا الإيحاء،ولكنهم لم ينجحوا ، لأن ضرورات الواقع السياسي والاجتماعي والإقتصادي قبل أكتوبر لم تكن قد خلقت الحاجة لدعواهم ، ولعل أبرز مثل يكشف أن قضية الدستور الإسلامي كانت تستخدم بواسطة الأحزاب الحاكمة والطائفية بالدرجة وبالمقدار الذي كانت تحتاج اليه ، وهو أمر لا علاقة له مطلقاً بقناعتها بحاكمية الله وبتحكيم شرع الله ،

فهي توجهات كانت تسخر لترسيخ حاكميتهم.وقد إتضح ذلك في اللجنة القومية لوضع مسودة الدستور والتي أقيمت في فبراير ١٩٥٦م، حيث أسقط إقتراح الإخوان المسلمين بجعل الدستور إسلامياً وعبر المرحوم حسن عوض الله عن هذا في لجنة الدستور بقوله :(إذا إستثنينا الإخوان المسلمين ، الذي صارت الدعوة الي الإسلام صفة لهم ،فإن كل المثقفين في العاصمة ،منهم الجامعيون،إذا اختبروا في مبادئ الإسلام وفرائض الوضوء والصلاة يسقطون . إنني أعتقد أن الذين يصرون علي تسمية الجمهورية بالإسلامية يعانون من مركب نقص شديد) .

كان هذا هو الحال قبل أكتوبر والحكم العسكري الأول أما بعد أكتوبر فقد عادت جماعة (الإخوان المسلمين)أكثر قوة وحماساً للدعوة للدستور الإسلامي ، فكونوا تنظيماً عاماً جديداً بديلاً لجبهة الدستور أسموه « جبهة الميثاق » بسكرتارية حسن الترابي ، وذلك في ديسمبر ١٩٦٤م ، هذا التاريخ المبكر سيكون له دلالات هامة في تقييم الأحزاب الطائفية ، ذلك أن جبهة الميثاق منذ ميلادها طرحت برنامجاً متكاملاً دعت فيه لإقامة دولة إسلامية تقتصر ولايتها علي السودان وحده ، وقد قبلت وأعلنت تبني الجمهورية الرئاسية ، أما بالنسبة للتشريع :« فالسيادة لنصوص الشريعة الإسلامية ثم حكم الدستور ورأي الأمة ثم الهيئة التشريعية » .

كما نادوا بتطبيق الحكم اللا مركزي،وضمان حقوق الأقليات، وتسوية قضية جنوب السودان بالتراضي أما القضية الإقتصادية «فتدور حول التنمية والتوزيع وصلة الإقتصاد بالأخلاق » وأما بصدد الملكية فنظريتهم تتركز حول (١)الزكاة (٢)الميراث (٣)عدم اكل الربا (٤)عدم الإكتناز (٥)عدم التعامل بالسلع والخدمات التي تضر بالمجتمع كالخمر والميسر والبغاء (٦)عدم الإحتكار (٧)الإنفاق في سبيل الله (٨)تدخل الدولة عند التأكد أن أفراداً أو مجموعة أفراد يمتلكون مورداً هاماً للثروة يحتاج اليه مجموع الأمة .(الناس شركاء في ثلاث الكلأ والماء والنار) . والمقصود هنا بايراد برنامج جبهة الميثاق هو التعرف علي علاقته ومناسبته للأحزاب الطائفية والتي بالفعل لم تر تناقضاً بين هذا البرنامج وما تدعوله ، ومن ثم موافقتها بل والتقاطها لشعار الدستور الإسلامي عندما أصبح ضرورياً لها ، ولعل أهم ما يجدر الكشف عنه في هذا الصدد هو جوهر الفكر الذي يقف خلف برنامج جبهة الميثاق،ألا وهو فكر الإخوان في أهم جوانبه خطورة بالنسبة لقضية الفقر والتنمية ، ذلك أن هذه الجماعة وفي وقت مبكر قبل حكم عبود بلورت مفهومها عن المشكلة الإقتصادية في وثيقة هامة جاء فيها (تفسير ظاهرة الشقاء الاقتصادي وحقيقة مصدرها .. في رأي كارل ماركس .. أنها وليدة

إختلاف في توزيع الثروة وبالتالي وليدة الملكية الفردية ..أما الإسلام فإنه يرد أسباب الشقاء سواء كان إقتصادياً أو غير إقتصادي إلي ماهو أعمق من العوامل المادية وذلك لان هذه العوامل هي نفسها تحتاج في رأي الإسلام الي تفسير.ولذلك فالإسلام يرد أسباب السعادة والشقاء في هذه الحياة لا إلي العوامل المادية المباشرة، ولكن إلي العلة الكامنة خلف المظاهر المادية وهي في رأي الإسلام قضية الأيمان بالله أو الكفر به ..)

نعود الان الي الصراع بعد أكتوبر وقد اوضحنا الفرق السياسية التي كانت تصطرع في الساحة لتستقطب الجماهير الخارجة من ثورة شعبية عارمة .والتي بدأت في شكل طلائعها المتعلمة تنعتق من ربق الأنقياد الأعمي للقيادات الطائفية. وكانت الطلائع وقيادات الثورة وقواها المحركة تتطلع الي إصلاحات وبرامج إقتصادية وسياسية .كان واضحاً أن أنجحها لا يمكن أن يقام إلا علي أنقاض الهياكل والكيانات والتكوينات الطائفية والقبلية والعشائرية، وإزالة الإقتصاد البدائي والتقليدي ، وهي ذات الهياكل والكيانات التي كان يرتكز عليها حكام تلك السنوات .

وعندما إنكشف لقيادة الأحزاب الحاكمة هذا الخطر الداهم ، كان لابد لهم من بحث عن قربان يقدمونه للجماهير ويلهونها بجانب رفع شعارات أيدلوجية تمس شغاف الجماهير وتستقطبها. ويكون جوهرها إبقاء الحال علي ماهو عليه أو حتي تحسينه وتطويره في إطار المحافظة علي أساس الروابط بين الجماهير وقيادتها الطائفية.وهو الأساس الديني ، ومن هنا أستغلت قضية طالب معهد التربية بام درمان - رغم تبرؤ الحزب الشيوعي منه - إذ بلغوا بها مرتبة تبرير طرد النواب اليساريين من دوائر الخريجين من البرلمان وإصدار مجموعة تعديلات دستورية لتجريم الفكر اليساري وتحريم نشره أو إقامة أي تنظيم سياسي يبشر به .

صاحب هذه الهجمة علي اليسار تصاعد الدعوة للدستور الإسلامي باعتباره هو الطريق والخلاص.وبدأت الأحزاب الطائفية تتبارى في إبتداع طرق المناداة بهذا الدستور وتمشي في ركاب الإخوان المسلمين » وجبهاتهم لتحقيق هذا الهدف .

ولعل إستدعاء شعارات الأحزاب الطائفية طوال عهد النضال الوطني منذ الأستعمار،يعري ويكشف دوافع هذه الأحزاب والطوائف في رفع شعار الدستور الإسلامي بعد ثورة أكتوبر . لقد ظل حزب الأمة يرفع شعار السودان للسودانيين طوال تلك الحقبة ، ولم يخطر ببال قادته وهم ينعمون بنتائج إستقرار الولاء الطائفي لهم ،أن يثيروا قضية الاسلام،أو أن يستخدموه لإستنهاض الجماهير ضد المستعمر ، أو أن ينادوا بالنضال الإسلامي المشترك مع كافة

المسلمين للتحرر من الإستعمار وإقامة دولة الخلافة – بل أنهم لم يفكروا في ذلك العهد في الإشارة الي أنهم يهدفون بعد الإستقلال،أو أنهم يريدون الإستقلال لإقامة دولة دينية أو أعلان تطبيق شرع الله في السودان ، وإنما حدث النقيض تماماً ، ذلك أن شعار السودان للسودانيين هو إعلان لرابطة المواطنة علي الرابطة الدينية ، أما طائفة الختمية وقادتها فلم يكن يهمهم إلا إعلان الولاء للتاج المصري أيا كان توجهات ذلك التاج ، ولم تكن تخطر ببالهم قضايا الشريعة أو الدستور الإسلامي ، فقد كان جميع المريدين والأتباع يقفون صفوفاً لتقبيل يد السيد ، وكان السيد راضياً هانئاً بهذا الولاء .

لقد كان واضحاً أمام المتعلمين والقوي الحديثة والواعية بالسودان أن الخطر يزداد ، وأن الكارثة تقترب خاصة وأنه حتي بالنسبة للمتدينين العاديين الواعين تعليمياً، وغير المنتمين عقائدياً ، كان واضحاً أمامهم أن جماعة الأخوان لا تطرح حلولاً واضحة لمشاكل المجتمع السوداني الذي لم تكن قضيته بأية حال من الأحوال هي قضية الكفر والايمان ، وكان واضحاً أن أكثر من ٤٠ ٪من الشعب السوداني مايزال يعيش في مرحلة العصر الحجري الثاني، يمشون عرايا ، يلتقطون ثمار الغابات ، ويصيدون بعض الحيوانات بوسائل بدائية .ويرعون بعض الأبقار ولا يأكلونها.يعبدون التوتم وينصاعون للكجور ، ونسبة تقرب من هذه كانت تحلم بأن شيوخهم من الصوفية وأوليا هم وفقها هم سيترحمون عليهم ويقدمون لهم الحلول لمشاكلهم.

وحتي في القطاعات التقليدية المتقدمة نسبياً في مناطق الرعي ، كان يلاحظ أن الرعاة يعانون من شح المياه ، ويهيمون علي وجوههم في صحاري الشرق والغرب بحثاً عن مرعي وحياة ،لا مشاريع لإستقرار هم ولا أمل في تعليم أبنائهم. ولا رعاية صحية لهم أو لمواشيهم .

وقد ادرك أكثر ضباط القوات المسلحة أن المشكلات الأساسية لوحدة البلاد هي وقف نزيف الدم في الجنوب وحل مشاكل إختلاقات الاعراق والثقافات وتباين العادات والتراث والتخلف المزري ، وهم بحكم عملهم من أكثر السودانيين قدرة في إكتشاف بقاع السودان المختلفة وأخصها جنوبه .

وقد لعب الإعلام الذي بلغ شأواً كبيراً في النصف الثاني من هذا القرن.دوراً خطيراً في تجسيم المشكلة. وكشف الفروق الهائلة بين واقع السودان وواقع العالم المتقدم .وما جري في البلدان الأخري من محاولات جادة لحل مشاكل التخلف والفقر .

لقد بلغ إنشغال الاحزاب الحاكمة بلعبة الكراسي،والبحث عن وسائل وأساليب ومناورات

أفكار تبقي علي نفوذهم وتطيل عمره.فلم يهتموا بالجيش السوداني ، مما أتاح لكثير من الضباط مناقشة قلب الحكم علانية.وأتاحت لهم سهولة الإتصال وتجميع الأصحاب ورفاق السلاح بسهولة شديدة.كان يمكن لأية مخابرات بجهد لا يذكر أن تكتشف مراكز هذه التجمعات وأفرادها ومخططاتهم .

ونتيجة لهذا المناخ تكونت أكثر من مجموعة من الضباط،كانت تخطط لقلب نظام الحكم ، وكان من بين هذه المجموعات مجموعة من الضباط تجمع أفرادها تحت إسم الضباط الأحرار ، وبطبيعة الحال فإن الإسم مأخوذ من حركة ضباط مصر الذين كانوا يشكلون رصيداً للفكر اليساري . بالرغم من أن معظمهم لم يكن يعرف الفكر اليساري الا من لمعان بريقه ، وإلا من الإشفاق علي رواده الذين كانوا ضحايا إضطهاد الطائفية ودعاة الدستور الإسلامي ، وإلا من إعجابهم بشعاراته العامة في تغيير أوضاع المجتمع . لقد كان تكوين الضباط الأحرار سابقاً لإتصال نميري بها ، ذلك أنه لم يكن ذا صلة بتكوينها ، أو حتي التفكير في تجميع أفرادها ، وظلت حركة الضباط الأحرار تبحث عن مزيد من الدعم بضم المزيد من الضباط وخاصة من رتب كبيرة نسبياً ، وكانوا يستعرضون الأسماء ويناقشون حال كل فرد يخطر ببالهم أن يرشحوه للإنضمام إليهم ، ولقد كان همهم أن يعثروا علي ضابط يكون علي الاقل من رتبة عقيد يؤمن لهم إنصياع الأفراد وبقية الضباط الذين سيشتركون في الإنقلاب دون أن يكونوا أعضاء في التنظيم عند التحرك ، وقد ورد إسم جعفر نميري بين عدد من الأسماء المرشحة وبطبيعة الحال كان الترجيح من نصيبه.إذ حدث أن كان كل أفراد المجموعة يعرفونه شخصياً ، وبعضهم عمل معه ويعرف قدرته علي القيادة والهيمنة علي الأفراد والضباط . ولقد كان مفهوماً لدي هذه المجموعة أن الضابط القادم إليهم لن يقبل إلا بموقع الرئاسة والقيادة ليس فقط بحكم رتبته،وهي أعلي رتبة من أي واحد في المجموعة ، بل لأنهم أيضاً كانوا يعلمون جنوحه الي الرئاسة والقيادة والهيمنة ، وهم لم يكن لديهم أية تحفظات تجاهه شخصياً في صدد القيادة ، خاصة وأنه في تلك اللحظات كان الهدف ضمان النجاح للإنقلاب ، أما بعد ذلك فقد تصوروا أنهم بما سيطرحونه من برامج وسياسات سيتم تحديد موقع وأشخاص القادة الحقيقيين للحركة ، ثم أنهم كانوا من قبل الإتصال بنميري قد حسموا مسألة الرئاسة هذه بأن أجمعوا علي التقيد بالرتب العسكرية كمعيار لا يثير خلافاً بينهم.أو نزاعاً في تحديد المواقع ، ولما كان القادم أعلي رتبة منهم جميعاً فهو بحكم القرار سيتولي رئاسة المجموعة . هذا ما كان منهم وهكذا كانت دوافع مجموعة الضباط الأحرار في الإتصال بالعقيد جعفر نميري للإنضمام إليهم .

قواعد تأسيس وتنظيم الوحدات الأساسية للإتحاد الإشتراكي السوداني

* عملاً بأحكام المادة ٢١ «و» من النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي السوداني يصدر المكتب السياسي القواعد التنظيمية التالية لتأسيس وتنظيم وحدات الإتحاد الإشتراكي الأساسية ..

القاعدة الأولى:

نوعية الوحدات الأساسية وكيفية تأسيسها :

١/ تشكل الوحدات الأساسية بوصفها قاعدة الهرم التنظيمي للإتحاد الإشتراكي السوداني بأمر تشكيل من الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي وفقاً للأسس التالية:

«أ» وحدات اساسية في أماكن السكن مهما كان .

«ب» تنشأ وحدة أساسية في أي تجمع سكاني به مئة عضو أو أكثر .

«ج» في مناطق السكن التي لا يتوفر فيها الحد الأدني لعضوية الوحدة الأساسية المنصوص عليها بالفقرة..

٢/ يجوز تجميع الأعضاء من أماكن سكن متعددة في وحدة أساسية واحدة.

القاعدة الثانية:

تنظيم عضوية الوحدات الأساسية :

١/ مع مراعاة أحكام المادة «٢٣» من النظام الأساسي المتضمنة لشروط أهلية عضوية الإتحاد الإشتراكي السوداني .يجب علي طالب العضوية تقديم طلب كتابي علي أورنيك العضوية المعد لذلك للجهة المختصة التي تحددها الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي السوداني لفحص طلبات العضوية عند البدء في تكوين الوحدات الأساسية..

٢/ أ- يجوز لمن يرغب في عضوية الإتحاد الإشتراكي السوداني ان يقدم طلبه للإنضمام للوحدة الأساسية المنشأة في مكان سكنه.

ب - لا يجوز لعضو الوحدة الأساسية التمتع بعضوية أكثر من وحدة أساسية واحده.

٣/ أ - يتم نقل العضوية من وحدة أساسية لأخري وفقاً لطلب كتابي يقدمه العضو وتوافق عليه أمانة التنظيم في وحدته الأساسية وتحوله لأمانة التنظيم في الوحدة الأساسية المراد الإنضمام اليها في الحالات التالية:

١- اذا استبدل العضو محل إقامته بمحل آخر.

٢ـ اذا قررت لجنة الوحدة الأساسية التي ينتمي اليها العضو أو جهاز في اجهزة الإتحاد الإشتراكي السوداني تتبع له الوحدة الاساسية نقل العضو من وحدته الأساسية لأي وحدة أساسية أخري..

ب ـ عند غياب عضو الوحدة الأساسية غياباً مؤقتاً عن منطقة وحدته الأساسية لأي سبب من الأسباب تستمر عضويته بوحدته الأساسية ولايجوز له الإنضمام لأي وحدة أساسية اخري ،ولكن يجوز له الإنتساب للوحدة الأساسية التي يتواجد بمنطقتها مع تمتعه بكافة حقوق العضوية ما عدا حق التصويت في أي انتخابات تجريها تلك الوحدة أثناء انتسابه اليها.

القاعدة الثالثة:

تنظيم لجنة الوحدة الأساسية وتحديد إختصاصاتها:

١/ تتكون لجنة الوحدة الأساسية من مكان السكن من أحد عشر عضواً ينتخبهم مؤتمر لوحدة الأساسية مرة كل سنتين..

٢/ ينتخب أعضاء لجنة الوحدة الأساسية من بينهم امينا عاما واميناً مساعداً للتنظيم، مساعدين آخرين لأوجه النشاط المختلفة ..

٣/ تعقد لجنة الوحدة الأساسية إجتماعات عادية دورية مرة كل شهر علي الأقل، إجتماعات فوق العادة بناء علي قرار من أمينها العام كلما كانت هنالك ظروف تستدعي لك ..

٤/ تجيز لجنة الوحدة الأساسية في أول إجتماع لها اللوائح الخاصة بادارة إجتماعاتها وأوجه ناشطها المختلفة ويبدأ سريانها من تاريخ موافقة لجنة القسم عليها.

٥/ تقدم لجنة الوحدة الأساسية تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية شاملة، أو كلما طلب منها لك الي لجنة القسم .

٦/ تختص لجنة الوحدة الأساسية جماعياً بما يلي:

أـ تولي القيادة الثورية المحلية للفكر والنشاط والعمل وقيادة الوحدة الأساسية للإتصال جماهير الشعب للعمل وسطها.

ب ـ تولي قيادة العمل السياسي وإدارة النشاط اليومي، والقيام بتنفيذ سياسات وخطط إتحاد الإشتراكي السوداني، وتنفيذ التوجيهات التي تصدر اليها من لجنة الإتحاد الإشتراكي ي المستوي الأعلي، ودراسة التقارير الشهرية والدورية التي تقدم اليها أو المرفوعة منها لأجهزة العليا.

ج ـ الإضطلاع بتعميق التربية الفكرية الإشتراكية الملتزمة بمبادئ وأهداف ثورة مايو الإشتراكية والمحددة ،بميثاق العمل الوطني، مع السعي الدؤوب لتوعية جماهير الشعب العامل للعمل الوطني الإشتراكي.

د ـ العمل المستمر لترقية الحياة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والروحية للجماهير، والتعاون مع الوحدات الأساسية الأخري،كافة المؤسسات والهيئات والمنظمات الجماهيرية القائمة في مجال عملها.

هـ ـ التعرف علي إحتياجات ومشاكل وقوي الشعب العاملة ودراستها والعمل علي حلها بالتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات المحلية. وتبيان العصي منها ورفعها الي تنظيمات الإتحاد الإشتراكي في المستوي الأعلي، والدفاع عن ضرورة حلها.

و ـ تعبئة الجهود لزيادة الإنتاج في جميع مجالاته.

ز ـ محاربة الإستغلال بكافة صوره،ومحاربة البيروقراطية التي تعوق تمتع المواطنين بحقوقهم، أو تعرقل تقديم الخدمات لهم أو تحرمهم من فرصهم المتكافئة في العمل أو الخدمة، أو في أي حق آخر.

ح ـ نقل سياسة الإتحاد الإشتراكي وخططه وبرامج عمله الي أعضاء الوحدة ونشرها بين الجماهير وحثهم للمساهمة النشطة في تنفيذها.

ط ـ العمل علي خلق حياة تنظيمية إيجابية معافاة داخل الوحدة الأساسية، والتأكد من أن كافة الأعضاء يؤدون واجبات العضوية بهمة ومن أن الوحدة مجتمعة تعمل علي دعم الوحدة الوطنية وقيام المجتمع الإشتراكي في بيئتها وتأمين ممارسة الديمقراطية الشعبية الحقة.

ي ـ حث الأعضاء ومعاونتهم علي الإشتراك في المؤسسات والمجالس والهيئات التي تمارس النشاط السياسي والإقتصادي والإجتماعي،والتأكد من انهم ينفذون داخلها السياسات العامة والخطوط السياسية للإتحاد الإشتراكي .

٧/ أ ـ تنتخب لجنة الوحدة الأساسية ثلاثة من أعضائها يكونون هيئة النظام بالوحدة تختص بالنظر في مخالفات الأعضاء للنظام الأساسي، أو مبادئ الميثاق، أو قرارات وتوصيات اللجنة المركزية والمكتب السياسي .وتوقيع الجزاءات التي تراها مناسبة للمخالفة المرتكبة وفق أحكام الفصل الثاني من الباب الثالث من النظام الأساسي .

ب ـ تستأنف قرارات لجنة النظام بالوحدة لدي لجنة النظام بالقسم .

القاعدة الرابعة:

أسس ترشيح وإنتخاب أعضاء لجان الوحدات الأساسية:

١/ أ- مع مراعاة أحكام المادتين ٢٤،٢٣ من النظام الأساسي يتم الترشيح لعضوية لجنة الوحدة الأساسية بطلبات مكتوبة تقدم لأمانة التنظيم بالوحدة الأساسية قبل شهر من تاريخ الإنتخاب.

ب - تعد أمانة التنظيم بالوحدةالأساسية تقريراً وافياً عن كل مرشح لأمانة التنظيم بلجنة القسم بعد عرضه علي لجنة الوحدة الأساسية..

ج - تعلن قائمة المرشحين بعد إجازتها بواسطة لجنة القسم قبل خمسة عشر يوماً من اليوم المحدد للإنتخابات.

٢/ أ - تشرف أمانة التنظيم بلجنة القسم علي إنتخابات لجنة الوحدة الأساسية.

ب - اذا لم يتجاوز عدد المرشحين العدد المطلوب إنتخابه لعضوية لجنة الوحدة الأساسية إعلن إنتخابهم بوصفهم فائزين بالتزكية.

ج - اذا تجاوز عدد المرشحين العدد المطلوب إنتخابه لعضوية اللجنة تجري الإنتخابات علي الوجه التالي:

١/ في حالة الإقتراع العلني يتم أخذ الأصوات برفع الأيدي أو الوقوف أو رفع البطاقات.

٢/ في حالة الإقتراع السري يتم الإدلاء بالأصوات بكتابة أسماء المرشحين علي أوراق الإقتراع التي تعدها أمانة التنظيم والتعبئة بلجنة القسم أو البطاقة التي ترمز للمرشح أو عن طريق رمي البطاقة في صناديق الإقتراع الخاصة بالمرشحين.

د - يفوز بعضوية لجنة الوحدة الأساسية المرشحون الحاصلون علي أكثر الأصوات .

هـ - المرشحون الذي لا تؤهلهم الأصوات التي حصلوا عليها لعضوية لجنة الوحدة الأساسية يبقون في كشف الإحتياطي لعضوية اللجنة المشار اليها .

و - تحفظ وثائق الإنتخابات وقوائم الترشيحات والأصوات التي حصل عليها كل مرشح لدي أمانة التنظيم بالوحدة الأساسية التي ترفع بها تقريراً مفصلاً للجنة القسم .

٣/ أ - عند خلو مقعد أحد أعضاء لجنة الوحدة الأساسية لأي سبب من الأسباب يحل محله العضو الذي حصل علي أكثر عدد من الأصوات بعد آخر عضو في اللجنة .

ب - اذا كانت المقاعد الشاغرة في لجنة الوحدة الأساسية أربعة أو أكثر يتم ملؤها في إجتماع فوق العادة لمؤتمر الوحدة تدعو له لجنة القسم في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارها بالمقاعد الشاغرة.

ج ـ اذا تعذرت دعوة مؤتمر الوحدة الأساسية لإجتماع فوق العادة أو انقضت مدة الخمسة عشر يوماً المحددة لإنعقاده بالبند«ب» دون انعقاده تعين لجنة القسم من بين أعضاء الوحدة من تراه مناسباً لعضوية لجنة الوحدة الأساسية لملء المقاعد الشاغرة.

القاعدة الخامسة:

مؤتمر الوحدة الأساسية تكوينه ومدته وإختصاصاته :

١/ يتكون مؤتمر الوحدة الأساسية من جميع أعضاء الإتحاد الإشتراكي السوداني في الوحدة الأساسية .

٢/ مدة مؤتمر الوحدة الأساسية عامان يجتمع فيهما دورياً مرة كل ستة اشهر علي الأقل أو في دورات غير عادية بناء علي طلب لجنة الوحدة الأساسية.

٣/ مؤتمر الوحدة الأساسية هو أعلي سلطة للإتحاد الإشتراكي في مستوي الوحدة ودون مساس بعمومية هذا النص يختص بإنتخاب أعضاء لجنة الوحدة الأساسية وإنتخاب مندوبي الوحدة الأساسية لمؤتمر القسم .

٤/ تتولي أمانة التنظيم بلجنة القسم الإشراف والتحضير والدعوة لمؤتمر الوحدة الأساسية، وتشرف علي وضع المذكرات اللازمة لجدول أعماله ومشروعاته وقراراته.

القاعدة السادسة:

أحكام عامة:

١/ تعدل هذه القواعد بقرار من المكتب السياسي كلما كانت هنالك ظروف تستوجب ذلك .

٢/ يعد لكل إجتماع من إجتماعات لجنة الوحدة الأساسية محضراً يودع لدي أمين عام الوحدة.

٣/ تسجل قرارات لجنة الوحدة الأساسية في سجل خاص يعد لذلك ويوقعه أمين عام الوحدة ويحفظه لديه .

٤/ يؤدي أعضاء لجنة الوحدة الأساسية قبل مباشرتهم لمسؤولياتهم قسماً خاصاً بالصيغة التالية:

«أقسم بالله العظيم أن أقوم بواجباتي كعضو في لجنة الوحدة الأساسية منطقة..... وفق مبادئ الميثاق الوطني والنظام الأساسي وثورة مايو الإشتراكية وأن أبذل كل جهدي في تنفيذ كل ما يصدر الي من توجيهات من الأجهزة العليا والله علي ما أقول شهيد»..

المصادر:

إخـــراج إلكتروني : ابوبكر خيري

دمج قوات الأنيانيا في الجيش الوطني في عام ١٩٧٠م

* لم يغب عن الأنظار ما ينطوي عليه تنظيم الامن الداخلي بعد هذه الحرب الاهلية التي طال مداها- من حساسية شديدة .وما يشكله من صعاب معقدة في مفاوضات اديس ابابا، بسبب انعدام الثقة بين المتفاوضين .وعدم خضوع القوات الثائرة لسيطرة محكمة منسقة ،وما كان يحفل به سجل الجيش الذي يواجهها من مظالم وتجاوزات.لهذه الاسباب لم يكن مستغرباً ان يصبح استيعاب الأنانيا في الجيش الوطني - وهو ذو اهمية قصوي - اكثر المشاكل صعوبة.

* **خلفية تنظيم الأنانيا:**

بدأ جيش الانيانيا في حقيقة امره بعدد من القوات المستقلة لا يربط بينها رابط غير الاسم. اذ لم يكن هناك تجنيد جماعي من قوة مركزية موحدة ،بل كان علي من يريد «النزوح الي الغابة» لمنازلة «العرب» ان ينخرط في اقرب الجماعات الثائرة لموطنه ثم يرسله القائد المحلي الي الرئاسة ، وهو في بعض الأحيان لا يذهب اليها بل يبقي في وحدته المحلية بالرتبة التي يعتبره القائد القائد المحلي أهلاً لها . وكان الفرد من هؤلاء في بعض الأحوال يؤلف وحدته الثائرة مع من ينضم اليه متي توفر لهم السلاح، أو سبل الحصول عليه من قطر مجاور،تتوفر فيه اسلحة وذخائر غير مرخصة من اسواق سودا ء.

وكان كثير من هذه الوحدات المحلية تحصل علي اسلحتها باموال تسهم بها الجماعة التي تعيش وتعمل فيها لتبقي بينها لتحميها .وتثبت لها حسن استخدام الأموال والموارد الأخري التي حصلت عليها وكان الحصول علي السلاح تعترضه مشاق كثيرة بسبب طول الطريق الذي يؤدي الي اسواقه وتقاطعها مع معسكرات جماعات معادية .وكانت زائير هي السوق التي تقدم معظم الأسلحة يصلها رجال الانيانيا من اعالي النيل وبحر الغزال.بعد مسيرة قد يصل طولها ثمانمائة ميلاً وكان الطريق مسرحاً لمواجهات دامية شرسة بين جمعات الانانيا المتنافسة مما نضرب له مثلاً بالمصادمات المحكمة الحلقات التي وقعت بين الأنانيا من غرب الاستوائية .والانانيا من بحر الغزال في عام ١٩٦٦م بمنطقتي ياي ومريدي .حيث ازهقت كثير من الارواح .وفي الايام الاولي من ظهور الانيانيا كانت توجد بعض وحدات مستقلة بقياداتها ولكن حدث اندماج لهذه الوحدات والتيارات بالمراكز اولاً ..ثم علي مستوي المديريات علي انه كان دمجاً ضعيفاً مفككاً.

وفي عام ١٩٧٠م تم تأسيس رئاسة مركزية عامة للأنانيا في «ونق كي بول» عندما عزل جوزيف لاقو اللواء اميليو تافنق ..القائد العام حينذاك .دون ان يمس قيادات المديريات بسوء واهتم بمساعدة اسرائيل واوغندا علي السلاح،وتدريب الضباط والفنيين في الداخل وفي الخارج .غير انه لم يقدم شيئاً من هذا السلاح الجديد ولا من فرص التدريب، الا لمن التزم له كقائد جديد بالطاعة وقد اسهم هذا الاسلوب في توحيد عصابات الانيانيا وجذحها السياسي حركة تحرير جنوب السودان ولكنه سمح لكل قيادة في مستوي المديريات ان تحتفظ بحقها في إختيار ضباطها وجنوبها من اهل منطقتها ،الا في حالات خاصة نادرة، اصبح فيها البعض من قادة الاستوائية مسؤولين في بحر الغزال واعالي النيل ،نذكر منهم الرائد جيمز لور الذي كان يقود قوة متحركة في منطقة بور عام ١٩٧٠م والرائد بيتر شريلو في شرق بحر الغزال.

<u>تجنيد الأنيانيا في قوات السودان الموحدة:</u>

لقد كان لهذا التنظيم المفكك للأنيانيا في سنينها الأولي عند اندلاع الحرب الأهلية .اثره علي استيعاب رجالها البالغ عددهم ستة الاف ومائتين وثلاثة ،اذ جندت كل مديرية من المديريات الجنوبية الثلاث الفين وسبعاً وستين ضابطاً وجندياً، وهو عدد تم اختياره وفقاً لنسبة حجم قوات الأنيانيا في كل مركز بهذه المديريات الثلاث وهي الإستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل .وقد نصت اتفاقية اديس ابابا علي دمج المستوعبين منهم في القوات القديمة من رجال القيادة الجنوبية خلال فترة خمس سنوات من تاريخ استيعابهم . وكان لابد اولاً من دمج قوات الانيانيا نفسها في قوة موحدة مما يتطلب نقل بعضهم من مديرية الي اخري بعد اجراء تنقلات في صفوف جنود المديرية نفسها .وكان هذا الدمج يعني خلط الجنود .واعادة تجميعهم ليصبحوا جزءاً من جيش وطني منضبط متحرر من الولاءات المحلية والشخصية ،وكان هناك تصور لتحقيق هذا الدمج في مراحل كثيرة حددتها الإتفاقية نتناولها فيما بعد وكان لكل مديرية نحو ثلاثة مراكز يقيم فيها رجال الانيانيا بعد استيعابهم مباشرة .وعلي الرغم من ان الدمج في داخل المديريات المختلفة كان سهلاً نسبياً .فإنه كان اشد عسراً بين جنود المديريات نفسها يتعرضه شئ من المقاومة للتعليمات الصادرة عن اللجنة العسكرية .قد برزت عند تذليل هذه العقبة ،عقبة اخري اشد واعتي، وانطلقت الأصوات تجأر بالشكوي عن خلط الوحدات في كابويتا ورمبيك ١٩٧٦م .ثم انطلقت اشاعة رهيبة عن مؤامرة مدبرة لنقلهم الي الخرطوم لتسريحهم او ابادتهم ..

لم يكن تجميع قوة وطنية متماسكة داخلياً في الجنوب نصفها من اهله ،ونصفها الآخر من

خارجه ذات هدف مشترك لخدمة الدفاع الوطني .امراً ميسوراً بين عشية وضحاها.نسبة الي طول فترة الحرب والخراب الذي احدثته. وقد برزت هذه الصعوبات في محادثات اديس ابابا، حين استبان ان كل فئة منها نالت تدريباً يختلف عما نالته الفئة الأخري.وكان مما عقد المشكلة خلق قيادة جنوبية جديدة بعد تمرد عام ١٩٥٥م من خارج الجنوب لسحق الاضطرابات فيه، .جردها في انظار اهل الجنوب من الصفة الوطنية .وكانت مثل هذه المشكلة قد برزت في الشمال نفسه عندما طرأت الحاجة لإعادة تنظيم الجيش بصورة قومية جديدة .فاضطرت القيادة العامة في الخرطوم بذل جهود عظمي لفك قبضة اهل الغرب.

في عام ١٩٧٢م إتضح ان فترة السنوات الخمس كافية لتحقيق الدمج وانه يمكن مدها بواسطة رئيس الجمهورية إذا ما صدرت بذلك توصية من الهيئة التشريعية والتنفيذية.في الإقليم الجنوبي ولكن هذه الفترة اخذت تحمل معاني مختلفة لكثير من القطاعات ،ترتب عليها قيام مشاكل عاتية في وجه الدمج بل ازاء الاتفاقية نفسها.

وكان هناك اخرون يرون بقاء جنود الأنيانيا بالقيادة الجنوبية قاصراً علي هذه الفترة وانه يمكن بعد مضيها نقلهم الي القيادات الاخري بالقطر خارج اقليمهم ،مالم يتخلص الجيش منهم عن طريق الفصل من الخدمة او التقاعد أو الإستقالات أو الموت.وكان هذا رأي العناصر المعترضة اساساً علي استيعاب الأنيانيا بصرف النظر عن اعداد المستوعبين منها.وكان بين هذا الفريق عنصران رئيسيان.احدهما يخشي من تدني مستوي الكفاءة والجدارة في الجيش ،والآخر لا يعترف للجنود باي مطالب تبرر ان يكون له جيش خاص به او حكومة إقليمية. ولم تكن وحدة السودان عند هؤلاء تسمح بمنح اية منطقة فيه معاملة خاصة.وبعض هؤلاء كانوا في المرحلة الأولي للاتفاقية .وبعد تنفيذها من مؤيدي ثورة مايو وبعضهم الآخر من معارضيها ،كلاهما يحتل مراكز في المؤسسات العامة ،مصدر القرارات الهامة .بما فيها تنفيذ الإتفاقية نفسها .اما المعارضون لثورة مايو فقد كانوا يرون ـ وربما عن حق ـ في الإتفاقية تمكينا وتقوية لنميري فاخذوا يسعون لتقويضها املاً في اسقاط الحكومة.

ومن ناحية اخري كان بعض مؤيدي مايو يعوقون تنفيذ الإتفاقية ،لانها عندهم تنطوي علي سياسة لا يوافقون عليها .وبهذا الاسلوب وضعوا في طريق التنفيذ كثيراً من العقبات ولعل المعارضة لو ثابرت في نشاطها السياسي عام ١٩٧٢م لاستطاعت ان تسقط الاتفاقية ولكنها اخطأت التقدير حين ظنت ان الإتفاقية ستنهار من تلقاء نفسها.

وكان فريق آخر يعتقد ان دمج القوات الوطنية يبدأ بعد مضي فترة السنوات الخمس علي

مراحل ،يتم خلالها التدريب وتوحيد السلاح.وإعادة تنظيم القيادة الجنوبية. وكان بين هذا الفريق جماعات ذات فهم غريب للأمر ،تري ان تظل مكونة من قوتين منفصلتين تواجه كل منهما الأخري بشئ من الريب والشكوك ولكن دون صدام.وتري في الدمج ما يعرض قوات الانيانيا للخطر هؤلاء هم رجال الانيانيا انفسهم ،والعائدون من المنفي وكانت هذه النظرة تنطوي علي خطر داهم علي الاتفاقية ،لا يقل سوءاً عن رأي الجماعات التي ذكرناها من قبل.

وكنت ومن يشاركني الرأي نعتبر الإتفاقية ككل بما فيها الترتيبات الأمنية اساساً لبناء دولة متعددة الثقافات والاديان والاجناس .ولم نكن ننادي بحل القيادة الجنوبية او اسناد قيادتها للشماليين بل نتمسك بعدم العودة الي اوضاع ما قبل الإتفاقية ورأينا ان يطغي العنصر الجنوبي في تشكيل القيادة بعد مضي السنوات الخمس .وان يتم التجنيد في مناطق القيادة حينئذ ،كما كان في اعتقادنا ان تمثيل العنصر الجنوبي في الجيش الوطني ككل سيكون وفقاً لنصوص القانون الاساسي ،اي قانون الحكم الذاتي الإقليمي ،والبروتوكول العسكري الخاص باعادة تكوين القيادة الجنوبية نظراً لأن قانون الحكم الذاتي و البروتوكول العسكري يكمل كل منهما الآخر.

مهما يكن من امر فإن ما كان مقصوداً من الاتفاقية هو ان تكون نسبة الجنوبيين في القيادة الجنوبية مساوية لنسبة اهل الشمال خلال السنوات الاولي، حرصاً علي التوازن في القيادة وكنا نتوقع للقيادة الجنوبية بعد مضي السنوات الخمس ان تجند احتياجاتها من الرجال محلياً من أهل الجنوب .وبهذا ترتفع نسبتهم فيها ليصبحوا اغلبية في نهاية المطاف .وكان من المتوقع انه بمرور الزمن .وبلوغ هذه المرحلة يكون قد تم احياء الثقة المتبادلة ويكون اهل شطري القطر قد اتفقوا علي المصالح الوطنية وسبل تحقيقها وترقيتها .وكانت نسبة الجنوبيين في الجيش الوطني الذي تقدر قوته بسبعين الف رجل تبلغ اثني عشر في المائة بعد استيعاب ستة آلاف من رجال الأنيانيافي القيادة الجنوبية وبالإضافة الي المشاكل الناجمة عن تفسير معني الدمج .كانت هناك مخاطر اخري تحيط به نذكر منها نقص وسائل النقل ونقص المساكن اللازمة لإيواء القوات المستوعبة فالعربات القليلة المتوفرة كان يعطلها نقص قطع الغيار والوقود وخلق هذا الوضع شعوراً لدي القوات المستوعبة بان القوات القديمة تحظي بمعاملة خاصة في النقل والمأوي وكان هناك مايبرر هذاالشعور احياناً غير ان الوسائل المتوفرة للجيش الوطني علي وجه الجملة كانت محدودة جداً لانه لم تخصص اموال اضافية كافية لمواجهة ما يتطلبه استيعاب ستة آلاف رجل في جيش يشكو اصلاً من نقص معداته.

وكانت الرتب والأقدمية اللازم اعتبارها عند انشاء كادر للضباط مشكلة اخري .وعلي الرغم من ان الضباط المستوعبين قد تم قبولهم خلال الفترة بين مايو وأغسطس عام ١٩٧٢م،فقد عوملوا كمن جندوا معاً في يوم واحد. ما عدا اللواء لاقو الذي استوعب وحده في وقت سابق وجري العرف في الجيش السوداني بالا تتجاوز ترقية الضباط الذين يتدرجون من الصف رتبة معينة من الرتب العليا.نظراً لانهم ليسوا من خريجي الكلية الحربية .وبطبيعة الحال وجد معظم ضباط الانيانيا المستوعبين انفسهم في زمرة ضباط من الصف .وفقاً لهذه القواعد مما اعتبروه مجحفاً بحقوقهم وكان من المفروض ان تتم مراجعة هذه اللوائح بعد ابرام اتفاقية اديس ابابا ،غير ان هذه المشكلة كغيرها من المشاكل التي اطلت عند تنفيذ الاتفاقية أمكن تسويتها ودياً .اذ استثني رئيس الجمهورية بوصفه وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للجيش الوطني .الضباط المستوعبين من الجلوس لامتحانات التأهيل للترقية .ولكن الضرر كان قد وقع بالفعل .ترتب عليه ان قاد النقيب الفرد اقويت قوته الي الغابة بتشجيع من زملائه في فبراير لأنه لم ينل ترقية بسبب القواعد القديمة..

ترشيح النميري رئيسا للجمهورية في انتخابات اكتوبر ١٩٧١م وما تبعه من أحداث

كانت فرصة مناسبة طالما كان يتوق اليها اللواء جعفر النميري للوصول الي كرسي رئاسة الجمهورية.فجاءت المبادرة باقتراح من اللواء خالد حسن عباس في اغسطس ١٩٧١م وكأنما المقصود بها ابطال مفعول فورة الحماس الشعبي لتطهير البلاد من الشيوعية .. بدأت حملة الاستفتاء الشعبي في ١٥ سبتمبر ١٩٧١م والذي كان فيه النميري هو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية لتجيء نتيجة الانتخابات في ١٠ اكتوبر ١٩٧١م بمثل ما هو مألوف في الانظمة الشمولية اذ اعلن ان الاغلبية قد وافقت علي ترشيحه بنسبة ٩٨.٦٪ من مجموع حوالي ٤ ملايين ناخب وهكذا اصبح أول رئيس وفي مقابل هذا فقد تم تلقائياً حل مجلسي الثورة والوزراء بأن السابقين وترأس النميري التشكيل الحكومي الجديد وحاول التقرب الي بعض خصومه السابقين اذ تبرأ من الأعمال السابقة التي ارتكبها خلال تحالفه مع الشيوعيين.وكان قد اوفد الوزراء موسي المبارك ، عمر حاج موسي ، مامون عوض ابوزيد، علي امل التفاوض مع زعماء المعارضة المتواجدين في المملكة العربية السعودية وهم: حسين الشريف الهندي ، عثمان خالد ، عمر نور الدائم احمد عبد الرحمن وآخرون .وكانت وجهة نظرهم تتلخص في الآتي:

١/ ان تصدر الحكومة بياناً سياسياً تعترف فيه بأن الذين حملوا السلاح ضد النظام كانوا مواطنين شرفاء قاوموا التسلط الشيوعي دفاعاً عن حريتهم ومعتقداتهم،

٢/ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين علي رأسهم الصادق المهدي .. د. حسن الترابي . الصادق عبد الله عبد الماجد ، احمد زين العابدين والمعتقلين الآخرين . علي ان يسمح لهم بالسفر للخارج لمقابلة زملائهم لاجراء حوار سياسي مع السلطة القائمة.

وقبل رسل النميري بتلك الشروط بعد مناقشتها في الخرطوم وعادوا الي جدة لتبليغ زعماء المعارضة بموافقة النميري عليها وكان هذا قبل التوقيع علي اتفاقية اديس ابابا التي اعترض عليها زعماء المعارضة.

ونجد ان النميري رغم ادائه للعمرة في رمضان من اواخر عام ١٩٧١م لاول مرة في حياته الا انه لم يزل علي ولائه القديم وكأن شيئاً لم يحدث .. لا تزال اعماله وافعاله وقلبه معلقاً بالشيوعيين الذين افرج عن المئات منهم بعد مضي اربعة اشهر من حركة هاشم العطا في

محاولة لترويضهم للدخول في تنظيم الاتحاد الاشتراكي، الذي انشأ في يناير ١٩٧٢م حتي لا يعطوا الفرصة لليمين من الاخوان المسلمين وغيرهم الذين تم عزلهم من التأثير علي مجري الاحداث.

وتأتي الرياح بما لا تشتهي السفن .فلم يكن مقدراً الا ان يختلف الشركاء الجدد بطرد القوميين العرب اذ لم تجد اساليب كفاحهم في ازاحة النميري عن كرسيه ،ويمكن ان نحصر اسباب الخلاف الذي ظهر في المراحل الاولي بينهم الي الآتي:

(أ) دور القوميين العرب بعد استقالة اللواء خالد حسن عباس وكان نتيجتها حدوث شبه انقسام في الجيش بين مؤيدي نميري من ضباط الغربية والوسطي (نفس الشخصيات التي وردت اسماؤها في محاكمة حسن حسين سبتمبر ١٩٧٥م) وانصار اللواء خالد من الموالين لمصر باسم القوميين العرب.

(ب) نكوص نميري عن خط السياسة الخارجية للقاهرة بالتخلي عن فكرة الوحدة العربية لتعاظم نفوذ دكتور منصور خالد (رجل امريكا).

وكانت هذه الخطة ضمن ما هو مقرر لها ان تبتعد بالسودان عن محور الدول العربية فيما يقال ان الاستراتيجية الامريكية كانت تخطط لجعل اثيوبيا ويوغندا والسودان جبهة واحدة (دول حوض النيل) لتضغط بها علي مصر. وهي علي كل حال فكرة لم تكن مستبعدة في ضوء زيارة سيسكو وزير الخارجية الامريكي في اواخر ١٩٧١م. ولقاؤه بمسئولي الخارجية السودانية الذين ناقش معهم تلك الفكرة.

عند مرور الوفد العسكري الاقتصادي برئاسة اللواء خالد حسن عباس نائب رئيس الجمهورية بمطار بيروت في طريق عودتهم من بكين، نقلت وكالات الانباء في ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ ان سلطات الجمارك قد عثرت علي مخدرات بداخل حقائب احد اعضاء الوفد، وهو قائد المدرعات اللواء احمد عبد، الحليم الذي لعب دوراً كبيراً في ابعاد الكثير من الضباط من الجيش بعد احداث هاشم العطا.

وسرعان ما نفي النميري حدوث موضوع المخدرات بان قال ان اللواء عبد الحليم قد تخلف في بيروت لاسباب عائلية ثم تساءل قائلاً: من اين له بثمن المخدرات الذي يفوق ثمنه خمسين الف جنيه؟

ولم يكن من السهل تفادي ذيول الخبر بما احدثته من ضجة وتصدع بسبب ما ظلت تردده اذاعة موسكو وراديو اسرائيل من التعليقات التهكمية .حتي ادي الوضع الي احالة اللواء

الشيوعى المنحل ، كما أيد سكرتير الحزب الشيوعى المنحل هذا الحزب الجديد ، كذلك ظهر فى ديسمبر سنة ١٩٦٦ م حزب الجنوب الديمقراطى الذي استوعب كل الشيوعيين والاشتراكيين من أبناء الجنوب ، كذلك ظهر جزب يسارى ثالث في اكتوبر سنة ١٩٦٨م وهو (حزب العمال والفلاحين) وقد هاجم سكرتير الحزب الشيوعى المنحل هذا الحزب الجديد فور اعلان تكوينه علي اساس انه يؤدى الي تفتت الحركة اليسارية بالسودان ،

هذا وقد ظلت هذه الاحزاب اليسارية الثلاثة تعمل حتى حلت عند قيام ثورة الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٩ م

وهنا ينبغى ان نحدد ظروف الحرب الباردة التي أدت الي انقسام الحزب الشيوعى الي معسكرين متناحرين فى العوامل الاتية :-

١ - عامل شخصى مرتبط بزعيم الحزب

٢ - مبادرة روجرز وأحداث المنطقة العربية يعزو بعض الذين عاصروا الحركة الشيوعية في مصر والسودان ورصدوا تاريخها والخلل والتجاوزات. التي أصابت الحركة الشيوعية السودانية عزوا ذلك الى الخصائل التى ورثها عبد الخالق محجوب عن استاذه هنرى كوريل الذي كان يضيق صدره بالنقد. ولا يسمح لأى كان من الرفاق بمعارضة أفكاره ، ولعل على رأس التهم التى يلصقها البعض بكوريل ويرمون بها تلميذه عبد الخالق حرصهما علي المنصب المرموق وعلى امتيازات الزعامة .قد جعل كلا منهما يخشى بعض الرفاق الذين يتوجس منهم خيفة على موقعه ، ويسوق بعض النقاد موقف عبد الخالق من رفيق نضاله قاسم امين كمثل يدللون به علي صدق ماذهبوا اليه فقد كان قاسم فى طليعة مؤسسى هيئة شؤون العمال بعطبرة وبعدها الاتحاد العام لنقابات السودان وبعد ان قضى على الرجل في أخلاقه وتم اغتياله سياسياً عجل سكرتير الحزب باخراجه من البلاد وذلك بتهريبه عن طريق «تشاد» إذ كانت حكومة الفريق عبود توالى البحث عنه لاعتقاله ، ومثل آخر عندما ادرك عبد الخالق ان عوض عبد الرازق ربما شكل خطورة على زعامته ، إستغل رأياً طرحه عوض للمناقشة وبالطريقة التنظيمية وداخل الحزب مؤداه أنه (بما ان الطبقة العاملة السودانية لازالت طفلا يحبو وبما أن الحزب الشيوعى هو فصيلتها الطليعية فينبغى ان يصاحب نمو الحزب نمو طبقته بمضى ان يكتفى بالتركيز في العمل السرى على خلق كادر يكون بمثابة القلب الذي يشرف ويهيمن على الحركة الثورية وأن يدفع ببقية الرفاق الى حيث الشعب وحيث تنظيماته الديمقراطية والنقابية والمهنية والسياسية .

وأتهم عبد الخالق عوض عبد الرازق بالدعوة لتصفية التنظيم وبالسعى لحرمان الطبقة العاملة السودانية من سيفها البتار ومن طليعتها الثورية ، وكان ان طرد عوض وصحبه ، فاضطر بعض هؤلاء الي تكوين تنظيم مناوئ اطلقوا عليه اسم «الجمعية الوطنية» ، ثم كان للنزاع العقائدى بين روسيا والصين عام ١٩٦٠ م دور فى انشطار الحزب الشيوعى بتكوين جناح «ماو» الثورى عند

اتهام «خروتشوف» بالتحريفية والخروج على المبادئ الستالينية.

واذ نأتى للعامل الثانى : فإن مبادرة وليام روجرز وزير الخارجية الامريكى لوقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل اعتباراً من ٨ أغسطس ١٩٧٠ م ، ومضمونها القبول بوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ، وقد ترتب علي تكييف الروس الخاطئ لحقيقة اسرائيل وتصويرها علي أنها لاتعدو ان تكون دولة تابعة لامريكا ان ارتفعت بعض الاصوات ، التي تصفها الدعاية السوفيتية بالانهزامية وكان قيام محور دول ميثاق طرابلس (مصر ، ليبيا ، السودان) من أجل الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فى ١٩٦٧ م مما أدى الى تعدد الاراء بين الدول العربية حول السياسة التي يجب انتهاجها لاختلاف وجهات النظر.

وقد أفرزت هذه المبادرة التي قبلتها مصر في يوليو ١٩٧٠م أحداث أيلول الأسود في الأردن ، فهى لم تتعد ثوابت الموقف الأمريكى القائم علي مبدأ الخديعة والمراوغة للعرب ليس في هذا الوقت بالذات وانما منذ كذبة ويلسون الكبري عام ١٩١٨ م ، فموافقة مصر بقبول المبادرة يعنى التفاوض علي طريقة هدنة «رودش» في الوقت الذي نجد فيه اعلان (أبا إيبان) وزير الخارجية الاسرائيلى علي أساس قبول هذه الطريقة فى التفاوض للسلام هو أعتراف كامل بالكيان الصهيونى .

وقالت منظمة فتح الفلسطينية التي نشرت النص الكامل لمشروع (روجرز) أنها جاءت نتيجة لاتصالات طويلة بين أطراف كثيرة لعبت فيها الولايات المتحدة دور الوسيط فى إعادة لسيناريو محادثات (رودس) بشأن تقسيم فلسطين عام ١٩٤٦ م.

ترينا التحركات الروسية من وراء الكواليس في المنطقة لرفض المبادرة عن انعقاد مؤتمر تداولى للحزب الشيوعي السودانى فى ٢١ أغسطس ١٩٧٠ م ضم ثمانين عضواً من قادة اللجان والمناطق من اعضاء اللجنة المركزية ، وقد ادان المؤتمر الجناح المنشق ودعم قيادة عبد الخالق محجوب الذي ساعد عبد الناصر فى رجوعه للسودان .

وقد حدد المؤتمر ايضاً المهام التي تواجه الحزب وهى اصلاً مستمدة من التقرير الذي أتى به عبد الخالق من موسكو باسم (دعوة اعتماد العنف الثوري وفي اكتوبر ١٩٧٠م جاء مؤتمر آخر ضم ٣٠٠ عضو وكان أهم قراراته ذلك القرار الخاص بفصل ٥٠ ٪ من أعضاء اللجنة المركزية .

وكان التنظيم الجديد - اللجنة الشعبية للاتحاد الاشتراكي - قد دعا الحزب الشيوعي فى يوليو ١٩٧٠ م للانخراط فيه ، وقد رحب بالفكرة بعض أعضاء الحزب الذين تم فصلهم ، بينما تعنت جانب عبد الخالق بالرفض - إذ كانت بالمقابل تلك الخطوات التي اتخذها النميري بابعاد بعض أعضاء مجلس الثورة والشيوعيين من بعض المواقع قد أحدثت رنة فرح وسط خصومه من رجال الاحزاب الذين توحدوا مع حلفاء نميرى بتسيير مواكب هتفوا خلالها (لاشيوعية ولا الحاد بعد اليوم) مما أعطى النميري دفعاً شعبياً لم يكن يتوقعه . في ظل هذه الاوضاع تبلورت الصراعات السودانية بافتتاح النميري لاجتماعات لجنة الميثاق الوطني فقد سارع الحزب الشيوعي برفض

الدخول في هذه اللجنة ، ووفقاً للاعتراضات المقدمة من السكرتير المساعد «محمد ابراهيم نقد» باسم الجناح المتطرف فى الحزب في الجلسة التاسعة للجنة الميثاق الوطنى .المنعقد فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ م نجد أن الاعتراض مبني على أن البديل لما قام به نظام النميرى هو إحياء سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تتيح لهم وضعاً مميزاً كتنظيم قائم بذاته وهيئاته إضافة لاعتراضهم على مسألة الوحدة العربية مع دول ميثاق طرابلس ، سبقه من قبل أن حشدوا اتباعهم في عيد الثورة الاول لمايو فى اللقاءات الجماهيرية التى تمت وبحضرة جمال عبد الناصر والقذافى وذلك من أجل شعارهم برفض الوحدة الثلاثية بين دول ميثاق طرابلس والتي هاجمها يومئذ الرائد فاروق عثمان عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية في بيان حمل فيه بشدة على دعاة الوحدة العربية مما القى ظلالاً من الخوف بحكم موقعه القيادي - وبينما انطلق عبد الخالق محجوب يصف نظام نميري بأنه انقلاب وليس ثورة .وأنه يعبر عن البرجوزاية الصغيرة وليس انعطافاً نحو حكم الطبقة العاملة فإذا به يتخافت أيضاً بتندره وسخريته من قرارات مجلس الثورة بالايعاز للشيوعيين بممارسة أعمال التخريب والتشويش فى كل مرفق .

وفى هذا المجال فقد قاموا بالتخريب فى وزارة الرى التى كان يتولاها احد افراد تنظيمهم وهو المهندس (مرتضى ابراهيم) مما سبب اضراراً بالغة فى مشروع السوكى الزراعى من بينها انهيار بيارات المشروع . ومن هنا أصبح التعاون مستحيلاً بين حكومة النميرى والشيوعيين فاضطر الى إجراء تعديل وزاري فى ٢١ فبراير ١٩٧١ م أبعد بموجبه الوزراء الشيوعيين وادخل مجموعة أخرى بدلاً عنهم ، كما اذاع بياناً اتهم فيه حلفاءه السابقين بعدة اتهامات.

وفى ذلك الاثناء عندما كان الجانبان يتبادلان الاتهامات بمثل الاسلوب الخطير السابق بدأ سباق بين موسكو والقاهرة فى التوافد علي الخرطوم بقدوم وفد سوفيتي في ٢٥ مارس ١٩٧١ م لمحاولة التوفيق بين جناحى الحزب بصورة غير علنية بحيث يستطيع الوفد الموحد المشاركة في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى في أبريل ١٩٧١ م ولكنهم لم يوفقوا فى كل الاغراض التي جاءوا من أجلها .فى ٢٨ / ٣ / ١٩٧١ م وصل الرئيس المصري محمد أنور السادات فى محاولة سبقتها مبادرات من بعض قدامي الشيوعيين المصريين الا أنه قد وضح جلياً تصلب جانب الحزب الشيوعى بقيادة عبد الخالق محجوب واصراره المدفوع وتعاليه على الوفد المصرى بحجة عدم توفر العنصر العقائدى ، وأنهم لايريدون ان يقعوا في ذلك الخطأ الذي ذهب فيه الرفاق المصريون قرباناً على اعتاب التنظيم الذي أنشأه عبد الناصر «الاتحاد الاشتراكى العربى» فلم يتسن للسادات عمل شئ غير دعوتهم للوحدة الوطنية .

تعديلات الدستور وصدى طرح حسن حسين الاسلامى (سبتمبر ١٩٧٥م)

في سبتمبر من عام ١٩٧٥ م بلغ الحماس بعدد من الضباط - وهو حماس صعد برؤى القيادات الطائفية وقيادات الاخوان المسلمين - بلغ بهم الحماس أن حسموا أمرهم وقرروا القيام بانقلاب ، فقد قيل لهم وأقنعوا بأن ليس هناك بعد الآن من مبرر لاستمرار نميرى فى السلطة بعد أن أستنفذ مهمته فى ضرب وتصفية اليسار ، وأنه قد حان فى نظرهم ميقات توليهم مهام المرحلة التالية بأنفسهم ، وكان علي رأس هؤلاء الضباط حسن حسين الذى قام وتنفيذاً لهذه القناعة بانقلاب سبتمبر ١٩٧٥ م.

ولعل تحرى أهداف الانقلاب وما كان سيعلنه ويطبقه من إجراءات يكشف صحة ما قلناه .

«والواقع أن البيان الأساسى للمقدم حسن حسين كان عبارة عن اعلان الانقلاب ثم قرارين عسكريين أخرين ، أما اولهما فهو التشكيل الوزاري الجديد برئاسة الدكتور حسن الترابى .. ووزارة الدفاع للملازم عبد الرحمن شامبى الذى كان عضواً نشطاً فى حزب الاخوان ، وتعيين السيد عون الشريف وزيراً للاعلام ودفع الله الحاج يوسف وزيراً للخارجية» (١) (مقالات العاصفة والجذور - المقالة التاسعة) ، ويلاحظ ان جميع هؤلاء كانوا من المؤسسين لجماعة الأخوان المسلمين فى السودان.

«أما القرار العسكرى الثانى فقد تضمن إغلاق البارات والملاهي وحل الإتحاد الاشتراكى السودانى وانشاء تنظيم جديد باسم لواء السودان الاسلامى ... وتغيير اسم البلاد الى جمهورية السودان الاسلامية الديمقراطية الشعبية».

ولعل صلة إنقلاب حسن حسين بالأخوان تتضح من بيانهم الذى نشر بلندن ١٩٧٥/١٢/٧م «وصف فيه المقدم حسن حسين (بالمجاهد البطل) ودعا كل الإخوان فى السودان لاقامة صلاة الغائب علي روح الشهيد الذى أفتدي نفسه من أجل كرامة المسلمين).

وبالرغم من أن نميرى التقط المعنى الخفى لهذا الانقلاب إلا أن تحالف نظامه وقواه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما كانت تسمح بالاستجابة لمثل هذا الوحى الخفى ذلك أن الايحاء الذي ظل يرسب فى ذهن نميرى ان معارضته السياسية لم يعد لديها الا سلاح التوجه الاسلامى للاطاحة به .

وفور القضاء على الانقلاب اجتمعت قوى النظام السياسية المتحالفة المتمثلة فى مجلس الشعب القومى ومجلس الشعب الاقليمى لجنوب السودان وكل وزراء النظام والقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى وحكومة الاقليم الجنوبى وكل مفكرى النظام إجتمعوا في سرعة مخيفة لم تتعد الايام ورفعوا أصواتهم بأن لابد من تعديل الدستور لاسكات أصوات المعارضة باتاحة كل ممكنات القمع

القانونية وغير القانونية تحت تصرف أجهزة القهر ، وكان كل شئ قد دبر من قبل أجهزة الاعلام والاتحاد الاشتراكى ورئاسة القضاء والنائب العام والأمن ، فإذا بالتعديلات تصدر معبرة عن هذا التجمع أصدق تعبير ، فالجميع كانوا يستندون فى وجودهم وسلطتهم وفى الفرص التى أتيحت لهم على جعفر نميرى وأصبحت المحافظة علي نميرى ونظامه تعنى المحافظة عليهم ، والابقاء على ارواحهم وحياتهم وفرصهم في السلطة والثراء والنفوذ .

ولهذا جاء رد فعلهم مطابقاً لتوجهات النظام وتحالفاته بأن يعدل الدستور لتحقيق مزيد من الأمن للنظام ويمكن تلخيص تعديلاتهم واسبابها كما طرحوها كالاتى :-

أولاً : لما كانت المادة السابقة بقانون الاجراءات الجنائية والتي تتيح الاعتقال التحفظى قد تعرضت لطعن دستورى أمام المحكمة العليا وقد تحرج موقف عملاء النظام من القضاة إزاء قوة دليل عدم دستوريتها ، ولما كان الاعتقال التحفظى سلاحاً نافذاً فى يد السلطة يجب ان يصان من الإلغاء والتهجم بواسطة المعارضة فإنه يجب تعديل الدستور فى مواده من (٤١) الى (٦٦) لكى يمكن المشرع العادى من إصدار قانون جديد للاعتقال التحفظى يكون محصناً من أى طعن دستورى باعتبار أن الاعتقال قد نص عليه فى صلب الدستور.

ثانياً: ولما كان من الواجب كفالة كل السلطات لرئيس الجمهورية وإطلاق يده بتمكينه من إصدار أوامر جمهورية تكون لها قوة القانون فى المجال السياسى أو الاقتصادى او الادارى أو الاجتماعى وبحيث تكون قراراته محصنة ضد أى طعن في دستوريتها أو قانونيتها حتى لايتاح مجال أو حجة لوقف تنفيذها ، فإنه يجب أن تطلق يد رئيس الجمهورية دون حدود بتعديل المواد ٨١ ، ٨٢ من الدستور والتى كانت تقرأ : م ٨١ «رئيس الجمهورية مسئول عن صون الدستور واستقلال الوطن وسلامة اراضيه وعن كيان الدولة ويكفل حسن سير السلطات العامة).

م ٨٢ «رئيس الجمهورية هو رمز الوحدة الوطنية والسيادة وممثل الارادة الشعبية ويتولي مسئولية حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب الشعب ودعم تضامن قوى الشعب العاملة وتحقيق الحرية والعدل والرفاهية» .

لقد رأى المجتمعون أن يكون رئيس السلطة التنفيذية وأنه القائد الاعلى لقوات الشعب المسلحة والمسئول عن القضاء ، وان له كل الحق فى إصدار قرارات فى المجالات التى تناولتها المواد أعلاه ، قد رأى المجتمعون أن كل ذلك ليس كافياً لرئيس الجمهورية لضمان تنفيذ قراراته وأوامره بل لابد أن يضاف الى المادتين المذكورتين النص الاتي :-

«وله فى ذلك أن يتخذ من الاجراءات وأن يصدر من القرارات ومايراه مناسباً وتكون قراراته في هذا الشأن ملزمة ونافذة وفق أحكامها».

وبعد صدور هذا التعديل علق نميرى فى أحد خطبه - شفاهة - بأن قال : (ألا تعلمون أن لدى سلطات دستورية تخولنى إصدار أمر بقتل فلان أو علان دون أن يستطيع أحد أن يحتج أو يعترض

المتعلقة بالترشيح والانتخاب فى المؤسسات والمنظمات الشعبية والدستورية والاستفتاء» وتتمثل هذه المؤسسات فى مجلس الشعب القومى والاقليمى ومجالس الحكم الشعبى والنقابات والاتحادات وجميع تنظيمات قوي الشعب العاملة. وقد قرر القانون أنه لاتجوز ممارسة الحقوق السياسية الا بموافقة وإذن من الاتحاد الاشتراكي والذي له حق حرمان أى شخص منها فى الحالات التى ذكرها القانون والتى لامعنى لذكرها لأن القانون قرر بأن قرار الاتحاد الاشتراكى بالحرمان لايجوز التعقيب عليه بل ان التحايل عليه جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن والغرامة .

بالرغم من أن دستور ١٩٧٣ م أقام هيئة قضائية واحدة يناط بها شئون القضاء الا أنه واستلهاماً لتوجهات نميرى وإنفراده بالسلطة وهيمنته على كافة السلطات الأخرى فإن الدستور أخضع الهيئة القضائية لرئيس الجمهورية وخاصة فى التعيين والفصل بالنسبة للقضاة الذين يمثلون مراكز متقدمة فى هذه الهيئة ، ورغم ذلك فقد قيل بأنها هيئة مستقلة دستورياً ولكن نظاماً قمعياً يقوم على إطلاق يد سلطات القمع وأجهزة الأمن والمخابرات فى رقاب الناس لايمكن أن يقبل بوجود هيئة قضائية مستقلة ومقتدرة او قادرة علي صيانةحقوق المواطنين ، ولهذا ظل نميرى يخرب هذه الهيئة ويمزق اوصالها ويستهين برجالها حتى أوشك علي تصفيتها نهائياً كجهاز مستقل يمكن ان يعد ضمانة للمواطنين فى ممارسة حقوقهم الدستورية او حرياتهم الاساسية.

لقد شاهدنا تعديل ١٩٧٥ م للدستور والذى أعطى لنميرى حق تكوين محاكم ، كما يشاء خارج الهيئة القضائية ، بل وحق تحديد اجراءاتها وقد صدر تعديل آخر لقانون أمن الدولة فى ١٣ /١١/ ١٩٧٥ م بموجبه أصبح يحق لرئيس الجمهورية تشكيل محاكم لامن الدولة لمحاكمة أى شخص سواء تحت قانون أمن الدولة أو تحت قانون العقوبات او قانون القوات المسلحة الأمر الذي انهى تماماً استقلال الهيئة القضائية .

إذ لم يعد النظام مضطراً للالتجاء اليها فى محاكمة من يود محاكمتهم فقد أصبح من حق رئيس الجمهورية تكوين محاكمه الخاصة كما يشاء ،ممن يشاء وبالاجراءات وطرق الاستئناف .

المعارضين ، فإنه لهذا يجب أن يمنح رئيس الجمهورية حق تفصيل محاكم بتشكيلها كما يرى ، وأن يحدد إجراءاتها كما يرى لمحاكمة أى معارض يرى هو مناسبة تحديد ذلك النوع من المحاكم لمحاكمته وردعه وتوقيع العقاب اللازم عليه ، الأمر الذي يقتضي إلغاء المادة (١٩٦) من دستور (١٩٧٣م) والتي كانت تقرر بأن ينظم القانون تشكيل المحاكم العسكرية وعددها وعضويتها ويفصل إختصاصها وإجراءاتها وإستبدال هذا النص بنص جديد يقرر أنه يحق لرئيس الجمهورية تكوين محاكم لأمن الدولة وأى محاكم أخرى وهو الذى يحدد إجراءاتها فى أمر تكوينها .

رابعاً : ولما كان يخشى أن يتمكن معارض أو مواطن من المطالبة بأى تعويض من إعتقاله التحفظى السابق لتعديل الدستور باعتبار أنه لم يكن اعتقالاً دستورياً وتم تحت نص غير دستورى بافتراض إحتمال أن تقرر المحكمة العليا أن نص المادة (٩٢) (هـ) إجراءات لم يكن دستوريا قبل تعديل الدستور ، وكان يخشى من أن يرفع أى إحتجاج بأن قراراً أو أمراً جمهورياً قد ظلمه ، وأن ذلك القرار أو الأمر لم يكن دستورياً وأنه قد أهدر حقاً دستورياً باعتباره صدر قبل تعديل المادتين ٨١ ، ٨٢ من الدستور ، ولما كان رئيس الجمهورية قد أصدر العديد من مثل هذه الاوامر والقرارات فإنه لابد من إكساب تلك القرارات صبغة دستورية ولم يكن ذلك ممكناً الا بتقرير البدعة الدستورية التي إنفرد بها السودان فى التاريخ الدستورى ،وذلك بتقرير أن تكون التعديلات التي صدرت فى سبتمبر ١٩٧٥م :

«ان يكون معمولاً بها منذ اليوم الثاني من شهر مايو ١٩٧٣ » باعتبار ان هذا التاريخ هو التاريخ الذى صدر فيه الدستور الدائم ، ولا نعتقد ان هذه التعديلات تحتاج الى أى تعليق فيما يتعلق باطلاق يد نميرى وأجهزته الأمنية بلا ضوابط او حدود فى رقاب الناس وحرياتهم وأموالهم وأمنهم .

وكان طبيعياً عقب تعديل الدستور وبالاهداف التى او ضحناها ان يعدل قانون أمن الدولة بعد خمسة أيام من تعديل الدستور وذلك بتنظيم الاعتقال التحفظى في صلب قانون أمن الدولة ويفرض توسيع قاعدة من لهم حق الإعتقال التحفظى ، وقد جعلت مدة الاعتقال المبدئية ١٥ يوماً والمفترض أن يرفع أمر المعتقل لمجلس الأمن القومى الذي يحق له تجديد الاعتقال ولمدة ثلاثة أشهر كل مرة ولما لا نهاية للمدد ، كما نص القانون أنه (للمجلس الحق فى أن يطلب من الشخص المعتقل إثبات براءته (م ٢٥) وأغلب الظن ان كل ماذكرناه وأن كل ماحدث وصدر من قوانين يمكن ان يعطى صورة واضحة لتوجه نميرى بالاعتماد على الجيش وأجهزة الأمن فى البقاء فى السلطة ، ولكن بطبيعة الحال لم تقتصر سلطات القهر والقمع على أجهزة الأمن وحدها بل وسعت أساليب القهر لتشمل كل أوجه النشاطات السياسية وذلك بموجب القانون الذى صدر فى ٦ /٣ /١٩٧٤م وسمى بقانون ممارسة الحقوق السياسية لسنة ١٩٧٤م وقد عرف القانون هذه الحقوق بأنها «الحقوق المتعلقة بالترشيح والانتخاب فى المؤسسات والمنظمات الشعبية والدستورية والاستفتاء» وتتمثل هذه المؤسسات فى مجلس الشعب القومى والاقليمى ومجالس الحكم الشعبى والنقابات والاتحادات وجميع تنظيمات

التعاون الثنائي السودان والدول الاشتراكية في عهد ثورة مايو (اقتصادى -سياسى)

لقد لعبت دول العالم الاشتراكي دوراً عظيم الاهمية والخطر في تأييد شعوب العالم الثالث ومساعدتها على نيل استقلالها وحريتها ، ومع ان وحدة العالم الاشتراكى قد تعرضت فى السنوات الاخيرة للاهتزاز والضعف ، الا ان علاقات دول ذلك العالم بالدول النامية ظلت فى عمومها - تسير فى نفس الاتجاه الذى رسمته لنفسها من قبل ، وهو الاتجاه الرامى الى تقديم كل مساندة ممكنة لشعوب العالم الثالث من أجل التخلص ضد الاستعمار .

ومن ناحية أخرى ، فأن سياسة الوفاق العالم التى تجنى ثمارها الدول المتقدمة الآن تعتبر نجاحاً عظيماً للاستراتيجيات السياسية للدوّل الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي الذى عمل يتفان وتصميم شديدين منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، على تحقيق التعايش السلمى بين القوي الاعظم ، ومع ان اثار نتائج سياسة الوفاق العالم هذه مع الدول النامية لم تتضح بعد ، وبرغم ماقد يكتنف هذه السياسة من غموض يثير مخاوف تلك الدول ، الا ان مصلحة الانسانية جمعاء في الوصول الي الوفاق جليه وواضحة ، ولربما أثرت سياسة الوفاق العام على العلاقات الداخلية فى المجتمعات الاشتراكية وعلى علاقات دول ذلك العالم بعضها ببعض ، وبينها وبين الدول الاخري ، ولربما امكن ان نقول منذ الان ان الحرب الباردة بمعناها القديم أصبحت تاريخاً ، ولم يعد لمقوماتها من قواعد واحلان عسكرية وتدخل عسكرى ، سبب للبقاء او مبرر للاستمرار وهذه عوامل كانت تلعب الدور الاول فى تشكيل سياسة دول العالم الاشتراكي الداخلية والخارجية ، الا ان الدلائل تشير الى ان العالم الاشتراكى سيظل يحتفظ بقدر كبير من الترابط والتآزر المشترك فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنه سيستمر فى التعامل مع بقية الدول كمجموعة لها خصائصها وسماتها المحددة التي تربط بينها.

لقد مرت علاقات السودان مع دول العالم الاشتراكى منذ ثورة الخامس والعشرين من مايو بمراحل تقلبت فيها العلاقات صعوداً مسرفاً او هبوطاً مؤسفاً ، حتى أستقرت اخيراً على طريقها السوى ، وانطلقت نحو مداها السليم - واهدافها المدروسة ، ويمكن ان نوجز تلك المراحل فى :-

* مرحلة الانفتاح :-

وهى المرحلة من ٢٥ مايو ١٩٦٩ م الى ١٩ يوليو ١٩٧٦م وقد تميزت تلك المرحلة بالانفتاح الكامل والتام مع الدول الاشتراكية فى كافة الميادين ، سياسية وعسكرية ومجال الثقافة والمجال الاقتصادى ، وقد تبلور ذلك فى إبرام عدة اتفاقيات نظمت أسس التفاعل والتعاون فى هذه الميادين كما تم تبادل زيارات الوفود بين البلدين في شتى المجالات وعلي كل المستويات ، الى المدى الذى طلب فيه من الدول الاشتراكية المشاركة فى اعداد [illegible] التنمية والمساهمة في ترتيبات الامن

مرحلة التوتر :-

وهى المرحلة التى اعقبت احداث ١٩ يوليو مباشرة وقد تميزت هذه الساحة بتنظيم وشن الحملات الاعلامية المركزة وسحب السفراء ، ولكنها لم تصل درجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاشتراكية الاوربي

مرحلة عودة العلاقات الى حالتها الطبيعية :-

هى التى بدأت خلال العام المنصرم ، والتي شهدت جهوداً متصلة من أجل تنشيط علاقاتنا مع الدول الاشتراكية ، وكانت نتيجة تلك الجهود هذه الحركة الدائبه التي تتميز بها اليوم علاقاتنا مع تلك الدول ، وخلال الاشهر القليلة الماضية اعيدت صياغة عدد من البروتوكولات الاقتصادية والفنية والثقافية بين السودان وبين عدد من الدول الاشتراكية ، بهدف وضع الاتفاقيات الموقعة مع هذه البلدان موضع التنفيذ ، كما تبودلت زيارات الوفود وعقدت اجتماعات عديدة بين الرسميين والفنيين من الجانبين لتحقيق نفس الاهداف .

وعلي صعيد آخر وفى جانب العلاقات الثنائية بين السودان والدول الاشتراكية :-

الاتحاد السوفيتي هو مركز الثقل فى بلدان العالم الاشتراكى الاوربى وهو الى جانب ذلك احدى القوتين الاعظم في عالم اليوم ، ومن ناحية اخرى فان عصر الوفاق الدولي الذي نعيشه اليوم يمكن ان يعتبر الي حد كبير نجاحاً لسياسات الاتحاد المعلنة .

ومنذ عودة سفيرى السودان والاتحاد السوفيتى الى أماكن عملهما ، نشطت العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات ، وتمت الموافقة على ادخال بعض التعديلات على البروتوكولات المنظمة للاتفاقيات ، والقروض التى سبق توقيعها ، وعلي سبيل المثال ، فقد تم الاتفاق علي انشاء مستشفى عمومى كبير فى الخرطوم ، يضم ٥٥٢ سريراً بدلاً من مستشفيين صغيرين للولادة والاطفال ، يضم كل منهم مائتى سرير ، كما اتفق على المضى قدماً فى انشاء مركز الابحاث البيطرية ، وتجرى الدراسات للوصول الى انجع السبل لتدريب السودانيين على تشغيل وصيانة الاجهزة والمعدات السوفيتية .

وترتكز العلاقات الاقتصادية بين البلدين على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى الموقعة ١٩٦١ (٨ مليون جنيه استرليني) واتفاقية القرض السوفيتى الثانى ١٩٦٩م وحجمه اثنين مليون جنيه ، والاتفاقية الثقافية التى تنظم عمليات التبادل الثقافى والعلمى بين البلدين

اما من جانب الصين لقد برزت هى الاخرى كقوة مؤثرة فى آسيا بعد نجاح ثورتها ضد الاحتلال الياباني والنظام القديم ، ثم دخلت بعد ذلك مرحلة تميزت بالتركيز علي البناء الداخلى ، وتخليص المجتمع الصينى من الآفات ، وحققت فى ذلك، معجزات شهد لها العالم بالتفوق ، وبعد فترة الثورة

الثقافية الكبرى ، التى تميزت بشئ من العزلة ، عادت الصين الى تجديد علاقاتها بالعالم الخارجى ، وسجل تاريخها الحديث خلال ذلك حدثين من اهم احداث السياسة الدولية هي زيارة رئيس الولايات المتحدة لها ، احتلالها مقعدها في هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن ، ومنذ ذلك الحين برزت الصين كقوة دولية مؤثرة ، لافى النطاق الاسيوى وحده ولكن في السياسة الدولية على المدي الاوسع .

ولقد ازدادت العلاقات بين السودان والصين نمواً وازدهاراً فى جميع المجالات ففى الجانب السياسى كان التعاون بين البلدين وثيقاً فى مجال العلاقات الثنائية والمحافل الدولية ، ولقد كان السودان من اوائل الدول الافريقية التى اعترفت بجمهورية الصين الشعبية وبعد ثورة مايو تقدمت العلاقات السياسية والاجتماعية خطوات مهمة الى الامام فقد زار بكين وفد الاتحاد الاشتراكى خلال عام ١٩٧١ م لدراسة التجربة الاشتراكية والتنظيمية الصينية ، والاستفادة منها فى الجهود السودانية من اجل تثوير العمل السياسى فى بلاد السودان ومازال اهتمامنا منصباً على دراسة الانجازات الصينية فى هذا الجانب .

اما فى المجال الدولي فقد بذل السودان جهداً متصلاً فى دوائر الامم المتحدة لتنال الصين حقوقها المشروعة فيها ، ولتحتل مقاعدها فى اجهزة المنظمة ، حتى تحقق ذلك خلال الدورة الماضية للجمعية العامة ، ولقد ساعد موقف الصين من قضايا الدول النامية ، داخل الام المتحدة على ان تتطابق مواقف السودان والصين حول كثير من القضايا المطروحة فى دوائر المنظمة الدولية .

وفى مجال العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، فإن القرض الصينى الاول البالغ اكثر من ١٢ مليون جنيه استرلينى يجرى في اطار ه تنفيذ طريق مدنى - القضارف ، وبناء قاعة الصداقة ، كما يجرى الاستعداد لتشييد مصنع الغزل والنسيج بالحصاحيصا ، وهناك ايضاً القرض الصينى الثانى ، وهو بنفس حجم القرض الاول ، وسيستغل فى مشروع صيد الاسماك في بحيرة ناصر ، ومشروع تحديث زراعة الارز فى الجزيرة واويل ، ومشروع التنقيب عن معدن الكروم ، وقد غادر السودان الى بكين مؤخراً وفد من وزارتى التخطيط والصناعة ، لمتابعة الاستعدادات والدراسات المتعلقة بانشاء مصنع النسيج بالحصاحيصا وغيرها من مشاريع القرض الاول والثانى .

وقد زار بكين فى أواخر شهر يونيو وفد اقتصادي برئاسة السيد ابراهيم منعم منصور ، وزير المالية الاقتصاد الوطنى ، لتوقيع بروتوكول اقتصادي مع الصين كما سيزور بكين وفد سياسي بقيادة السيد وزير الخارجية فى اكتوبر القادم ، لتدعيم العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية فى جميع المجالات ومن ناحية ازداد التعاون المثمر فى الجوانب العسكرية والتجارية والثقافية بين البلدين ، وتخص بالذكر هنا ان هناك نحو خمسين طفلاً سودانياً من الصين يتدربون على فنون الاكروبات ليكونوا نواة لفرقة الاكروبات السودانية ، وفى هذا الجو من حسن العلاقات ، فإن الابواب مفتوحة والرغبة متوفرة في المضى قدماً فى تدعيم العلاقات بين البلدين .

وتتميز العلاقات السياسية بين السودان وكوريا الشمالية بالتقدير الصادق والاحترام العميق ، وتعبيراً عن متانة الروابط الاخوية بين البلدين ، احتفلت كوريا الديمقراطية فى مايو الماضى باعياد ثورة الخامس والعشرين من مايو ، كما احتفلت بهذه المناسبة فى العام الماضى .

وقد دعت جمهورية كوريا الديمقراطية بهذه المناسبة وفداً من الاتحاد الاشتراكى السودانى لزيارة بيونج يانج وبالفعل ارسل الاتحاد الاشتراكى وفداً بقيادة السيد بدر الدين سليمان ، نائب الامين العام للاتحاد لحضور الاحتفالات .

وفى المجال الاقتصادى ، هناك اتفاقية القرض الكورى للسودان البالغ مليون ومائتين وخمسة وعشرين الف جنيه استرليني وقد زار السودان وفد من الفنيين ورجال الاعمال الكوريين تباحثوا حول تنفيذ بعض المشروعات المتفق عليها فى اطار القرض وهى انشاء ورشة لصيانة الآلات الزراعية وبناء قصر الشباب والاطفال وانشاء مصنع الخزف الصينى ، وقد تمت دراسات اوليه لهذه المشروعات ، حملها الوفد الكورى معه كما ان هناك مشروعات لعقد اتفاقية للاتصال الهاتفى بين البلدين .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية بين جمهورية السودان وجمهورية رومانيا اضطرد نمو العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين ففي مجال العلاقات السياسية ، زار وفد من الاتحاد الاشتراكى السودانى ، بقيادة السيد عز الدين السيد ، أمين لجنة العمال بالاتحاد ، بوخارست فى ديسمبر الماضى ، بغرض هذه الجهود زيارة السيد جعفر محمد نميرى الى رومانيا فى ابريل الماضى ، حيث تم الاتفاق على تدعيم التعاون السياسي بين التنظيمين السياسيين فى السودان ورومانيا ، وعلى انشاء لجنة سياسية مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعه بين البلدين.

وقد أمكن خلال زيارة السيد الرئيس لرومانيا التوقيع على الوثائق التالية :-

١ - بروتوكول قيام اللجنة السودانية الرومانية المشتركة للاقتصاد والتعاون الفني

٢ - الاتفاقية القنصلية .

٣ - مشروع برنامج العمل الثقافى لسنة ٧٣ - ١٩٧٤م

٤ - البلاغ السوداني الروماني المشترك الذى أودع لدي الامم المتحدة.

وهنالك اتفاقية القرض الرومانى للسودان الموقع ١٩٧٢ وبالبالغ خمسة وعشرين مليون جنيه ، يسدد بمنتوجات سودانية خلال ثمانى سنوات ، كما ان هنالك اتفاقية للتبادل الثقافى بين البلدين.

طرأ تحسن ملحوظ علي علاقات البلدين (سودان - المانيا الديمقراطية) فى الآونة الاخيرة ، وترتكز العلاقات الاقتصادية بين البلدين علي القرض الالماني للسودان والبالغ اربعة مليون جنيه ، وقد وافقت حكومة المانيا الديمقراطية مؤخراً على اعتبار ما تبقى من القرض الالمانى (حوالى ٦٥٪ منه) قرضاً تعميرياً عامة تستغله وزارة التخطيط لمقابلة احتياجات الوزارات والمصالح الحكومية فى ميزانيات التنمية الخاصة بها للسنة المالية القادمة ٧٣ /٧٤ ويجرى الان تجديد

بعض البروتوكولات التى تنظم تنفيذ هذه الاتفاقية ، مثل البروتوكول الصحى وبروتوكول التبادل العلمى والثقافى بين البلدين.

أما عند بلغاريا فشهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملحوظاً في هذه الاونة ، وينظم العلاقات التجارية بينهما قرض بلغارى للسودان ، مقداره خمسة مليون جنيه ، وقد وافقت حكومة بلغاريا مؤخراً على اعادة النظر فى المشروعات التى كان الاتفاق قد تم بشأنها في اطار القرض البلغارى ، وينتظر السودان الان مزيداً من التفاصيل التى طلبها من بلغاريا كما تشهد علاقة تشيكو سلوفاكيا بالسودان تقدم واضح ، اما الصدد عن العلاقات الاقتصادية والتجارية فيجرى تنشيطها الان ، وقد وافقت الحكومة التشيكية على منح السودان تسهيلات قرضية فى اطار البروتوكول المعقود بين في سنة ١٩٧٠م ولم يحدد المبلغ بعد ، ولكن الحكومة التشيكية أقترحت زيارة وفد سودانى الى براغ في مايو ١٩٧٣ للاتفاق حول حجم القرض وتوسيع البروتوكولات الخاصة به .

اما عن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين يوغوسلافيا وجمهورية السودان ممتازة ، يدعمها العمل المشترك فى مجال عدم الانحياز ويجرى التشاور على مختلف المستويات لتنسيق مواقف البلدين في المجالات الدولية ، ومؤتمر دول عدم الانحياز ، ومشكلة الشرق الاوسط .

أما فى المجال الاقتصادي فقد ظلت يوغسلافيا تسهم فى مشروعات التنمية بالسودان بنجاح عظيم ، منذ فجر الاستقلال وعقدت معها اتفاقيات مثمرة فى كافة المجالات ، وتجرى حالياً مشاورات بين البلدين للاتفاق على قرض من يوغسلافيا للسودان .

قدم المجر قرضاً للسودان قيمة ٣ر٤١٧ر٠٠٠ جنيه سودانى يستغل جزء منه فى استجلاب معدات للسكة حديد وفى ديسمبر ١٩٧٢م اخطرت السفارة المجرية بالخرطوم ان حكومة السودان ترغب في استجلاب معدات للسكة حديد ، مع ايفاد بعض الخبراء ، وذلك خصماً علي القرض المجرى ، وفى مارس ١٩٧٣م اخطرت السفارة المجرية بمواصفات العربات المطلوبة من قبل هيئة السكة حديد ، كما طلب من السفارة ان تقدم بعطائها لعربات مكيفة بالدرجة الاولى والدرجة الثانية ، وقد وافقت السلطات المجرية على أن يتم تحديد لزمان ومكان مفاوضات تجري بين الطرفين في هذا الشأن وسيأتى أقتراح الزمان والمكان من جانب السلطات السودانية .

لقد شهد عهد حكومة مايو خلال توليه الحكم على السودان منذ ميلادها الاول وحتى الانتفاضة الشعبية هذه عدة انجازات وتوسعاً فى علاقاتها الخارجية مع كل دول العالم لاعلى الدول الاشتراكية فحسب الشئ الذي ساعد على تقدم ملحوظ في تنمية البلاد السياسية والاقتصادية والثقافية الا اننا نعيب عليها في كثرة القروض التى تراكمت عليها واصبحت بصورة غير مباشرة عبئاً يثقل كاهل الاقتصاد السوداني في سداد القروض.

لقد عمل هذا النظام علي تأسيس وتشييد العديد من المؤسسات التى لم تزل تلتمس منها بالمنفعة العامة والتى لاتزال امامنا شاهداً على تلك الانجازات الضخمة .

ايضاً فى خطابه ان يناقش ممثلو شعب وادى النيل كل ما انجز فى هذا المجال وذلك بهدف دفع عجلة التكامل الاقتصادى والسياسى قدماً الى نهايتها العظمى وهى الوحدة بين البلدين باذن الله ومشيئته .

ويعلن الرئيس جعفر محمد نميرى فى هذا المؤتمر الموحد لمجلس شعب وادى النيل ان شعبى الوادى عازمان على الارتقاء والتقدم بمسيرة التكامل الى مدارج اعلى ، وعلى العمل من اجل تطوير وتعميق كل عناصر التكامل ووسائله واساليبه لتحقيق الوحدة التى يؤمن بها الشعبان والتى تؤكدها روابط الاخوة الازلية والمصيرية بينها ، ماضينا وحاضراً ومستقبل واريخياً وثقافه وعقيده وقيما مشتركة ، على دعائم وركائز واسس صلبة لاسبيل للكيد لها او النيل منها وهى فى حماية درع من قلوب سيتين مليوناً من المصريين والسودانيين . وجاء انعقاد هذا المؤتمر الموحد لمجلس شعب وادي النيل خطوة هائلة على طريق التكامل والوحدة بين مصر والسودان ، وتأكيداً بانه لاسبيل لتحقيق وتعميق وتوسيع مجالات التكامل بين البلدين الا تحت مظلة السيادة الشعبية وبقوة الارادة الشعبة ، ومن ثمتشكلت اربع لجان فرعية من مجلس شعب وادى النيل لدراسة خطابى الرئيس محمد نميرى ومحمد انور السادات ، ووضع التوصيات التى تترجم اهداف الرئيسين وبلديهما فى التكامل الى برامج عمل وخطوات تنفيذية ، وانتهت اللجان الاربعة الى التوصيات الاساسية التالية :-

١ / * لجنة الخدمات العامة والموافق :-

أ/ ضم اعضاء سودانيين الى المجالس القومية المتخصصة للتعليم والانتاج وغيرها .

ب / ادماج المجلس القومى ليتعلم العالى بالسودان والمجلس الاعلي للجامعات فى مصر فى بعضها بحيث يشكل منهما مجلس مشترك يرسم سياسة التعليم الجامعى والعالى فى البلدين

جـ / ادماج المجلس القومى للبحوث بالسودان مع اكاديمية البحث العلمى فى مصر فى مجلس واحد يختص برسم سياسة البحث العلمى فى البلدين.

هـ / انشاء مجلس مشترك للتعليم العام للمراحل قبل الجامعة من متخصصين فى كل البلدين.

و / وفى مجال الثقافة والاعلام ، ادماج المجلس الاعلى لرعاية افنون والاداب والعلوم الاجتماعية بمصر مع المجلس القومي لرعاية الفنون والاداب بالسودان فى مجلس واحد .

ع / وفى مجال الحكم المحلى تشكيل لجنة مشتركة لدراسة تربعات الحكم المحلى فى كل من مصر والسودان بهدف التنسيق بينهما

ط / وفى مجال الشئون الصحية يشكل مجلس مشترك للشئون الصحية ضد الحكومتين يتولى دراسة مرافق الخدمات الصحية والمشاركة فى البحوث الطبية اللازمة لحل المشاكل الصحية بمصر والسودان .

ك / فى مجال الشئون الدينية والاوقاف العمل على دعم ميزانية الازهر الشريف ليتمكن من أداء دوره في الدعوة والعمل علي تيسير سبل انتقال الدعاة بين شطرى الوادى .

ولقد كان منطقيا ، بل لقد كان حتمياً ان تكون ثورة ٢٣ يوليو المجيدة والعظيمة الرائدة بقيادة المعلم الخالد جمال عبد الناصر ورفيق كفاحه العظيم الاخ محمد انور السادات كان ضيماً لهذه الثورة الخالدة الا تكون ثورة تستهدف حرية مصر وحدها ، وانما معها بل ولقد كان قبلها حرية واستقلال السودان.

وعلى هذا الدرب ، درب النضال المشترك ، والتاريخ المشترك والمصير المشترك ، عايشنا صور الشباب روابط الاتصال بين مصر والسودان ، وهى حقيه الحقائق فى وجدان وفكر وأمل وعمل الشعبين الشقيقين.

ولقد كانت ثورة الخامس والعشرين من مايو فى السودان رافدا جاء فى موعده لينضم الى التيار الثورى الهادر او الذى تمثله ثورة الثالث والعشرين من يوليو المجيدة ، جاء فى موعده والثورة المصرية رافعة اعلامها ، تحديداً لواقع النكسة العابرة ، جاء فى موعده تأكيداً بان رايات مصر وامجاد مصر تجد السودان دوماً لياندها يقتديها في ساعات الحرج واننا نملك معا ذلك الامتداد الهائل من الشمال على مشارف البحر الابيض ، الي العمق الافريقى داخل القارة العملاقة ، اننا نملك ثراء النيل وخصبه نملك تراث مشترك وتاريخ مشترك متداخل ومتفاعل ثم هو قادر على التأثير فيما حولنا دون ان يكون قيداص على تفاعلنا مع الافريقية

ان السودان ومصر علي موعد بعد النصر العظيم الذى تحقق فى حرب رمضان المجيدة فى ملحمة هائلة هى بدورها معركة عظمى ، واعنى بها معركة التنمية واذا كان التكامل بيننا هو حقيقة نتعالى علي كل السشعارات وبريق الالفاظ والامنيات الكسولة ، والامانى ، فان نتائج هذا الجهد المشترك سوف يكون بالتطبيق فوق تصور المتفائلين مما يعطى ويثمر.

ان السودان الذى يرتبط لكم بالمصير الواحد والهدف الواحد الذى عاش ماضيه وحاضره عمقاً لمصر ، وعاشت مصر ماضيها وحاضرها امتداداً للسودان ، سوف يكونان معا على كل الظروف تماسكا وتلاحماً وتكاملاً.

ان السودان بهم وكلهم ، فى السراء دعما لرخائكم كما انكم دعما لرخائه ، ان السودان بكم ولكم ومعكم شريكاً لنضالكم كما انكم شركاء نضاله ، ان السودان بما يملك هو ملك لمصر وان مصر بما تملك هى ملك السودان ، وان شعب وادى النيل علي درب التكامل سند للامة العربية ، نصير للقارة الافريقية حرب على أعداء الحرية والعدالة وكرامة الانسان .

مجلس شعب وادى النيل :-

سارت خطى التكامل بين مصر والسودان منذ ثورة ١٩٦٩م سيراً دفاقا وامنيا ، بلغ ذروة أمجاده فى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب المصرى والسودانى بالقاهرة فى المدة من ٢٤ الى ٣١ اكتوبر ١٩٧٧م ، وجاء أصدق تعبير عن هذا اللقاء الشعبى فى خطاب الرئيس محمد أنور السادات فى الجلسة الافتتاحية ، حيث خاطب المؤتمر المشترك باسم «مجلس للشعب وادى النيل» وطلب

التكامل بين مصر والسودان
«شعبى وادى النيل»
ابريل ١٩٧٤ م

مقدمة

سجل تاريخ العلاقات بين شطرى الوادى ان انسان المال في مصر وانسان الجنوب فى السودان هو انسان واحد ، يتمتع بذاتية ثقافية متجانسة ، تمثل قاعدة يمكن ان تنطلق منها مسيرة التكامل بين مصر والسودان فى مجال الفكر والثقافة والتعليم وتجد ذلك من العلاقات الاقتصادية والثقافية ، تلك المسرة التي تستهدف تقدم انسان وادى النيل ورفاهيته ، فضلاً عن ذلك فإن استقراء تاريخ مصر والسودان يؤكد انه يستحيل وجود حركة وطنية سودانية فى عداء مع صمر والعكس صحيح - كما انه يصعب استمرار توتر العلاقات بين هدين الشطرين من وادى النيل

الموضوع :-

وجاءت ثورة مايو سنة ١٩٦٩ تؤكد تلك السمات وخصائص التكامل بين انسان الشمال وانسان الجنوب ، وذلك حين وقع قاذدها الرئيس جعفر محمد نميرى مع رئيس جمهورية مصر العربية الرئيس محمد انور السادات «منهاج العمل الساسى والتكامل الاقتصادى» وذلك بمدينة الاسكندرية فى يوم الاثنين ١٩ من محرم سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ١١ من فبراير ١٩٧٤ م .

وقد شرح الرئيس نميرى الاسس والقواعد التى استند اليها هذا التكامل افريد بين مصر والسودان في خطابه التاريخى الذى القاه بمدينة الاسكندرية فى ابريل ١٩٧٤ك م وجاء فيه مايلى :-

الاخ الرئيس أنور السادات :

الاخوة الاشقاء من أبناء مصر العظيمة .

يسعدنى ان اكن اليوم بينكم ، هنا فى وطنى على أرض مصر الشقيقة والتى كانت منذ الازل وستظل الى الابد توأما للسودان مكاناً وسكاناً تاريخياً وقدراً ومعبرا.

اننى هنا ايها الاخوة : فوق ارض صفت للانسان منذ كان الانسان قواعد الحضارة والرقى والتقدم ، أرض اعطاها النيل قدره الاستقرار تعالى بها النيل علي مسببات التفكك ، تماسكت وتوحدت لتكون الكيان الاقدم والاعرق فى تاريخ البشرية.

ولقد كان شرف لجيلنا ان يعايش نضال التحرر من الاستعمار البريطانى ويشارك فيه في مصر وهناك فى السودان ، باعتباره تحرراً لوادى النيل كله ، هكذا كانت ثورة ١٩١٩م المجيدة ، فى مصر تضع حرية السودان فى مقدمة اهدافها ، هكذا كانت انتفاضة ٢٤ العظيمة فى السودان تتجه بالمشاعر والاقل ، بالتضحية بالدم من أجل حرية مصر والسودان فى وقت واحد .

و / فى مجال الشئون الاجتماعية ادماج الهيئات والاجهزة التى تشرف على الرعاية الاجتماعية وعلى العمال فى مجلس واحد .

ق / وفى مجال المرأة تشكيل لجنة مشتركة من السيدات اعضاء مجلس الشعب المصرى والسودانى تنسيق وتنشيط جهود المرأة فيهما.

ك / وفى مجال الاسكان والتعمير : الاتهام بالتخطيط العمرانى والاقليمى فى البلدين والاستعانة بالخبرات والتجارب فى كل منهما.

ض / وفى مجال السياحة : تشجيع تبادل الوفود والافواج السياحية بين البلدين بهدف التعرف على المعالم الحضارية ومظاهر النهضة الحديثة في كلا البلدين .

٢ / * لجنة الانماء والاقتصاد والتكامل :-

١ / فى مجال التعاون الاقتصادى والتخطيط أوصت اللجنة بالعمل علي الاستفادة القصوى فى امكانيات البلدين ومراجعة قوانين الاستثمار فى كل منهما.

٢ / وفى مجال اتبادل الاقتصادى اوصت اللجنة بانشاء منطقة متكاملة عند اى حدود مشتركة بين البلدين تطبيق فيها كافة جميع التكامل بالنسبة للمعاملات بين السكان ، على ان تجرى الدراسة اللازمة لوضع هذه التوصية موضع التنفيذ فى زقرب وقت ممكن ، واقترحت البدء بهذه التجربة فى منطقة «حلفا / اللال» لتصبح نموذجاً يتحذى فيما بعد فى أى مناطق اخرى مشتركة على الحدود.

٣ / العمل على التكامل فى مجال التجارة بين مصر والسودان ، والغاء كافة القيود الادارية المتعلقة بالتجارة الخارجية بين البلدين

٤ / فى مجال الصناعة العمل على سرعة تنفيذ المشروعات التى تشجع السشركات المصرية والسودانية على مزيد من الانتاج .

١ / على صعيد الساحة العربية أوصت اللجنة بضرورة الربط والتنسيق بين نشاط المنظمات العربية القائمة سواء فى أطار جامعة الدول العربية أو أطار منظمات عربية أخرى وبين نشاط لجنتى الشئون الخارجية بمجلس الشعب فى مصر والسودان.

٢ / تويد اللجنة تأييداً مطلقاً الجهد الدبلوماسى الكبير الذى تضطلع به جمهورية مصر العربية من اجل السلام ، وتؤكد فى نفس الوقت ان انهاء حالة الحرب مع اسراذيل لايتوقف على الانسحاب وحدة وانما هو مرهون بتسوية القضية الفلسطينية تسوية سياسية .

٣ / ضرورة العمل على تعميق التعاون العربى الافريقى بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، مع ضرورة المشاركة الفعالة لشعبى مصر والسودان فى معركة التحرير الكبرى بالجنوب الافريقى ، وكذلك تنبه الى خطورة الموقف فى القرن الافريقى .

٤ / وعلى صعيد الساحة الدولية :-

الاستمرار فى انتهاج سياسة دولية متوازنة وتجنب الدخول فى صراعات دولية ، مع تأكيد السلام

واستبابة ، والسعى الي خلق نظام اقتصادى دولي أكثر عدالة للشعوب النامية .

٤ / * لجنة التشريع :-

١ / تطوير المؤسسات والاجهزة المشتركة للتكامل بين البلدين.

٢ / توحيد أسس النظام القانونى لنشاط السلطة التشريعية فى البلدين.

٣ / توحيد المبادئ العامة للقوانين الرئيسية.

٤ / مراجعة الاس العامة للنظام القانونى للسلطة القضائية

٥ / تنظيم مهنة المحاماة وتيسير مباشر تها .

٦ / توحيد وتيسير الدراسة القانونية .

لقد حددت تلك التوصيات التي صدرت عن الاجتماع الاول لمجلس شعب وادى النيل المعالم الاربعة الرئيسية التالية على طريق التكامل والوحدة بين مصر والسودان :

اولاً : ان العبين السودانى والمصرى يحملان امانة ومسئولية اهداف عظيمة للحاضر والمستقبل ، بذورها النضال الطويل والشاق الذي ارتفعت معه على المسيرة العظمي للامة العربية رايات الحرية والوحدة ، وأن هذين الشعبين يعملان من ايمانهما علي تحقيق امل الامة العربية من وحدة اقطارها.

ثانياً : ان كلا من الشعبين جزء من الكيان العربى والافريقى ،وهما يعملان على تحقيق الوحدة بينهما وبين الكيان الذى ينتميان اليه .

ثالثاً: انه لاسبيل لتحقيق التعميق والتوسع لمجالات التكامل بين البلدين الا تحت مظلة السيادة الشعبية بقوة الارادة الشعبية ، وفى اطار سيادة القانون الذى يمنح الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تبذلها مؤسسات البلدين واجهزتها المشتركة العاملة فى سبيل التكامل والوحدة القوة الدافعة الملزمة المستمدة من الارادة الشعبية للجماهير فى البلدين القوة التى تكفل لهذه المؤسسات والاجهزة المشتركة ان تندفع الى الوحدة بين الشسعبين كخطوة اساسية وصاعدة فى طريق وحدة كل شعوب الامة العربية .

رابعاً :- ان هذه الارادة الحرة للجماهير التى يعبر عنها ممثلوها الشرعيون فى مصر والسودان هى التى تضمن ضماناً اكيداً التحرك بخطوات واسعة ورشيده ثابه وواقعه فى الطريق الوحدوى الطويل بتأييد وعزم وتحت رقابة ممثلى شعب وادي النيل.

في سبتمبر من عام ١٩٧٥ م بلغ الحماس بعدد من الضباط .

وهو حماس صعد برؤى القيادات الطائفية وقيادات الاخوان المسلمين - بلغ بهم الحماس ان حسموا امرهم وقرروا القيام بانقلاب ، فقد قيل لهم وأقنعوا بأن ليس هناك بعد الآن من مبرر لاستمرار نميرى فى السلطة بعد أن أستنفذ مهمته فى ضرب وتصفية اليسار ، وأنه قد حان فى نظرهم ميقات توليهم مهام المرحلة التالية بأنفسهم ، وكان علي رأس هؤلاء بمثابة حسن حسين الذى قام وتنفيذاً لهذه القناعة بانقلاب سبتمبر ١٩٧٥ م.

ولعل تحرى اهداف الانقلاب وما كان سيعلنه ويطبقه من إجراءات يكشف صحة ما قلناه .

«والواقع أن البيان الأساسى للمقدم حسن حسين كان عبارة عن اعلان الانقلاب ثم قرارين عسكريين أخرين ، أما اولهما فهو التشكيل الوزاري الجديد برئاسة الدكتور حسن الترابى .. ووزارة الدفاع للملازم عبد الرحمن شامبى الذى كان عضواً نشطاً فى حزب الاخوان ، وتعيين السيد عون الشريف وزيراً للاعلام ودفع الله الحاج يوسف وزيراً للخارجية» (١) (مقالات العاصفة والجذور - المقالة التاسعة) ، ويلاحظ ان جميع هؤلاء كانوا من المؤسسين لجماعة الأخوان المسلمين فى السودان.

«أما القرار العسكرى الثانى فقد تضمن إغلاق البارات والملاهي وحل الإتحاد الاشتراكى السودانى وانشاء تنظيم جديد باسم لواء السودان الاسلامى ... وتغيير اسم البلاد الى جمهورية السودان الاسلامية الديمقراطية الشعبية».

ولعل صلة إنقلاب حسن حسين بالأخوان تتضح من بيانهم الذى نشر بلندن ١٩٧٥/١٢/٧م «وصف فيه المقدم حسن حسين (بالمجاهد البطل) ودعا كل الإخوان فى السودان لاقامة صلاة الغائب علي روح الشهيد الذى أفتدي نفسه من أجل كرامة المسلمين).

وبالرغم من أن نميرى التقط المعنى الخفى لهذا الانقلاب إلا أن تحالف نظامه وقواه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما كانت تسمح بالاستجابة لمثل هذا الوحى الخفى ذلك أن الايحاء الذي ظل يرسب فى ذهن نميرى ان معارضته السياسية لم يعد لديها الا سلاح التوجه الاسلامى للاطاحة به .

وفور القضاء على الانقلاب اجتمعت قوى النظام السياسية المتحالفة المتمثلة فى مجلس الشعب القومى ومجلس الشعب الاقليمى لجنوب السودان وكل وزراء النظام والقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى وحكومة الاقليم الجنوبى وكل مفكرى النظام إجتمعوا في سرعة مخيفة لم تتعد الايام ورفعوا أصواتهم بأن لابد من تعديل الدستور لاسكات أصوات المعارضة باتاحة كل ممكنات القمع القانونية وغير القانونية تحت تصرف أجهزة القهر ، وكان كل شئ قد دبر من قبل أجهزة الاعلام والاتحاد الاشتراكى ورئاسة القضاء والنائب العام والأمن ، فإذا بالتعديلات تصدر معبرة عن هذا

التجمع اصدق تعبير ، فالجميع كانوا يستندون فى وجودهم وسلطتهم وفى الفرص التى اتيحت لهم على جعفر نميرى وأصبحت المحافظة علي نميرى ونظامه تعنى المحافظة عليهم ، والابقاء على ارواحهم وحياتهم وفرصهم في السلطة والثواء والنفوذ .

ولهذا جاء رد فعلهم مطابقاً لتوجهات النظام وتحالفاته بأن يعدل الدستور لتحقيق قدر من الأمن للنظام ويمكن تلخيص تعديلاتهم واسبابها كما طرحوها كالاتى :-

أولاً : لما كانت المادة السابقة بقانون الاجراءات الجنائية والتي تتيح الاعتقال التحفظى قد تعرضت لطعن دستورى أمام المحكمة العليا وقد تحرج موقف عملاء النظام من القضاة إزاء قوة دليل عدم دستوريتها ، ولما كان الاعتقال التحفظى سلاحاً نافذاً فى يد السلطة يجب ان يصان من الإلغاء والتهجم بواسطة المعارضة فإنه يجب تعديل الدستور فى مواده من (٤١) الى (٦٦) لكى يمكن المشرع العادى من إصدار قانون جديد للاعتقال التحفظى يكون محصناً من أى طعن دستورى باعتبار أن الاعتقال قد نص عليه فى صلب الدستور.

ثانياً: ولما كان من الواجب كفالة كل السلطات لرئيس الجمهورية وإطلاق يده بتمكينه من إصدار أوامر جمهورية تكون لها قوة القانون فى المجال السياسى أو الاقتصادى او الادارى أو الاجتماعى وبحيث تكون قراراته محصنة ضد أى طعن في دستوريتها أو قانونيتها حتى لايتاح مجال أو حجة لوقف تنفيذها ، فإنه يجب أن تطلق يد رئيس الجمهورية دون حدود بتعديل المواد ٨١ ، ٨٢ من الدستور والتى كانت تقرأ : م ٨١ «رئيس الجمهورية مسئول عن صون الدستور واستقلال الوطن وسلامة اراضيه وعن كيان الدولة ويكفل حسن سير السلطات العامة).

م ٨٢ «رئيس الجمهورية هو رمز الوحدة الوطنية والسيادة ويمثل الارادة الشعبية ويتولي مسئولية حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب الشعب ودعم تضامن قوى الشعب العاملة وتحقيق الحرية والعدل والرفاهية» .

لقد رأى المجتمعون أن يكون رئيس السلطة التنفيذية وأنه القائد الاعلى لقوات الشعب المسلحة والمسئول عن القضاء ، وان له كل الحق فى إصدار قرارات فى المجالات التى تناولتها المواد أعلاه ، قد رأى المجتمعون أن كل ذلك ليس كافياً لرئيس الجمهورية لضمان تنفيذ قراراته وأوامره بل لابد أن يضاف الى المادتين المذكورتين النص الاتي :-

«وله فى ذلك أن يتخذ من الاجراءات وأن يصدر من القرارات ومايراه مناسباً وتكون قراراته في هذا الشأن ملزمة ونافذة وفق أحكامها».

وبعد صدور هذا التعديل علق نميرى فى أحد خطبه - شفاهة - بأن قال : (ألا تعلمون أن لدى سلطات دستورية تخولنى إصدار أمر بقتل فلان أو علان دون أن يستطيع أحد أن يحتج أو يعترض على تنفيذ الأمر فوراً) . ؟؟!!...

ثالثاً : لما كان المجتمعون يرون أن المحاكم العادية بل والمحاكم العسكرية غير كافية لردع

قوي الشعب العاملة. وقد قرر القانون أنه لاتجوز ممارسة الحقوق السياسية الا بموافقة وإذن من الاتحاد الاشتراكي والذي له حق حرمان أى شخص منها فى الحالات التى ذكرها القانون والتى لامعنى لذكرها لأن القانون قرر بأن قرار الاتحاد الاشتراكى بالحرمان لايجوز التعقيب عليه بل ان التحايل عليه جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن والغرامة .

بالرغم من أن دستور ١٩٧٣ م أقام هيئة قضائية واحدة يناط بها شئون القضاء الا أنه واستلهاماً لتوجهات نميرى وإنفراده بالسلطة وهيمنته على كافة السلطات الأخرى فإن الدستور أخضع الهيئة القضائية لرئيس الجمهورية وخاصة في التعيين والفصل بالنسبة للقضاة الذين يمثلون مراكز متقدمة فى هذه الهيئة ، ورغم ذلك فقد قيل بأنها هيئة مستقلة دستورياً ولكن نظاماً قمعياً يقوم على إطلاق يد سلطات القمع وأجهزة الأمن والمخابرات فى رقاب الناس لايمكن أن يقبل بوجود هيئة قضائية مستقلة ومقتدرة او قادرة علي صيانةحقوق المواطنين ، ولهذا ظل نميرى يخرب هذه الهيئة ويمزق رصالها ويستهين برجالها حتى أوشك علي تصفيتها نهائياً كجهاز مستقل يمكن ان يعد ضمانة للمواطنين فى ممارسة حقوقهم الدستورية او حرياتهم الاساسية.

لقد شاهدنا تعديل ١٩٧٥ م للدستور والذى أعطى لنميرى حق تكوين محاكم ، كما يشاء خارج الهيئة القضائية ، بل وحق تحديد اجراءاتها وقد صدر تعديل آخر لقانون أمن الدولة فى ١٣ /١١/ ١٩٧٥ م بموجبه أصبح يحق لرئيس الجمهورية تشكيل محاكم لامن الدولة لمحاكمة أى شخص سواء تحت قانون أمن الدولة أو تحت قانون العقوبات او قانون القوات المسلحة الأمر الذي انهى تماماً استقلال الهيئة القضائية .

إذلم يعد النظام مضطراً للالتجاء اليها فى محاكمة من يود محاكمتهم فقد أصبح من حق رئيس الجمهورية تكوين محاكمة الخاصة كما يشاء ،ممن يشاء وبالاجراءات وطرق الاستئناف التى يحددها

تمرد أكوبو (١٩٧٥)

أصبح الثالث من أكتوبر منذ عام ١٩٧٢م يوم الوحدة الوطنية يحتفل به فى سائر أنحاء القطر ، وبوجه خاص من الاقليم الجنوبى ، وقد أقيم إحتفال به فى عام ١٩٧٥م بمدينة واو عاصمة بحر الغزال وشهده . حشد من الشخصيات البارزة وكبار موظفى الدولة والدبلوماسيين الذين وصلوا الى واو فى أول مارس ، ووصل اليها ايضا رئيس الجمهورية ونائبه الاول اللواء محمد الباقر احمد ، كما وصل من ليبيا العقيد معمر القذافى ، وكان الجو السائد فى المدينة جو بهجة وإحتفال بعودة السلام وانتهاء الحرب الاهلية.

وفجأة توترت الاعصاب وران على النفوس قلق وحزن وخوف ، مما أعاد الى الذاكرة أحداث الثالث من مارس ١٩٧٣م عند الذكرى الاولى للوفاق الوطنى ، حين أغتيل السفير الامريكى ونائبه ودبلوماسى آخر ، بعد ان احتجزوا فى السفارة السعودية بالخرطوم ، وكان مبعث ذلك التوتر والقلق فى مدينة واو ، وقوع تمرد في أكوبو فى الثانى من مارس قام به بعض الضباط والجنود المستوعبين في الحامية هناك حين اعتدوا في فجر ذلك اليوم على زملائهم من رجال القوات وهم نائمون بالقرب من المعسكر ، فقتل سبعة من الجنود الشماليين فى الحال ، وخرج كثيرون آخرون.وفر معظم النازحين فى اضطراب إلى جهات مختلفة من المدينة وضواحيها .

ونسبة لجهلهم بجغرافية المكان ، اتجهوا نحو الناصر شمالاً ، وهى تبعد خمسة وسبعين كيلو متراً ، بدلاً من الاتجاه إلى اثيوبيا على مسيرة تقل عن ميل واحد .

كان ضحايا الهجوم جزءاً من سرية الكتيبة (١١٦) وصلت من ملكال قبل نحو اسبوعين ، منقولة إلى أكوبو فى نطاق عملية الدمج . أما معظم الجنود فى معسكر أكوبو من رجال الأنانيا فقد نقل إليهم حديثاً قليل من زملائهم فى ملكال ، فبلغوها فى نفس موعد وصول قائد الحامية الجديد العقيد أبيل شول الذى كان من جنود القوات القديمة رغم أنه جنوبى.

وعند سماعه لأصوات الرصاص منبعثة من المعسكرات تأهب للذهاب إليها ، فنصحه النقيب فيليب دوك بألا يفعل ولكنه لم ينصع لنصحه لأنه كان ضابطاً شديد الإلتزام بالانضباط ، فأرتدى زيه العسكرى وسار إلى المعسكرات وهناك انهمر الرصاص عليه فقتل ، كما جرح النقيب فيليب برصاصة في رأسه ، نجا منها بأعجوبة ولكنه أصيب بإرتجاج فى المخ .

وأحتل المتمردون المعسكرات لفترة خمسة أيام وكان بين الجنود من إتخذ من هذا الحادث موقفاً سلبياً وإنضم بعضهم الى الشرطة وقوات السجن فى ولاء منهم للحكومة ، تحت قيادة ملازم الشرطة المستوعب كلمنت كول جوك ، وكان قد قام بالتمرد ثمانية جنود ممن نقلوا قبل اسابيع قليلة من سلاح الاشارة بملكال يقودهم العريف جيمز بول ، واشترك معهم ضابطان هما الرائد جيمز او يانق ، الذى كان قائداً ثانياً بالانابة للعقيد ابيل شول ، والملازم بنسون كور الذى كان يعتبر رجلاً مريضاً ،

ولما احسا بانقلاب الامر عليهما ، تسللا مع أحد عشر جندياً عبر الحدود الى اتيوبيا .

وعند بلوغ نبأ التمرد ومقتل العقيد ابيل شول الى واو ، عقد العسكريون من رجال الحكومة ، وهم الرئيس نميرى والنائب الاول محمد الباقر أحمد ، واللواء جوزيف لاقو قائد القيادة الجنوبية اجتماعاً لتحديد الخطوة التى يجدر بهم إتخاذها .وأمروا الجيش فى الخرطوم بما يلزم عليه ان يفعل لوقف المزيد من التدهور ، واشتملت هذه التعليمات أيضاً على تحريك قوات فى الحال من ملكال الى أكوبو وتعبئة قوة سلاح الطيران فى الخرطوم للقضاء على التمرد ، ارسل ابيل الير مورس شول الذى كان يعمل وزيراً للإدارة الاقليمية الى ملكال لمعالجة الموقف مع بيتر جاتكوث محافظ مديرية اعالى النيل ورافقه أثنان من كبار الضباط هما العميد محمد يحيى والعقيد بول صاموئيل من الشرطة ، ويقول ابيل الير انه لم يكن له علم بالتعليمات السرية الصادرة عن قيادة الجيش الى العميد محمد يحيى ، وفى الخامس من مارس وصل ابيل الير الى ملكال حيث وجد احدى عشرة طائرة من قاذفات القنابل التابعة لسلاح الطيران رابضة فى المطار ، وهى تستعد لشن غاراتها على أكوبو ، وكانت هناك طائرة أخرى قد تحطمت قرب المطار .

ويقول ابيل الير :بعد ان اطلعنى مورس وبيتر فى اختصار عن الموقف قررت ان أوقف اى تحرك للهجوم على أكوبو .وصدرت أوامر للعقيد عبد الله الياس الذى حرك قواته من ملكال فى طريقه الى اكوبو لسحق التمرد بالا يتقدم ، كما امر قادة قاذفات القنابل بالبقاء فى اماكنهم للانتفاع منهم اذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

وكان الجو فى ملكال متوتراً والمواطنون ينتظرون جولة ثانية لتمرد دموى مسلح بعد عشرين عاماً من وقوع التمرد الاول ، وغادر مورس وبيتر ملكال على متن طائرة عمودية الى أكوبو فى السادس من مارس .واستقبلهم عند وصولهم قوات الشرطة والسجون ، وبدأوا معهم جولة من المشاورات والاجتماعات ، وكانت القوة المتمردة لم تزل تسيطر على المعسكرات ، ولم يكن من الحكمة فى شئ ذهابهم اليها حينذاك ، وأنضم بعض الجنود الى قوات الشرطة والسجون الموالية ، وكانت هناك بادرة حسنة للسيطرة على الموقف .

وعاد مورس وبيتر جاتكوث فى نفس اليوم الى ملكال ، تاركين مابيل ليجرى إتصالات ومحادثات مع القوة المتمردة ، وظل يبذل الجهد فى محادثاته ، حتى أبدت القوة كلها استعدادها للاستسلام لقيادته ، ولكنها طالبت بالا تحضر سرية العقيد عبد الله الياس الى المدينة خوفاً من ان تثأر لزملائها المقتولين

وفى الثامن من مارس قام اللواء جوزيف لاقو ومورس وبيتر وابيل الير الى أكوبو ، وتوقفوا فى معسكر العقيد عبد الله الذى أفادهم بما يشير الى هدوء الموقف فى أكوبو ، ثم واصلوا رحلتهم حتى هبطوا قرب الثكنات والتقوا بلجنة أمن المركز ، وحصلوا علي معلومات من مابيل عن جهوده ، وخاطبوا الجماهير ثم القوات ، وقد استنكر ابيل الير فى خطابه ماحدث وطلب من الجنود ان يلتزموا

بمبادئ الانضباط والشرف.

وقد تمكن مابيل من السيطرة علي القوات ،وسحب بعض الجنود المتمردين الذين كانوا يحرسون القنطرة الواقعة على طريق أكوبو - ملكال ، واعاد الاسلحة والذخائر الى المخازن.

ولما استتب الأمر تماماً فى حامية أكوبو ، تم القبض على المتمردين .وقدم ذوو النشاط الملحوظ منهم الى محاكم عسكرية فأدين بعضهم ، وصدرت ضدهم أحكام مختلفة منها الاعدام ، وحوكم من هربوا الى اثيوبيا غيابياً .ولم يثبت على الملازم بنسون كور أنه كان مسئولاً عن تصرفاتهم بسبب اضطراباته العقلية فبرئ ، أما العريف جيمر بول قائد التمرد فقد ادانته المحكمة وحكمت عليه بالاعدام ، ولكن هذا الحكم بالطبع لم ينفذ عليه بسبب غيبته ، وقد انضم فى عام ١٩٨٤م إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان ، ولكنه حوكم فيها لأسباب أخرى وأعدم ايجازياً .

إن موت الفقيد شول حال دون معرفة أسباب التمرد ، ولكن بعض المتمردين ذكروا انه كان قد عهد بمسئولية حراسة السلاح والذخيرة إلى جنود القوات القديمة فى الكتيبة (١١٩) الذين وصلوا الى أكوبو من ملكال قبل أيام قليلة من التمرد ، فحسب المتمردون هذا التصرف دليلاً علي خطة مرسومة للإعتداء على الجنود المستوعبين ، وذكر بعضهم ان أبيل شول كان يقسو في مناسبات كثيرة على القوات المستوعبة ويعاملها بصرامة ، كما زعم آخرون انه هدد باحضار القوات القديمة قريباً من الشمال لغرض الانضباط ، وقد فسرت قيادته للحامية المؤلف أكثرها من المستوعبين ،رغم أنه جنوبى كدليل على آخر خطة تدبر فى غير مصلحتهم لأنه من القوات القديمة .. وقد كان العقيد شول رغم حسن نواياه ضابطاً حازماً متصلباً ، ويبدو ان تقديره للموقف كان ضعيفاً ، وربما كانت هناك عوامل أخرى أدت الى التمرد ، من بينها المناخ المفعم بعدم الرضا الذى اشرنا اليه من قبل ، ولا يفوتنا ان نذكر ايضاً ان القوات المستوعبة كانت جماعات مسّيسة كثيرة الشكوك في القوات القديمة، سريعة الاصغاء للشائعات ومروجيها.

وقد ارسل المتمردون بعد قيام تمرد أكوبو رسائل إلى الحاميات الأخرى يزعمون فيها ان القوات الشمالية كانت تجرد المستوعبين من السلاح ، وناشدوها التعاون معهم ، وقد نشرت هذه الرسائل علي نطاق واسع ، ولعل القوات المستوعبة فى ملكال كانت قد أخطرت بساعة الصفر للتمرد .

ولما كان العريف جيمز بول قد نقل الى أكوبو من ملكال ، فلعله كان فيها اخرون يشاركونه فى الرأى ويتعاطفون معه ولكن الفرصة لم تواتهم للاحتذاء به .

ولاشك فى أنه لو كانت أكوبو قد تعرضت لقصف من الجو والبر لاشعل ذلك سلسلة من حلقات التمرد والهرب بين المستوعبين فى كل أنحاء الاقليم الجنوبى ، مما يعنى نسف التسوية السلمية ، ولكن هذا السوء أمكن تجنبه بفضل الأسلوب الذى أتبع فى معالجة الحادث ، فالقوات المستوعبة لايمكن التعامل معها بقبضة حديدية من النظام ، بسبب الظروف التى كانت تحيط بها ، والمشاكل الموضوعية التى تواجه الدمج والشكوك التى تسيطر عليها .

العلاقات السودانيه الاثيوبيه فى العهد المايوى

اثيوبيا هى الجار الثالث الذى قد يفيد ان نشير الى علاقتنا معها ، وكشأن السودان فى علاقاته مع غيرها فقد شهدت العلاقات الاثيوبية السودانية منعرجات طيلة عهد ثورة مايو تكتسب اثيوبيا ، أكثر جارات السودان ، أهمية خاصة نسبة لأن البلدين يشتركان فى أطول حدود بين الجيران .

عرف السودان على عهد مايو وما قبل عهد مايو أنماطاً من السياسيين لاينظرون الى العلاقات مع الاخرين بهذا المنظار لا لسبب الا لتحكم النزوات الشخصية ، او التوجه الايديولوجى ومع بداية ثورة مايو قاد موقف المجابهة الى ان تحتضن اثيوبيا هيلاسلاسى المعرضة السودانية (الانصار والشريف الهندى) علانية ، وكان هذا بجانب احتضان اللاجئين من جنوب السودان ، وبعد احداث الجزيرة ابا وقع فى يد السلطات السودانية الكثير من الوثائق التى تشير للتعاون بين قوى المعارضة والنظام الاثيوبى ، وكانت واحدة من هذه الوثائق للخطاب الذي ارسله كتيما أفرو وزير خارجية اثيوبيا آنذاك للشريف حسين حول نقل بعض الاسلحة عبر اثيوبيا الى السودان ، أن أهم الانجازات الدبلوماسية والتى كانت نتاجاً مباشراً لاسلوب السودان الجديد في التعامل مع اثيوبيا هو الاتفاق النهائي حول نزاع الحدود ، وتعود هذه المشكلة الى القرن الماضى الى الاتفاقيات التى عقدتها الدول الاستعمارية حول الحدود مع حكام اثيوبيا وهكذا بحلول يوم الخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ م خلف البلدان هذه المشكلة التى عكرت صفو العلاقات الثنائية حقبة من الزمان وراء ظهريهما وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد مضى خمسة أشهر فقط على اتفاق اديس ابابا حول جنوب السودان ، وقد جاء أتفاق الحدود أطار اتفاق شامل يهدف الى تأسيس العلاقات عبر تعاون وظيفى مخطط لخدمة مصالح البلدين وفى هذا الاطار تم الاتفاق علي تحسين النقل البرى بين البلدين بمد طريق المتمة القلابات لربط شبكة الطرق الاثيوبية والتى تمتد الى كينيا كجزء من الطريق الرئيسى الافريقى (ممباسا - لاغوس) . كما تم الاتفاق على تحسين المواصلات اللاسلكية بمد خط المايكروويف من سنار الي اثيوبيا ، وتطورت تجارة الترانزيت واستخدام ميناء مصوع كميناء معاون لبورتسودان ، لقد ظلت هذه الاتفاقيات هى التى تحكم مسار التعاون بين البلدين لسنوات عديدة وحتى بعد سقوط حكومة الامبراطور هيلاسلاسى وتدهورت العلاقات بين البلدين فى النصف الثانى من السبعينات بعد أن تصاعدت حدة النزاع بين الثوار الاريتريين والنظام الجديد من جهة وبين النظام الجديد وبعض قوى النظام القديم من جهة أخرى خاصة فى اقليم التقراى ، وقد اتهمت أثيوبيا السودان بتقديم العون للاطراف المعارضة - وسرعان ما بدأت أثيوبيا في تقديم العون مرة أخرى للمعارضة الشمالية (الصادق المهدى) قبيل المصالحة ، وقد ظلت الجبهة الجنوبية جبهة هادئة بالرغم من كل محاولات التأثير عليها فقد كان الجنوبيون بالرغم من خلافاتهم الداخلية قانعين بالاطار الجديد للحكم الاقليمى .

العلاقات ظلت باقيه متوتره ، وقد سعى كثيرا رئيس جهاز الامن القومى عمر محمد الطيب والسفير السودانى في اديس ابابا ميرغنى سليمان والسفير الاثيوبي في الخرطوم يلما تارسا في محاولات لتضييق شدة الخلاف ، ومن الجانب الاخر مضى النميرى لتحويل الخلاف السودانى - الاثيوبى الى خلاف شخصى بالاضافة الى ما كان يسميه (مجنون ليبيا) أخذ يضيف الى قائمة الاهانات الرئاسية (منقستو القرصان) وأخذت هذه الاهانات الرئاسية تقف حجر عثرة في طريق جهود مساعديه وأعوانه بل أصبح دورهم عسيراً. وعلى صعيد آخر تقول أن الدبلوماسية تفترض ابتعاد الرؤساء عن مسرح المجابهات الدبلوماسية محتفظين برشدهم ووقارهم - وقد شجع النميري كثيراً على الصبر فى هذا الطريق بعض السياسيين الذين ظلوا ينطلقون من موقع نعراتهم الشخصية ضد اثيوبيا او الإلتزام بما حسبوه موقفاً عربياً ضدها.

وللامانة والتاريخ نستعرض لكم هذا البيان الذى قدمه د . منصور خالد (وزير الخارجية السودانى) لمجلس الشعب ١٩٧٧ - ويقول :-

«حول سياسة السودان الخارجية وتحدثت فيه ، فيما تحدثت » عن علاقة السودان باثيوبيا وايماننا بان الحل السياسى لا العسكرى للقضية الاريترية والذى يتاح فيه للاريتريين حق تقرير الوضع الذى يريدون عبر المفاوضة ، وأثار ذلك ثائرة أحد الاعضاء (الثوريين) بسبب أولهما أشارتى لاثيوبيا في الوقت الذى كان يسميها الرئيس نميرى بالحبشة وثانيهما حديثى عن الحل السلمى عبر المفاوضات في الوقت الذى كان يتحدث فيه الرئيس عن استقلال اريتريا - ونقول ان السبب الرئيسى في تدهور العلاقات السودانية الاثيوبية هو مشاحنات الرؤوساء .

تسلم السادات مقاليد الحكم في مصر وأثره علي نظام مايو

لعل أخطر مؤثر خارجى على نميرى فى هذه الفترة تمثل فى صعود السادات الى مركز البطولة وانحرافه بالحكم في مصر الى حكم عميل للأمريكان ، ويبدأ مهادنته لاسرائيل ويرفعه شعارات السلطة المؤمنة .

وقد صاحب ما يجرى فى مصر أن توثقت العلاقات الشخصية بين نميرى والسادات والذى قاد نميرى لفتح الباب للأمريكان ، وكان من الطبيعى أن يبدأ نميرى فى البحث عن فكر مغاير لفكر اليسار وعن أيدلوجية تهدف الى تصفية توجهات وإجراءات اليسار الاقتصادية والاجتماعية.

لقد بدأت شخصية السادات تتسلط على نميرى بشكل لامثيل له فى علاقات رؤوساء الدول ، فقد أقنع نميرى بحديث الذكريات المطولة عن بطولات شبابه الباكر ، وعن صدوره عن قناعة بأن السودانيين والمصريين أبناء رحم واحدوهم أهل وعشيرة واحدة وبطريقته السحرية فى إظهار تعامله كتعامل أخ وأب حادب عل شقيقه الاصغر ساعياً لرفعه الي مصاف البطولة والمجد الذي بلغة هو ، مقنعاً إياه بأنه يصدر عن قناعات راسخة وايمان عميق بشعب وادي النيل ومصلحته ، وأنه ليس بسياسى يتوخى الشهرة بل يسعي الى الأهداف العميقة ويكسر أضخم الحواجز التاريخية ويقتحم المحظورات والمحاذير لقد أقنع نميرى بأنه (رجل سبق عصر .. وكنت أخشى أن يطوله الزمن اللئيم ... فهو مقيم إنجازه بعيداً عن ملابسات الظروف ، فينال منه النفاق أو الحقد او الغباء ما يمكن ان ، ينال عظماء الرجال...) (١) (كتاب السادات المبادئ والمواقف تأليف جعفر نميرى ص ٢٣ ، ٢٤).

وتتسرب الكلمات من نميرى كاشفة نفورها (الغريب فى علاقتى بأنور السادات أنها لم تكن علاقات زمالة ولاحتى صداقة ، وإنما هى علاقات قرابة فيها كل مايميز علاقات القربى ويتميز بها الاصدقاء).

«وكان السادات واسرته دموعاً فى إنتظارى يوم زرته فى الأسكندرية بعد محاولة الغزو الليبى للسودان سنة ١٩٧٦م عانقنى وهو يبكى ، بكاء الرجال الذى يهز الرجال».

«وبعد أحداث يوليو ١٩٧١ م .. حاول السوفيت ان يضغطوا بالسادات على الخرطوم فرفض» وحقيقة هذه الواقعة أن السفير السوفيتى بمصر قابل السادات ملتمساً اليه ان يتدخل عند نميرى لوقف إعدام عبد الخالق والشفيع فوعده السادات خيراً وأنه سيجرى اتصالاً تلفونياً بنميرى وقد فعل ، وفى المكالمة الهاتفية كان السادات منشرحاً وحكى لنميرى باتصال السفير السوفيتى والتماسه وفي نهاية المكالمة ، قال السادات لنميرى أقطع رقابهم وهو يقهقه بصوت نشوان فشحن نميرى بشحنة سوداء أدت الى أنه وفور نهاية المكالمة أن أمر باعدام الجميع» (٢) (المرجع السابق ص١٢٧) .

لقد بلغ تأثير السادات علي نميرى أن مقتل السادات اصابه بخبل ظاهر ، فهو يعد لحضور

التشييع رغم تحذير الأمن ويعد بأن يرتدى الجميع الملابس القومية السودانية ويبرر ذلك فى كتابه عن السادات بقوله (٣) (حتى نكون مميزين غيرنا فى الجنازة) ، ويعبر بصدق حقيقى عندما يصر على أن يرتدى جوزيف لاقو الزى القومى بقوله: «حتى هو خصوصاً هو ، حتى اذا اطلعت النيران علينا ، نكون كشهداء ممثلين للسودان كله شماله وجنوبه» ؟؟!!

ووضع جوزيف لاقو فى موضع لايسحد عليه ، ذلك أن المؤكد أنه لم يكن يرغب أن يكون وادى النيل كقربان نميرى للسادات ، وقد بدأ السادات يمثل على نميرى دور الصديق الاوحد فى اللمات .

وبعدها بقليل يتعلم نميرى فى مايو ١٩٧١ م أول دروسه الاساسية من السادات ألا يعير المؤسسات السياسية أهمية طالما أنت الذى أقمتها من قمة السلطة ويلخص السادات حكمته : (لو كان يقصد التنظيم السياسى - يتحرك بهم لتحركوا به..) (٤) (المرجع السابق ٤٨) .

إ ن الاهم / هو أن يعى درس عبد الناصر الذى ألقاه عليه السادات وحفره فى اعماق وعى نميرى ان ليست هناك اهمية لمثل هذه المؤسسات إذ تمكن الزعيم من أن لايكون هو المؤسسة الاكثر تأثيراً ، مؤسسة التخاطب المباشر مع الجماهير) وتعلم نميرى دروس عدة بعد ذلك من السادات ، اخلق مؤسسات تزعم بها الشرعية للنظام وسيعطيك حتى أولئك الذين يزعمون أنهم يرددون تحكيم الوحى الالهى : وهى شرعية لها الولاء حتى من جماعة الاخوان المسلمين ، والذى يفترض نظرياً أنها ترفض وراثة الملك وتنادى بالبيعة ومع ذلك فقد أعلن المرشد العام للجماعة ، الشيخ حسن الهضيبى قبل شهور من الاطاحة بالملك انه تشرف بزيارة كريمة لملك كريم ..) (٤)

(المرجع السابق ص (٥٣) ، وأقنعه السادات بأن عبد الناصر نفسه (لم يكن لديه لا الزمن ولا القدرة للتعامل مع هذا الانقسام الا بتجاوزات حادة للقانون ، كان الاشتباه وحده مبرر للعزل ، كان الاتهام فحسب مدخلاً للإدانة ..) وأقنعه السادات بأن (الاتحاد السوفيتى والذى كان يطمع ومن خلال مصر ايضاً ان يصل الي المياه الدافئة ، وان يحاول ان يستعيد مجرد الامل فى امكانية تحقيق حلم القياصرة ، باقامة امبراطورية نفوذ تحمى الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى).

وظل السادات يعلم نميرى الدروس التى رعاها من تجربة عبد الناصر ويتلقاها نميرى بلهفة وتلمذة وقناعة ان لاتترك لأى قوى سياسية او اشخاصاً ان تمد جذورها بعيداً فى أرض المؤسسات التي تقيمها فقد وجه عبد الناصر (٦) (بعد شهور قليلة واكتشف ان جذوراً جديدة ، ووجوها جديدة بدأ ينبت على سطح الحياة السياسية .. وكونت مشكلة مراكز النفوذ والقوة خارج المؤسسات) ويقدم السادات اعظم دروسه لنميرى لدرجة تملكت على عواطف نميرى ان الامريكان مخلصون ، وانهم اصحاب القوة الحقيقية واتهم فرس الرهان فى كل مشاكل العرب والدول المتخلفة وانه اى السادات يستطيع اقناع الامريكان بل ويوظفهم لمصلحة مصر والسودان والعرب ...

ويحكى نميرى كيف اسرة السادات بجميل عندها رفض ضغط السوفيت لدعم انقلاب يوليو ١٩٧١ م بل ان السادات لم يكتف بذلك بل قرر انه (يتحمل مسئولية شخصية بالنسبة لحياة نميرى)

.. ويضيف السادات ان : (الجبهه المفتوحه حديثا في السودان ليست اقل خطرا من الجبهه المصريه على ضفة قناة السويس الغربية ، وانا على استعداد) ويجهز السادات الكتيبة السودانية التى كانت موجودة بالقنال لتعود الى السودان لاستعادة حكم نميرى بل انه أيضاً (٦) (السادات ص ١٣٤ ، ١٣٨) (اصدر تعليماته الى القوات المسلحة المصرية لكى تقوم بواجبها الكامل نحو نميرى) .

إذن فالسادات حسم قضية الطريق الذى يجب أن يسلكه نميرى بعد القضاء على انقلاب يوليو ١٩٧١ م ، طريق وجهته الخارجية تقوم اساساً على العداء الاستراتيجى للسوفيت والخضوع التام لامريكا والاعتماد والمراهنة عليها وحدها ، اما وجهته الداخلية فتقوم على تكوين مؤسسات سياسية لايكون الهدف الاعتماد عليها واتمان يجب ان يكون الرئيس هو المؤسسة الوحيدة ذات الوزن ، وأنه فى التعامل مع المؤسسات جميعها سياسية وأمنية وخلافها يجب الا يترك لجهة او منظمة او افراد ان تفرز ارجلها وتمد جذورها في تلك المؤسسات بل يجب اولاً بأول اقتلاع كل من يظهر ان جذوره بدأت تمتد الى اعماق المؤسسة او ترسخ حتى فى سطحها ، طريق يتوجه اسلامياً مستخدماً كافة الجهات والمؤسسات والافراد والدعاة فى سبيل دعم النظام مع العمل على سلبهم أية واجهات مستقلة والزامهم دائماً باعلان الولاء للنظام خاصة وانهم لايمانعون من ذلك كما ثبت تاريخياً ، طريق لايخشى فيه من الخروج على القانون ومن إتحاد كافة الاجراءات العملية بغض النظر عن تجاوزاتها القانونية فى سبيل دعم النظام ، على أن تجرى المحاولات لتلبيسها شكل المؤسسات بشرط إفراغ هذه المؤسسات من كل محتوى وتأثير حقيقى يمكن ان يشكل مراكز قوى او نفوذ مستقل ، طريق يحمل سمات وعبر الدروس التى أشرنا ان نميرى تلقاها من السادات.

وزعم السادات فيها أنها رؤية عبد الناصر يفرض استخدام التأثير الخفى لعبد الناصر على نميرى .ولقد أنعكس تأثير السادات على نميرى حتى فى سلوكه الشخصى كرئيس وكانسان ، فقد تعلم نميرى بل وأتقن ممارسة وجوب ألا يتغيب لحظة عن أعين الجماهير وذلك باستغلال كافة وسائل الظهور امام الجماهير ومواصلة ذلك بالتأثير والضغط عليها بالتواجد والحضور المسرحى المستمر ، بل بلغ الامر بنميرى ان حزا حزو السادات فى أمر العودة الى القرية مع الفارق الهائل بين تكلفة عودة السادات وعودة نميرى الى قريته النائية فى شمال السودان الخالية تماماً من كل الخدمات سواء الماء او الكهرباء او الطريق للوصول اليها او السير فيها أو المدرسة او المركز الصحى او أى مظهر حضارى آخر فأقام نميرى قصراً منيعاً بالقرية وانشأ بها خدمات كلف الدولة ملايين الجنيهات مع تكلفة الدولة مئات الالوف من الجنيهات فى كل زيارة يقوم بها نميرى لود نميرى ، ولم يفت نميرى أيضاً ان ينشئ قصراً الكترونياً بمنزله برئاسة القوات المسلحة مقتدياً بكل جنوح السادات للترف ومظاهر العظمة فى هذا المجال ولم ينس مطلقاً نصيحة السادات انه اهمل فى أمنه الشخصى فأقام جهازاً لامنه الشخصى يكلف مئات الالوف فى كل حركة او رحلة او اتصال ا و انتقال يقوم به.

إنعكاس الأحداث في مصر في عهد
السادات علي الأوضاع في السودان

* بعد انتقال الحكم من عبد الناصر الي السادات نجد ان مجري السياسة المصرية قد اخذ ي التحول الي إتجاهات جديدة لم تكن مألوفة من قبل .وكان السادات بحكم عدم تقيده بخط سياسي معين قد اتيحت له فرص للمناورة لم تكن متوفرة لسلفه. وهي حرية الحركة والقدرة علي إحداث تغيير في السياسة الخارجية لمصر ،وكانت لمبادرته في ٤ فبراير ١٩٧١م علاقة وثيقة بالتطورات التي تمخضت عن الحرب الباردة بين القيادات الشيوعية في السودان منذ إفرازات مبادرة روجرز في المنطقة الي ذهاب السادات للخرطوم في ٣ مارس ١٩٧١م للتوسط بين الفرقاء المتناحرين.

وكانت ضربة السادات لمجموعة «علي صبري» قد أدت الي إبتهاج امريكا من اضمحلال تأثير النفوذ الروسي علي السياسة المصرية ،ونجد انها قد اوقعت الروس من ناحية في صدمة عنيفة تخوفوا فيها من فقدان وضعهم الممتاز الذي لم يحلموا به في يوم من الأيام ،فلم يستطع الروس تحمل الغياب عن المسرح إذ سرعان ما هرع رئيس الوزراء نيكولاي بدجورني الي القاهرة في ٢٥ مايو ١٩٧١م يحمل معه صيغة معاهدة جاهزة تم التوقيع عليها بين الجانبين في ٢٧مايو ١٩٧١م بناء علي مبادرة من الحكومة السوفيتية ..

وتصادف وجود رئيس الوزراء السوفيتي نيكولاي في القاهرة مع احتفالات السودان بأعياد ذكري ٢٥ مايو . وكانت وكالة تاس قد ذكرت قبل عام مضي بأنه سيشرف احتفالات السودان القادمة بذكري مايو ولكنه امتنع رغم الحاح السادات عليه للوفاء بالعهد الذي قطعه مما يؤكد نية السوفيت في عمل ما ضد السودان.

تبلورت الصراعات السودانية بافتتاح النميري لإجتماعات لجنة الميثاق الوطني.فقد سارع الحزب الشيوعي برفض الدخول في هذه اللجنة ووفقاً للاعتراضات المقدمة من السكرتير المساعد «محمد ابراهيم نقد» باسم الجناح المتطرف في الحزب في الجلسة التاسعة للجنة الميثاق الوطني المنعقد في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م،نجد ان الاعتراض مبني علي ان البديل لما قام به نظام النميري هو احياء سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تتيح لهم وضعاً مميزاً كتنظيم قائم بذاته وهيئاته اضافة لاعتراضهم علي مسألة الوحدة العربية مع دول ميثاق طرابلس ،سبقه من قبل ان حشدوا اتباعهم في عيد الثورة الأول لمايو في اللقاءات الجماهيرية التي تمت وبحضرة

طرابلس والتي هاجمها يومئذ الرائد فاروق عثمان عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية في بيان حمل فيه بشدة علي دعاة الوحدة العربية ،مما القي ظلالاً من الخوف بحكم موقفه القيادي - وسافر الي مصر لشرح وجهة نظره ،حيث استقبله شعراوي جمعة في مطار القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٨م وتباحثا في الشؤون الأمنية التي تهم البلدين .

وبينما انطلق عبد الخالق محجوب يصف نظام نميري بأنه انقلاب وليس ثورة وانه تعبير عن البرجوازية الصغيرة وليس انعطافاً نحو حكم الطبقة العاملة .ومن هنا اصبح التعاون مستحيلاً بين حكومة النميري والشيوعيين فاضطر الي إجراء تعديل وزاري في ٢١ فبراير ١٩٧١م أبعد بموجبه الوزراء الشيوعيين.وأدخل مجموعة أخري بدلاً عنهم.

وفي مثل ذلك الأثناء عندما كان الجانبان يتبادلان الإتهامات بمثل الأسلوب الخطير السابق. بدأ سباق بين موسكو والقاهرة في التوافد علي الخرطوم بقدوم وفد سوفيتي في ٢٥ مارس ١٩٧١م لمحاولة التوفيق بين جناحي الحزب بصورة غير علنية،بحيث يستطيع الوفد الموحد المشاركة في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في ابريل ١٩٧١م ،علي ان الوفد السوفيتي قد حاول التمويه علي الزيارة وكأنها من أجل السعي لدي الحكومة للإفراج عن عبد الخالق محجوب الذي سبق إعتقاله ولكنهم لم يوفقوا في كل الأغراض التي جاءوا من أجلها.

وفي ١٩٧١/٣/٢٨م وصل الرئيس المصري الجديد محمد أنور السادات في محاولة سبقتها مبادرات من بعض قدامي الشيوعيين المصريين الا انه قد وضع جلياً تصلب جانب الحزب الشيوعي بقيادة عبد الخالق واصراره المدفوع وتعاليه علي الوفد المصري بحجة عدم توفر عنصر التوسط العقائدي ،وانهم لا يريدون ان يقعوا في ذلك الخطأ الذي ذهب اليه الرفاق المصريون قرباناً علي أعقاب التنظيم الذي أنشأه عبد الناصر «الإتحاد الإشتراكي العربي» فلم يتسني للسادات عمل شئ غير دعوتهم للوحدة الوطنية والرجوع من حيث أتي .

في صبيحة اليوم الثاني لإنقلاب هاشم العطا وصلت طائرةعسكرية مصرية كانت تقل علي متنها كل من أحمد حمروش الصحفي الشيوعي ،وأحمد فؤاد مدير بنك مصر وعضو الحزب الشيوعي سابقاً وفؤاد بلبل سكرتير ثالث بالسفارة المصرية «من رجال المخابرات» اضافة الي مجموعة من العسكريين قيل انهم طيارون .جاء هؤلاء مبعوثين من قبل السادات الذي تخوف من ان يكون للبعث العراقي يد في هذا الإنقلاب ،وقد شوهد حمروش وزميله فؤاد قبل ظهيرة

نفس اليوم ينتظران عبد الخالق محجوب الذي رتبوا معه مقابلة في فندق السودان - وبعد لقائهما به خرجا بتأكيدات جازمة منه،ومن هاشم العطا بضمان سلامة النميري في مقابل وعد من السادات بعدم التدخل.ثم عادا للقاهرة بينما تخلف زميلهم الثالث مندوب المخابرات .

بينما تم لأعضاء مجلس الثورة الجديد عقد مؤتمر صحفي بمقر السفارة السودانية في لندن احيط بهالة إعلامية كبيرة وكان مما جاء في المؤتمر المذكور الذي أذاعه راديو لندن علي الهواء مباشرة سؤال موجه للمقدم بابكر النور بوصفه رئيساً جديداً للدولة عن مصير اللواء النميري فأشار الي أنه محتجز في الخرطوم ضمن اربعة من أعضاء مجلس الثورة. وفي إجابة علي سؤال عن الوسيلة التي ستقلهم الي الخرطوم اقال انهم سيتجهون الي اقرب رحلة لطائرة الخطوط الجوية البريطانية.

ونتيجة لهذه الإجابة التي أوحت للرئيس معمر القذافي بخطة الإنتقال للخرطوم إعترضت مقاتلاته تلك الطائرة البريطانية التي كانت تقل ركاباً غير عاديين بالقرب من جزيرة مالطة، حيث تناقلت وكالات الانباء والإذاعة المصرية بصفة خاصة خبر احتجاز السلطات الليبية للطائرة وإنزال الركاب في مطار بنغازي.

وعلي صعيد ثان لم يدر بخلد زعيم الحركة التصحيحية في الخرطوم ان تطورات اخري تنذر ببروق الخطر من أخطار محدقة في الداخل والخارج،لكي يقوم بإتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية نظامه،والمحافظة علي الإنتصار الأول الذي أحرزه .فإذا بالأخبار تفيد عن موضوع الطائرة العراقية العسكرية وهاشم العطا حينذاك يمارس مهام رئيس الدولة الذي رتب أموره لإستقبال الطائرة البريطانية المخطوفة، وطائرة تشيكية أخري تقل عضو مجلس الثورة الجديد الرائد محمد محجوب عثمان شقيق عبد الخالق والتي عادت ادراجها عندما علمت بمصير الطائرة الاولي .

وأفادت المعلومات في وقت لاحق بأن الطائرة الأولي كانت تقل سرية من الجنوب والأسلحة لحماية الحركة. ساهم هاشم العطا في تأخير وصولها بعد التشاور مع زملائه خوفاً من المصريين الذين كانوا يتابعون أخبار وصولها ،وربما كانوا قد ساهموا في تضليلها عندما دخلت الأجواء السودانية دون إنتظار موافقة العطا بغرض الهبوط.

وعلي نحو ما اوردته مجلة الدستور التي جاء فيها :«في اللقاء الذي تم بين محمد إبراهيم نقد المساعد للحزب الشيوعي وآخرين غير شيوعيين قال نقد : اننا نحتفظ بنميري،، فاقه لنستبدلهم ببابكر النور وحمدنا الله، والسادات لا يستطيع التدخل ضدنا

اثيوبيا هى الجار الثالث الذى قد يفيد ان نشير الى علاقتنا معها ، وكشأن السودان فى علاقاته مع غيرها فقد شهدت العلاقات الاثيوبية السودانية منعرجات طيلة عهد ثورة مايو تكتسب اثيوبيا ، أكثر جارات السودان ، أهمية خاصة نسبة لأن البلدين يشتركان فى أطول حدود بين الجيران .

عرف السودان على عهد مايو وما قبل عهد مايو أنماطاً من السياسيين لاينظرون الى العلاقات مع الاخرين بهذا المنظار لا لسبب الا لتحكم النزوات الشخصية ، او التوجه الايديولوجى ومع بداية ثورة مايو قاد موقف المجابهة الى ان تحتضن اثيوبيا هيلاسلاسى المعرضة السودانية (الانصار والشريف الهندى) علانية ، وكان هذا بجانب احتضان اللاجئين من جنوب السودان ، وبعد احداث الجزيرة ابا وقع فى يد السلطات السودانية الكثير من الوثائق التى تشير للتعاون بين قوى المعارضة والنظام الاثيوبى ، وكانت واحدة من هذه الوثائق الخطاب الذي ارسله كتيما أفرو وزير خارجية اثيوبيا آنذاك للشريف حسين حول نقل بعض الاسلحة عبر اثيوبيا الى السودان ، أن أهم الانجازات الدبلوماسية والتى كانت نتاجاً مباشراً لاسلوب السودان الجديد في التعامل مع اثيوبيا هو الاتفاق النهائي حول نزاع الحدود ، وتعود هذه المشكلة الى القرن الماضى الى الاتفاقيات التى عقدتها الدول الاستعمارية حول الحدود مع حكام اثيوبيا وهكذا بحلول يوم الخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ م خلف البلدان هذه المشكلة التى عكرت صفو العلاقات الثنائية حقبة من الزمان وراء ظهريهما وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد مضى خمسة أشهر فقط على اتفاق اديس ابابا حول جنوب السودان ، وقد جاء أتفاق الحدود أطار اتفاق شامل يهدف الى تأسيس العلاقات عبر تعاون وظيفى مخطط لخدمة مصالح البلدين وفى هذا الاطار تم الاتفاق علي تحسين النقل البرى بين البلدين بمد طريق المتمة القلابات لربط شبكة الطرق الاثيوبية والتى تمتد الى كينيا كجزء من الطريق الرئيسى الافريقى (ممباسا - لاغوس) . كما تم الاتفاق على تحسين المواصلات اللاسلكية بمد خط المايكروويف من سنار الي اثيوبيا ، وتطورت تجارة الترانزيت واستخدام ميناء مصوع كميناء معاون لبورتسودان ، لقد ظلت هذه الاتفاقيات هى التى تحكم مسار التعاون بين البلدين لسنوات عديدة وحتى بعد سقوط حكومة الامبراطور هيلاسلاسى وتدهورت العلاقات بين البلدين فى النصف الثانى من السبعينات بعد أن تصاعدت حدة النزاع بين الثوار الاريتريين والنظام الجديد من جهة وبين النظام الجديد وبعض قوى النظام القديم من جهة أخرى خاصة فى اقليم التقراى ، وقد اتهمت أثيوبيا السودان بتقديم العون للاطراف المعارضة - وسرعان ما بدأت أثيوبيا في تقديم العون مرة أخرى للمعارضة الشمالية (الصادق المهدى) قبيل المصالحة ، وقد ظلت الجبهة الجنوبية جبهة هادئة بالرغم من كل محاولات التأثير عليها فقد كان الجنوبيون بالرغم من خلافاتهم الداخلية قانعين بالاطار الجديد للحكم الاقليمي .

العلاقات ظلت باقية متوترة ، وقد سعى كثيراً رئيس جهاز الامن القومى عمر محمد الطيب والسفير السودانى في اديس ابابا ميرغنى سليمان والسفير الاثيوبي في الخرطوم يلما تارسا في محاولات لتضييق شدة الخلاف ، ومن الجانب الاخر مضى النميرى لتحويل الخلاف السودانى - الاثيوبى الى خلاف شخصى بالاضافة الى ما كان يسميه (مجنون ليبيا) أخذ يضيف الى قائمة الاهانات الرئاسية (منقستو القرصان) وأخذت هذه الاهانات الرئاسية تقف حجر عثرة في طريق جهود مساعديه وأعوانه بل أصبح دورهم عسيراً. وعلى صعيد آخر تقول أن الدبلوماسية تفترض ابتعاد الرؤساء عن مسرح المجابهات الدبلوماسية محتفظين برشدهم ووقارهم - وقد شجع النميري كثيراً على الصبر فى هذا الطريق بعض السياسيين الذين ظلوا ينطلقون من موقع نعراتهم الشخصية ضد اثيوبيا او الإلتزام بما حسبوه موقفاً عربياً ضدها.

وللامانة والتاريخ نستعرض لكم هذا البيان الذى قدمه د . منصور خالد (وزير الخارجية السودانى) لمجلس الشعب ١٩٧٧ - ويقول :-

«حول سياسة السودان الخارجية وتحدثت فيه ، فيما تحدثت » عن علاقة السودان باثيوبيا وايماننا بان الحل السياسى لا العسكرى للقضية الاريترية والذى يتاح فيه للاريتريين حق تقرير الوضع الذى يريدون عبر المفاوضة ، وأثار ذلك ثائرة أحد الاعضاء (الثوريين) بسبب أولهما أشارتى لاثيوبيا في الوقت الذى كان يسميها الرئيس نميرى بالحبشة وثانيهما حديثى عن الحل السلمى عبر المفاوضات في الوقت الذى كان يتحدث فيه الرئيس عن استقلال اريتريا - ونقول ان السبب الرئيسى في تدهور العلاقات السودانية الاثيوبية هو مشاحنات الرؤوساء .

مجلس شعب وادي النيل «١٩٧٧م»

* سارت خطي التكامل بين مصر والسودان منذ ١٩٦٩م سيراً دفاقاً وأميناً .بلغ ذروة امجاده في الإجتماع المشترك لمجلس الشعب المصري والسوداني بالقاهرة في المدة من ٢٤الي٣١ أكتوبر ١٩٧٧م. وجاء اصدق تعبير عن هذا اللقاء الشعبي في خطاب الرئيس محمد انور السادات في الجلسة الإفتتاحية ،حيث خاطب المؤتمر المشترك بإسم «مجلس شعب وادي النيل» وطلب ايضاً في خطابه ان يناقش ممثلو شعب وادي النيل كل ما انجز في سبيل التكامل بين البلدين ،وكل ما هو في سبيل الإنجاز في هذا المجال ،وذلك بهدف دفع عجلة التكامل الاقتصادي والسياسي قدماً الي نهايتها العظمي وهي الوحدة بين البلدين.

وجاء انعقاد هذا المؤتمر الموحد لمجلس شعب وادي النيل خطوة هائلة علي طريق التكامل والوحدة بين مصر والسودان ،وتأكيداً بأنه لا سبيل لتحقيق وتعميق وتوسيع مجالات التكامل بين البلدين الا تحت مظلة السيادة الشعبية وبقوة الإرادة الشعبية.ومن ثم تشكلت اربع لجان فرعية من مجلس شعب وادي النيل لدراسة خطابي الرئيسين جعفر محمد نميري والرئيس محمد أنور السادات ،ووضع التوصيات التي تترجم أهداف الرئيسين وبلديهما في التكامل الي برامج عمل وخطوات تنفيذية ،وانتهت اللجان الاربع الي التوصيات الاسسية التالية:

أولاً: لجنة الخدمات العامة والمرافق:

١/ ضم أعضاء سودانيين الي المجالس القومية المتخصصة للتعليم والإنتاج وغيرهما.

٢/ إدماج المجلس القومي للتعليم العالي والمجلس الأعلي للجامعات في مصر في بعضها بحيث يشكل منها مجلس مشترك يرسم سياسة التعليم الجامعي والعالي في البلدين.

٣/ إدماج المجلس القومي للبحوث بالسودان مع اكاديمية البحث العلمي في مصر في مجلس واحد يختص برسم سياسة البحث العلمي في البلدين.

٤/إنشاء مجلس مشترك للتعليم العام للمراحل قبل الجامعية من متخصصين في كلا البلدين.

٥/ وفي مجال الثقافة والإعلام ،ادماج المجلس الأعلي لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر مع المجلس القومي لرعاية الفنون والآداب بالسودان في مجلس واحد.

٦/ وفي مجال الحكم المحلي تشكل لجنة مشتركة لدراسة تشريعات الحكم المحلي في كل من مصر والسودان بهدف التنسيق بينهما.

٧/ وفي مجال الشؤون الصحية يشكل مجلس مشترك للشؤون الصحية من الحكومتين

يتولي دراسة مرافق الخدمات الصحية والمشاركة في البحوث الطبية اللازمة بمصر والسودان.

٨/ وفي مجال الشؤون الدينية والأوقاف العمل علي دعم ميزانية الأزهر الشريف ليتمكن من أداء دوره في الدعوة الي سبيل الله،والعمل علي تيسير سبل انتقال الدعاة بين شطري الوادي،وكذلك توجيه جزء من ريع الأوقاف بالبلدين لدعم المركزين الاسلاميين في كل من «الخرطوم» و«واو».

٩/ وفي مجال الشؤون الإجتماعية: إدماج الهيئات والأجهزة التي تشرف علي الرعاية الإجتماعية وعلي العمال في مجلس واحد يختص برسم سياسة الرعاية الإجتماعية.

١٠/ وفي مجال الشباب : تهيئة المناخ الإجتماعي والثقافي والفكري والإعلامي أمام الشباب بما يجنبه الإنحرافات الاخلاقية والإجتماعية الغريبة عن قيمنا الروحية وتقاليدنا القومية الأصلية.

١١/ وفي مجال المرأة: تشكيل لجنة مشتركة من السيدات أعضاء مجلس الشعب المصري والسوداني لتنسيق وتنشيط جهود المرأة فيهما.

١٢/ وفي مجال الإسكان والتعمير : الإهتمام بالتخطيط العمراني والإقليمي في البلدين والإستعانة بالخبرات والتجارب في كل منهما.

١٣/ وفي مجال السياحة: تشجيع تبادل الوفود والأفواج السياحية بين البلدين بهدف التعرف علي المعالم الحضارية ومظاهر النهضة الحديثة في كل البلدين.

ثانياً : لجنة الإنماء والإقتصاد والتكامل:

١/ في مجال التعاون الإقتصادي والتخطيط اوصت اللجنة بالعمل علي الإستفادة القصوي من امكانيات البلدين ومراجعة قوانين الإستثمار في كل منهما.

٢/ وفي مجال التبادل الإقتصادي اوصت اللجنة بانشاء منطقة متكاملة عند أي حدود مشتركة بين البلدين، تطبق فيها صيغ التكامل بالنسبة للمعاملات بين السكان، علي ان تجري الدراسة اللازمة لوضع هذه التوصية موضع التنفيذ في اقرب وقت ممكن .وإقترحت البدء بهذه التجربة في منطقة «حلفا الشلال» لتصبح نموذجاً يحتذي به فيما بعد في اي مناطق اخري مشتركة علي الحدود..

٣/ العمل علي التكامل في مجال التجارة بين مصر والسودان،وإلغاء كافة القيود الإدارية المتعلقة بالتجارة الخارجية بين البلدين .

٤/ وفي مجال الصناعة العمل علي سرعة تنفيذ المشروعات التي تشجع الشركات المصرية

والسودانيه علي مزيد من الإنتاج.

٥/ وفي مجالات الزراعة وإستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية اوصت بالعمل علي الاستفادة القصوي من الخبرات والإمكانيات في كلا البلدين.

ثالثاً : لجنة الشؤون الخارجية والدفاع:

١/ علي صعيد الساحة العربية أوصت اللجنة بضرورة الربط والتنسيق بين نشاط المنظمات العربية القائمة سواء في إطار جامعة الدول العربية أو إطار منظمات عربية أخري وبين نشاط لجنتي الشؤون الخارجية لمجلس الشعب في مصر والسودان.

٢/ تؤيد اللجنة تأييداً مطلقاً الجهد الدبلوماسي الكبير الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية من اجل السلام.وتؤكد في نفس الوقت ان انهاء حالة الحرب مع اسرائيل لا تتوقف علي الإنسحاب وحده وانما هو مرهون بتسوية القضية الفلسطينية تسوية سياسية .

٣/ علي صعيد الساحة الإفريقية: ضرورة العمل علي تعميق التعاون العربي الافريقي بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ،مع ضرورة المشاركة الفعالة لشعبي مصر والسودان في معركة التحرير الكبري بالجنوب الافريقي ،وكذلك تنبه الي خطورة الموقف في القرن الافريقي.

٤/ وعلي صعيد الساحة الدولية : الإستمرار في انتهاج سياسة دولية متوازنة وتجنب الدخول في صراعات دولية .مع تأكيد السلام وإستتبابه ،والسعي الي خلق نظام إقتصادي دولي اكثر عدالة للشعوب النامية.

رابعاً: لجنة التشريع:

١/ تطوير المؤسسات والأجهزة المشتركة للتكامل بين البلدين.

٢/ توحيد اسس النظام القانوني لنشاط السلطة التشريعية في البلدين.

٣/ توحيد المبادئ العامة للقوانين الرئيسية.

٤/ مراجعة الإسس العامة للنظام القانوني للسلطة القضائية .

٥/ تنظيم مهنة المحاماة وتيسير مباشرتها.

٦/ توحيد وتيسير الدراسة القانونية.

لقد حددت تلك التوصيات التي صدرت عن الإجتماع الأول لمجلس شعب وادي النيل المعالم الأربعة الرئيسية التالية علي طريق التكامل والوحدة بين مصر والسودان.

أولاً : ان الشعبين السوداني والمصري يحملان أمانة ومسؤولية اهداف عظيمة للحاضر

والمستقبل بذورها النضال الطويل والشاق الذي ارتفعت معه علي المسيرة العظمي للأمة العربية رايات الحرية والوحدة وان هذين الشعبين يعملان من ايمانهما علي تحقيق أمل الأمة العربية في وحدة اقطارها ،وإعتبار هذا الهدف العظيم المقدس لكل عربي نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة حياة ومصير.

ثانياً: ان كل من الشعبين جزء من الكيان العربي والافريقي ،وهما يعملان علي تحقيق الوحدة بينهما وبين الكيان الذي ينتميان اليه.

ثالثاً: انه لا سبيل لتحقيق التعميق والتوسع لمجالات التكامل بين البلدين،الا تحت مظلة السيادة الشعبية والاقتصادية والإجتماعية التي تبذلها مؤسسات البلدين واجهزتها المشتركة العاملة في سبيل التكامل والوحدة، القوة الدافعة الملزمة المستمدة من الإرادة الشعبية للجماهير في البلدين ،القوة التي تكفل لهذه المؤسسات والأجهزة المشتركة ان تندفع الي الصعود قدماً في الطريق الصحيح والسليم نحو الغاية العظمي، وهي تحقيق الوحدة بين الشعبين كخطوة أساسية وصاعدة في طريق وحدة كل شعوب الأمة العربية.

رابعاً: ان هذه الإدارة الحرة للجماهير التي يعبر عنها ممثلوها الشرعيون في مصر والسودان، هي التي تضمن ضماناً اكيداً التحرك بخطوات واسعة ورشيدة ثابتة وواقعة في الطريق الوحدوي الطويل بتأييد وعزم وتحت رقابة ممثلي شعب وادي النيل.

قضية رئيس جماعة انصار السنة المحمدية
ضد جمهورية السودان م ع /ق د / ١ / ١٩٨١م

المحكمة العليا - الدائرة الدستورية:

قضية دستورية / ١ / ٨١

رئيس جماعة انصار السنة المحمدية
ضد/ حكومة السودان..امام:

السيد /خلف الله الرشيد : رئيس القضاء الدائرة الدستورية.

السيد / صلاح الدين شبيكة : نائب رئيس القضاء وعضو الدائرة الدستورية .

السيد/ دفع الله الرضي : نائب رئيس القضاء وعضو الدائرة الدستورية.

السيد/ مهدي الفحل : نائب رئيس القضاء وعضو الدائرة الدستورية.

السيد /عمر بخيت العوض: نائب رئيس القضاء وعضو الدائرة الدستورية.

السيد/ محمد الفضلي شوقي: نائب رئيس القضاء وعضو الدائرة الدستورية.

السيد/ محمدمحمود ابو قصيصة: قاضي المحكمة العليا وعضو الدائرة الدستورية.

القرار

٢٠/٩/١٩٨١م.

* رفع المدعون وهم جماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان الدعوي بحجة انهم منعوا من الاحتفال في ساحات مولد الرسول (ﷺ) أسوة بالجماعات الاسلامية الأخري .وان ذلك المنع ينطوي علي إعتداء علي حقوقهم الدستورية الخاصة بالحقوق والواجبات، والتي نصت عليها المادة ٣١ من دستور السودان الدائم لسنة ١٩٧٣م وعلاوة علي ذلك فان هذا المنع فيه قيد علي حرية العقيدة والتعبد واداء الشعائر الدينية وهو أمر منصوص عليه في المادة ٤٧ من الدستور..

صرحت الدائرة الدستورية الدعوي واودع ممثل النائب العام رده نيابة عن المدعي والذي اقر فيه بالدعوي جملة وتفصيلاً، بل ذهب النائب العام في رده اكثر من ذلك اذ طلب ان تعلن المحكمة بطلان اجراءات لجنة المولد التي كونها المحافظ لمخالفتها للدستور.وذكر ان الديوان نصح بان يستجاب لطلب المدعين. الا ان المحافظة لم تستجب للنصح. وفي ضوء رد النائب العام وإقراره بالدعوي كان علي المحكمة ان تصدر حكماً رضائياً لان الدعوي الدستورية لا تعدو ان تكون نزاعاً مدنياً وتطبق عليه الإجراءات التي تنطبق علي القضايا المدنية.ولكن هذا

القول ليس صحيحاً علي إطلاقه ولا يزيد علي انه رؤية سطحية للموضوع. فالنزاع الدستوري يقتضي تفسير نصوص الدستور بحيث تحدد أبعاد هذا التفاعل،ولا يتسني ذلك بإصدار حكم رضائي .ولكن عندما يقر النائب العام وهو الممثل القانوني للدولة ،فيعني ذلك ان المدعين ما كان عليهم اساساً ان يلجأوا للقضاء مطالبين بإعلان ان المدعي عليهم «حكومة جمهورية السودان الديمقراطية» قد خالفوا الدستور بمنعهم المدعين من اقامة سرادق في ساحة المولد بام درمان،للتعبير عن آرائهم الدينية مشاركة في الإحتفال الذي يقام سنوياً بالساحة المذكورة وبدا لنا واضحاً ان النزاع رغم ما أضفي عليه من وصف لا يعدو ان يكون صراعاً بين السلطات الحكومية.فالمحافظ لا يريد ان يسمح للجماعة المذكورة«المدعون في هذا النزاع» باقامة السرادق.والنائب العام بحسبانه الممثل لكل الدولة والمستشار القانوني الاول لها لا يري سبباً لمنع الجماعة من اقامة سرادق .فهذا في حد ذاته لا يترك للمحكمة العليا مجالا للتدخل فرأي النائب العام بان قرار المحافظ غير دستوري يلزم الحكومة. وعلي الحكومة .حمل المحافظ علي اتخاذ القرار الملائم لفتوي النائب العام .والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل هناك مسألة صالحة للفصل فيها امام الدائرة القانونية؟

والإجابة في ضوء هذه الوقائع .لا نجد ان هناك مسألة صالحة للبت فيها بالنظر الي الطلبات التي تقدم بها المدعون ويبدو ان النائب العام ذهب الي مدي اكثر مما يتوقع ان يقر بالدعوي فيما يتعلق بطلب إقامة السرادق وكفي .ولكنه طالب المحكمة بإعلان ان المدعي عليهم قد خالفوا الدستور بمنعهم المدعين اقامة السرادق ثم طالب المحكمة بمنع المدعي عليهم من تكرار هذه المخالفة.

وبما ان إقرار النائب بان عمل المدعي عليهم ينطوي علي مخالفة الدستور ،وبما ان اقرار النائب العام هو إقرار المدعي عليهم بحكم القانون والدستور فان ذلك لا يدع مجالاً للمحكمة الدستورية لاصدار قرار اذ أن النزاع قد انتفي وعليه نري شطب القضية الدستورية .

■ أمر:

١/ تشطب الدعوي.

٢/ لا أمر بالرسوم.

السيد /خلف الله الرشيد : رئيس القضاء ورئيس الدائرة الدستورية .

السيد /صلاح الدين شبيكة نائب رئيس القضاء وعضو الدائرة الدستورية

السيد/ دفع الله الرضي نائب رئيس القضاء ،عضو الدائرة الدستورية.

السيد / مهدي العطا : نائب رئيس [illegible]

السيد /عمر بخيت العوض: نائب رئيس القضاء وعضو الدائرة الدستورية.

السيد/ محمد الفضلي شوقي : قاضي المحكمة العليا وعضو الدائرة الدستورية.

السيد /محمد ابو قصيصة قاضي المحكمة العليا وعضو الدائرة الدستورية.

الخرطوم في : ٢٠/٩/ ١٩٨١م

الذكري الثمانون لتأسيس كلية غردون التذكارية ٨ نوفمبر ١٩٠٢ .. ٨ نوفمبر ١٩٨٢م

وعمر الجامعة الحقيقي ليس سراً فقد سبق ان إحتفلت باليوبيل الذهبي (مرور خمسين عاماً علي التأسيس) عام ١٩٥٣م .وأصدرت كتيباً خاصا بالمناسبة بالانجليزية والعربية - كما ان كلية الزراعة بشمبات احتفلت بيوبيلها الفضي عام ١٩٦٥م ونظمت حلقة دراسية كما اصدرت كتيباً تذكارياً . اما كلية الطب فقد بلغت الخمسين عام ١٩٧٤م وللجامعة ان شئنا الدقة اكثر من تاريخ ميلاد واحد ، كان الثامن من نوفمبر ١٩٠٢م الافتتاح الرسمي عند اكتمال المباني ، إزدان اليوم بالقاء الخطب واعلان خط السير .غير ان المستوي لم يكن جامعياً لهذا يكتسب تاريخ الميلاد الثاني اهمية ،اذ حولت الموسسة رسمياً الي كلية جامعية عام ١٩٤٥م وفصلت من عناية مدير التعليم .وكون لها مجلس مستقل ونظمت علاقتها بجامعة لندن وصارت بذلك مؤسسة تعليم عالٍ بحق . اما عيد الميلاد الثالث فهو عام ١٩٥٦م حينما اعلنت كجامعة تمنح الدرجات الخاصة بها .

يحدثنا المؤرخون ان بريطانيا اكرمت ذكري غردون (بطلها القومي الذي انتصر في الصين وهزمه دهاء السودانيين وكهرباء الثورة الاسلامية التي وحدتهم . أكرمته بمؤسستين .

افتتحت الاولي عام ١٨٨٥م في انجلترا وهي مدرسة غردون للبنين بووكنج (مقاطعة سري) ولا تزال نشطة وعلي علاقة حميدة بالسفارة السودانية بلندن . الثانية هي كلية غردون التذكارية بالخرطوم.والتي اراد اللورد كتشنر « ان تكون قلباً للتعليم العالي في السودان علي مدي الزمن » اصدر اللورد كتشنر نداء للمساهمات في ٣٠ سبتمبر ١٨٩٨م ووصل الرقم ١٠٠,٠٠٠جنيه في سته اسابيع وهو مبلغ هائل بمقاييس تلك الايام . ووصلت التبرعات من مصر والهند والولايات المتحدة الامريكية ونيوزيلندة وكندا واستراليا . وفي الخامس من يناير ١٨٨٩م، وضع اللورد كرومر حجر الاساس ، وقبلت الملكة فكتوريا ان تصير راعية الكلية. وكرمت الكلية بان كتب عنها في التايمز رديارد كبلنج شاعر الامبراطورية . كان اول عميد هو المستر (السير فيما بعد) جيمس كري الذي تولي ايضاً منصب مدير التعليم ، واستمر عميداً خمسة عشر عاماً ثم خلفه المستر كراوفوت .

ويصف نعوم شقير حفل الافتتاح هكذا : « وخرج اللورد كتشنر اوف خرطوم ظافراً من حرب الترنسفال فسمي قمندانا عاما علي الجنود في الهند .فعرج في طريقه الي الخرطوم وافتتح

كلية غردون في ٨ نوفمبر ١٩٠٢م ،وذلك باحتفال باهر حضره نحو ٥٠٠ تلميذاً من ابناء البلاد وجمهور كبير من الموظفين والاعيان .

الاهداف :

وبعد ثلاثة اعوام من التأسيس كونت المدرسة الحربية كقسم ملحق بالكلية .

كانت الاهداف كما سجلها ر. وبجيت (الذي تولي منصب الحاكم العام قبل ان يكتب قصة كلية غردون التذكارية كما يلي : -

١- تدريب فئة من الفنيين المهرة.

٢- نشر التعليم بحيث يتفهم الناس عمل الحكومة واسس تطبيق العدالة والقضاء .

٣- تدريب فئة صغيرة من الاداريين لكي تتولي في المستقبل ملء الوظائف الحكومية الدنيا.

وقد عبر البريطانيون عن مشاعر مختلفة ومتناقضة احياناً تجاه الكلية. اذ نشرت مجلة « القبة » قبل بداية العمل في مباني الكلية تصميماً خيالياً لمهندس معماري اسمه فرانك ايانويل كتب عليه « يراعي في المباني وقبابه ان تكون مهيأة لصد الهجمات.وجاء تصميمه اشبه بالقلعة الحصينة .

وقد زار مندوب مجلة « المقتطف » الكلية عام ١٩٠٧م وسجل في رسائله ملاحظات مفيدة ، لفتت نظره الآثار النوبية التي شاهدها في الطريق الي الخرطوم فكتب يقول : -

« ما رأيته يكفي للدلالة علي قوة السلف وضعف الخلف فهم يعجزون عن ان يأتوا باقل شئ مما أتي به اسلافهم كأن سماً دخل البلاد فسمها وسم سكانها منذ مئات السنين » .

وتحدث عن زيارته لمدرسة غردون فقال : -

« كنت التفت لأري نسبة السودانيين الي غيرهم كما يُعلم من هيئتهم والوانهم ،فوجدت ان التلامذة الذين من اصل غير سوداني اكثر من الذين من اصل سوداني ولكن لا يظهر ان بين الفريقين بوناً من الذكاء والاجتهاد » .

مرت الكلية بتاريخها الحافل بنقاط عبور ذات مغزي عميق .من اهمها حصولها علي هدايا قيمة مثل مكتبة السير دوجلاس نيوبولد « نواة المكتبة الحالية » وورشة للتدريب من السير وليام ماثر ، ومعمل من رجل الاعمال ويكلم - كما ان التاجر العراقي الاصل « البغدادي » قام بدور كبير في تأسيس كلية الطب عام ١٩٢٤م والتي بدأت بعشرة طلبة.

وكانت لعام ١٩٢٤م اهمية اخري غير تأسيس كلية الطب ، فهو العام الذي طرد فيه

الذكري الثمانون لتأسيس كلية غردون التذكارية ٨ نوفمبر ١٩٠٢ .. ٨ نوفمبر ١٩٨٢م

وعمر الجامعة الحقيقي ليس سراً فقد سبق ان إحتفلت باليوبيل الذهبي (مرور خمسين عاماً علي التأسيس) عام ١٩٥٣م .وأصدرت كتيباً خاصا بالمناسبة بالانجليزية والعربية - كما ان كلية الزراعة بشمبات احتفلت بيوبيلها الفضي عام ١٩٦٥م ونظمت حلقة دراسية كما اصدرت كتيباً تذكارياً . اما كلية الطب فقد بلغت الخمسين عام ١٩٧٤م وللجامعة ان شئنا الدقة اكثر من تاريخ ميلاد واحد ، كان الثامن من نوفمبر ١٩٠٢م الافتتاح الرسمي عند اكتمال المباني ، وازدان اليوم بالقاء الخطب واعلان خط السير .غير ان المستوي لم يكن جامعياً لهذا يكتسب تاريخ الميلاد الثاني اهمية ،اذ حولت الموسسة رسمياً الي كلية جامعية عام ١٩٤٥م وفصلت من عناية مدير التعليم .وكون لها مجلس مستقل ونظمت علاقتها بجامعة لندن وصارت بذلك مؤسسة تعليم عالٍ بحق . اما عيد الميلاد الثالث فهو عام ١٩٥٦م حينما اعلنت كجامعة تمنح الدرجات الخاصة بها .

يحدثنا المؤرخون ان بريطانيا اكرمت ذكري غردون (بطلها القومي الذي انتصر في الصين وهزمه دهاء السودانيين وكهرباء الثورة الاسلامية التي وحدتهم . أكرمته بمؤسستين .

افتتحت الاولي عام ١٨٨٥م في انجلترا وهي مدرسة غردون للبنين بووكنج (مقاطعة سري) ولا تزال نشطة وعلي علاقة حميدة بالسفارة السودانية بلندن . الثانية هي كلية غردون التذكارية بالخرطوم.والتي اراد اللورد كتشنر « ان تكون قلباً للتعليم العالي في السودان علي مدي الزمن » اصدر اللورد كتشنر نداء للمساهمات في ٣٠ سبتمبر ١٨٩٨م ووصل الرقم ١٠٠,٠٠٠جنيه في سته اسابيع وهو مبلغ هائل بمقاييس تلك الايام . ووصلت التبرعات من مصر والهند والولايات المتحدة الامريكية ونيوزيلندة وكندا واستراليا . وفي الخامس من يناير ١٨٨٩م، وضع اللورد كرومر حجر الاساس ، وقبلت الملكة فكتوريا ان تصير راعية الكلية. وكرمت الكلية بان كتب عنها في التايمز رديارد كبلنج شاعر الامبراطورية . كان اول عميد هو المستر (السير فيما بعد) جيمس كري الذي تولي ايضاً منصب مدير التعليم ، واستمر عميداً خمسة عشر عاماً ثم خلفه المستر كراوفوت .

ويصف نعوم شقير حفل الافتتاح هكذا : « وخرج اللورد كتشنر اوف خرطوم ظافراً من حرب الترنسفال فسمي قمندانا عاما علي الجنود في الهند .فعرج في طريقه الي الخرطوم وافتتح

كلية غردون في ٨ نوفمبر ١٩٠٢م ،وذلك باحتفال باهر حضره نحو ٥٠٠ تلميذاً من ابناء البلاد وجمهور كبير من الموظفين والاعيان .

الاهداف :

وبعد ثلاثة اعوام من التأسيس كونت المدرسة الحربية كقسم ملحق بالكلية .

كانت الاهداف كما سجلها ر. ونجيت (الذي تولي منصب الحاكم العام قبل ان يكتب قصة كلية غردون التذكارية كما يلي : -

١- تدريب فئة من الفنيين المهرة.

٢- نشر التعليم بحيث يتفهم الناس عمل الحكومة واسس تطبيق العدالة والقضاء .

٣- تدريب فئة صغيرة من الاداريين لكي تتولي في المستقبل ملء الوظائف الحكومية الدنيا.

وقد عبر البريطانيون عن مشاعر مختلفة ومتناقضة احياناً تجاه الكلية. اذ نشرت مجلة « القبة » قبل بداية العمل في مباني الكلية تصميماً خيالياً لمهندس معماري اسمه فرانك ايانويل كتب عليه « يراعي في المباني وقبابه ان تكون مهيأة لصد الهجمات.وجاء تصميمه اشبه بالقلعة الحصينة .

وقد زار مندوب مجلة « المقتطف » الكلية عام ١٩٠٧م وسجل في رسائله ملاحظات مفيدة ، لفتت نظره الآثار النوبية التي شاهدها في الطريق الي الخرطوم فكتب يقول : -

« ما رأيته يكفي للدلالة علي قوة السلف وضعف الخلف فهم يعجزون عن ان يأتوا باقل شئ مما أتي به اسلافهم كأن سماً دخل البلاد فسمها وسم سكانها منذ مئات السنين » .

وتحدث عن زيارته لمدرسة غردون فقال : -

« كنت التفت لأري نسبة السودانيين الي غيرهم كما يُعلم من هيئتهم والوانهم ،فوجدت ان التلامذة الذين من اصل غير سوداني اكثر من الذين من اصل سوداني ولكن لا يظهر ان بين الفريقين بوناً من الذكاء والاجتهاد » .

مرت الكلية بتاريخها الحافل بنقاط عبور ذات مغزي عميق .من اهمها حصولها علي هدايا قيمة مثل مكتبة السير دوجلاس نيوبولد « نواة المكتبة الحالية » وورشة للتدريب من السير وليام ماثر ، ومعمل من رجل الاعمال ويكلم - كما ان التاجر العراقي الاصل « البغدادي » قام بدور كبير في تأسيس كلية الطب عام ١٩٢٤م والتي بدأت بعشرة طلبة.

وكانت لعام ١٩٢٤م اهمية اخري غير تأسيس كلية الطب ، فهو العام الذي طرد فيه

الاساتذة المصريون واغلقت الكلية حتي شهر ديسمبر ،لان الجنود الانجليز الذين اخمدوا الثورة استقروا بمباني الكلية .كما يسجل خضر حمد. وفي الوقت الذي كان الثوار يلعقون جراحهم، احتفظ الطلاب بالجذوة مشتعلة حتي اعلنوا اضرابهم الشهير عام ١٩٣١م.

صارت الكلية مركزاً للنشاط الثقافي ايضاً. ويسجل حسن نجيله ان « عبيد عبد النور » ساعد الطلاب علي اخراج المسرحيات الاجتماعية عقب رجوعه من بيروت عام ١٩٢٩م وكان الطلاب يتابعون النشاط المسرحي قبل ذلك بالنادي المصري حيث كان القاضي توفيق وهبي يمارس هوايته الي ان ابعده البريطانيون عن السودان ، وازدهر الشعر وفن المقالة بالكلية واستخرج الجو الثقافي الخصب افضل ما في الطلاب واعدهم للدور العظيم الذي اضطلعوا به في التوعية الاجتماعية والسياسية وفي التصدي لاعباء السودنة فيما بعد بكفاءة نادرة المثال في الدول النامية .

ونحن ننسي احياناً - في غمرة مشاعرنا المعادية للاستعمار - ان بريطانيا كانت تقف في الجانب الانساني والديمقراطي في الصراع ضد الفاشية، وان هذا الوقف جعلها وعلي الاقل نظرياً في موقف المتحالف مع الشعوب المغلوبة علي امرها (وبينها شعوب تحت سيطرتها هي) ويلفت النظر في هذا الصدد ما قاله الميجر جنرال السير هيوبرت الحاكم العام للسودان في الخطاب الذي القاه بمناسبة تحويل كلية غردون التذكارية الي كلية جامعية «ولو كان لخريجي المدارس والجامعات في المانيا وايطاليا واليابان اساس قويم في التاريخ الطبيعي والثقافي للبشر ما كانت اضلتهم احلام طائشة واوهام جنونيةبالسيادة العنصرية او الثقافية -- وان العوامل التي تجمع بين البشر لهي اعمق من تلك التي تفرق بينهم . »

علينا ان نذكر ايضاً ان الحديث عن حركة الخريجين في تاريخنا الحديث هو حديث في المكان الاول عن خريجي كلية غردون .. اذ تعمقت بالكلية منذ تأسيسها تقاليد التجويد الاكاديمي والاتصال بالحركة الوطنية واتقاد النشاط الثقافي .

ثم ظهرت تدريجياً بين الاساتذة والطلاب التيارات الثلاثة التي لا تزال حتي اليوم - علي اختلاف الصيغ والاسماء - تتبادل القيادة .وهي اقصي اليسار وحلفاؤه واقصي اليمين « الديني » وحلفاؤه، والمستقلون ومن ابرز المعالم في الفترة التي سبقت الاستقلال مباشرة المهرجان الثقافي الذي نظمه اتحاد طلاب الكلية/ ونشرت نتائج مسابقاته في ديسمبر ١٩٥٥م وكان المشرف علي المهرجان طالب اسمه موسي المبارك وفازت بالجائزة مسرحية بعنوان (عاشوا أمر الشيخ » كتبها طالب اسمه محمد هاشم عوض.كما فاز العديد من الطلبة باعمال

مختلفة .

وفي نفس العام كان عبد الله الطيب قد بدأ نشاطه المسرحي فعرب واخرج مسرحية برناردشو « اندروكليس والاسد » واشتركت في التمثيل طالبة سجل من شاهدوها انها لفتت الانظار برزانتها وحسن ادبها وجمالها وكان اسمها حاجه كاشف . وفاز بحث لطالب اسمه موسي عبد الغفار اقترح فيه تأسيس معهد الموسيقي بالسودان وتدريس الموسيقي بالمدارس ،وادخالها كعلم يمتحن فيه الطلاب .

الحكم العسكري :-

ومن معالم الطريق اول هزات الجامعة. اذا انتهت مع انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م البكارة السياسية السودانية ،ودق مسمار في نعش شبه الاجماع الذي ينادي الوطن للاستقلال،وقايلت الجامعة كسفينة خرق شراعها . واستمر تحت الحكم العسكري تعاون عجيب بين الاضداد كان السمة المميزة لجيلنا الذي صادم الحكم العسكري وقاومه وعانذة حل الاتحاد فاض في الصدور الي ان تفجرت ثورة اكتوبر ١٩٦٤م من شرارة من قلب كلية غردون التذكارية سابقاً .وقام الطلاب والاساتذة بدور بارز اثناء الثورة وبعدها اكد مكانة الجامعة في الجهاز العصبي للامة السودانية .

الجمهوريون ونظام مايو

اعتبر الجمهوريون ثورة مايو طرفاً منهم حيث التقت خطاها مع خطاهم ، فقد ناهض الجمهوريون الطائفية ومنذ نشوء فكرهم ، ودعوا الى اللامركزية والحكم الاقليمي منذ الخمسينات ، وكانوا يرون ضرورة التركيز على التنمية الاقتصادية وكل أولئك اسهمت فى إنجازها ثورة مايو وبجهد مثمر ، ومن هنا جاء تأييد الجمهوريون لثورة مايو ، وحل الجمهوريون حزبهم تأييداً واعترافاً بقرارات مايو وكانوا يستأثرون بقرب مايو .. ويعملون على ابعاد اعدائهم السلفيين ويرون فى المصالحة خطورة على الثورة لانها تمكن معارضى فكرتهم وسيفقدون الانفراد بحرية الحركة والدعوة التى اتاحتها مايو لهم ...

وأصدروا كتاباً يعارض لجنة مراجعة القوانين لتتماشى مع الشريعة الاسلامية « لجنة مراجعة القوانين لن تفلح الا فى خلق بلبلة »

وتحدثوا عن كتاب نميرى «النهج الاسلامى لماذا، ووجدوا فيه ضالتهم الفكرية لاحتواء السلطة ...

وفجأة يجد الجمهوريون أنفسهم أمام الشريعة .. وتبدأ بيانات الشك والتبرؤ.. »

إن النظام يتحلل ويحاول الآن الابتعاد بنفسه عنا ونحن ماتزال على قبولنا بمبادئ الثورة وأهدافها التى يحاول النظام الانحراف عنها ».

وجاءتهم الطامة الكبرى ببيانهم الذى قدموا به للمحاكمة»..

«لقد ظللنا نؤيد مايو منذ ٢٥ /٥ /١٩٦٩ م والى ١٩٨٣/٥/٢٥م مراعاة منا لمصلحة البلاد العليا حيث كانت مايو تحترم هذه المصلحة بانجازاتها فى ابعاد الطائفية عن السلطة وفى الوحدة الوطنية والتنمية واللامركزية ثم أخذت مايو تسير فى الظلام منذ اعلانها قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م) (١) (بيان الجمهوريين ١٩٨٤/٨/١١ م)

وخاب أمل الجمهوريين فى مايو وقدمت قيادتهم للمحاكمة تحت المواد ٩٦ (ط) عقوبات (نشر واذاعة بيانات كاذبة ومفرضة بقصد تقليل الرأى العام أو إثارته ضد السلطة) ٩٦(ك) عقوبات .

(حيازة او اعداد او الاسهام فى اعداد محرر او مطبوع أو بتسجيل يتضمن أخباراً أو بيانات كاذبة او مفرضة او مادة تتضمن هجوماً على السلطة أو تحرض علي الثورة عليها او تنظيم أى عمل عدائى ضدها) ١٠٥ (أ) عقوبات .

(إثارة المعارضة والمخالفه للقانون او ضد امن الدوله او إنشاء او تاسيس او إدارة جمعيه او حزب أو هيئة أو منظمة أو تنظيم سياسي محظور بغرض تفتت الوحدة الوطنية أو معارضة السلطة)

٣ (أ) من قانون أمن الدولة ١٩٧٢م . حيازة منشورات ضد أمن الدولة ..

وتجئ حيثيات الحكم بشأن محمود محمد طه وآخرين. لكل ذلك تقرر المحكمة إدانة جميع المتهمين تحت المادة (٩٦) عقوبات بفقرتيها (ط/ك) وإدانتهم أيضاً تحت المواد ١٠ عقوبات و ٢٠ (أ) من قانون أمن الدولة ذلك بناء على المستند المقدم أمام المحكمة وبناء على اعترافاتهم ، وحتى يتعظ غيرهم من أصحاب الدعاوى الهدامة فإن .. المحكمة تحكم عليهم جميعاً بالاعدام شنقاً حتى الموت وأن يكون لهم حق التوبة والرجوع عن دعواتهم الى ما قبل تنفيذ الحكم ، وترفع الاوراق لمحكمة الاستئناف للفحص والتأييد ويبقى المتهمون بالسجن».

وقدمت معها الوثائق التى تحمل آراء مجموعة من المؤسسات الاسلامية والعلماء .

حكم محكمة الردة (محكمة الخرطوم الشرعية ١٩٦٨م) وقرار مجمع البحوث الإسلامية فى الازهر (١٩٧٢م) والمجمع الفقهى الإسلامى - لرابطة العالم الإسلامى (١٩٧٣م) ..

وتحدث نميرى مؤيداً العقوبة ، ومحذراً عن تدخل بالاتصال به شخصياً لتخفيف عقوبة الاعدام ، ومن تدخل للتأثير على سير العدالة .. «لقد عكفت على دراسة هذه القضية ومستنداتها على مدي ٢٧ ساعة متصلة مستعيناً بالله وكتب الفقه والقانون ومستشيراً ومستخيراً ، فلم أجد لمحمود محمد طه وحزبه مخرجاً ، ولاشبهة تدرأ هذا الحكم الجرئ الذى لايجوز لحاكم أن يعفر فيه او يتنازل عنه ولالشخص أن يشفع فيه .. ومن تسول له نفسه ان يتدخل فى عمل العدالة فسيكون جزاؤه العقاب المناسب أياً كان شأنه ... فالجميع سواسية أمام القانون وكل من حاولوا التأثير فى أحكام العدالة عليهم ان يعلموا أنهم سيسائلون قانونيا ، وهكذا سيحصدون ثمار جبنهم ونفاقهم (٢) (جعفر نميرى ٢٨ / ٤ /١٤٠٥ هـ).

ورفض محمود محمد طه الاستتابة والرجوع عن دعوته «رسالة الإسلام الثانية» وتم اعدامه شنقاً بسجن كوبر بحضور جمهور المواطنين وأصحاب محكمته ودعوته . والذين أعلنوا التوبة والرجوع عن الدعوة أطلق صراحهم فيما بعد ..

المؤتمر المشترك الثاني للجامعات السودانية المصرية ٨-١٢ فبراير ١٩٨٣م

* قال رسول الله ﷺ : « من لم يكن له أخ ، فليتخذ أخاً نوبياً » أحرز الداعون للتآخي في وادي النيل نصراً ملموساً عند اختتام «المؤتمر المشترك الثاني بين مديري الجامعات السودانية ورؤساء الجامعات المصرية» ٨ - ١٢ فبراير ١٩٨٣ م ،وكان مناسباً ان تعقد الجلسة الختامية في رحاب جامعة الاسكندرية التي كان طه حسين رئيسها المؤسس ٤٢ - ١٩٤٣. والتي يعمل بها د. عبد المجيد عابدين . فطه حسين يمثل أنقى تقاليد الجامعات في مصر. وعبد المجيد عابدين واحد من قائمة طويلة من العلماء المصريين الذين عشقوا السودان وقضوا عمراً كاملاً في دراسته وتعليم ابنائه.

كان المؤتمر مناسبة كبرى بحق وقد أستند على أساس متين من التاريخ فالحضارة المصرية القديمة ،والحضارة السودانية القديمة من أعظم المجازات البشرية .ويشهد على تكاملهما منذ فجر التاريخ اثر الثقافة الفرعونية على جنوبي الوادي. وأثر الثقافة النوبية على الشمال (لفت مرشد السياح نظرنا الي تمثال بعانخي الشامخ في وسط معبد الكرنك بالاقصر ، مضت على وادي النيل أوقات حكم فيها ابناء الشمال الجنوب. وفترات أخرى امتد فيها نفوذ الجنوب فاحتضن الشمال ودافع عنه ضد غزو الاشوريين .وضد الفرس الذين انكسرت شوكتهم في بلاد النوبة .

وحينما تأكد تآخي جزئي الوادي تحت ظل الاسلام بعد تأسيس مملكة الفونج في سنار في مطلع القرن السادس عشر الميلادي ،كان العلماء هم السابقون ويحدثنا صاحب الطبقات : «أن الرجل كان يطلق المرأة .ويتزوجها غيره في نهارها من غير عدة، الى أن قدم الشيخ محمود العركي من مصر وعلم الناس العدة..» ثم تدفق سيل شباب السودان على مصر طلباً للعلم في رواق السنارية بالازهر.

وفي أواخر القرن الماضي تجلى تآخي العلماء المصريين والسودانيين في مساندة الشيخ محمد عبده للثورة المهدية .واعلانه عام ١٨٨٤م ان الخطر على مصر يأتي من الانكليز، وليس من المهدية ، والمثل الآخر هو انحياز الثائر المصري أحمد العوام إلى الثورة المهدية ونفي هذا الرجل الى السودان بعد فشل ثورة عرابي التي كان أحد قادتها وخطبائها. فأسس جمعية في الخرطوم وكتب «نصيحة العوام» وبها دفاع فكري ديني عند الثورة المهدية .وتمنى ان

يعيش ليعمل تحت لواء المهدى غير انهم قتلوه قبل سقوط الخرطوم .

وتجلى التآخى أيضاً فى أنصع صورة ،عندما أوصى ثائرنا الاعظم محمد أحمد المهدى «وهو سليل أسرة مهاجرة من مصر استقرت بمنطقة دنقلا كما يذكرنا د. موسى عبد الله حامد فى بحث متقن، أوصى القائد محمد ودنوباوى بأن يحافظ علي سلامة غردون بعد سقوط الخرطوم حتى يفتدى به أحمد عرابى .

شهدت الحملة الفرنسية استبسال النوبيين في الدفاع عن مصر ، وقد أدرك الاستعمار خطورة التلاحم العلمي بين شطرى الوادى ويدل على ذلك أن المستر كراو فورد - نائب مدير المعارف بالسودان - سافر شخصياً الى القاهرة عام (١٩٠) وأعاد عدداً من الطلاب السودانيين من الازهر الى الخرطوم ، ثم أكد كتشنر على أهمية ان يكون خط السكة الحديد بالسودان مختلفاً عن الخط المصرى حتى لايتيسر الانتقال والارتحال ، أخذ الطلاب السودانيون يتسللون الى مصر سراً ثم طرد الأساتذة المصريون من كلية غردون التذكارية عام ١٩٢٤ م، كرد على الثورة السودانية التى تعاطف معهما المصريون. وقد ظل شاعرنا الرصين التجانى يوسف بشير يدعو «للوحدة الوطنية بين مصر والسودان» ويحلم بزيارة مصر، الى ان توفى .لكل هذا - وغيره مما لايتسع له المجال - فإن تنسيق التعاون والتآخى بين الجامعات فى السودان ومصر أمر لايحتاج لدفاع أو تبرير ، تماماً كما أن الاطار العام الذي يشجع عليه التكامل بين مصر والسودان) منعطف تاريخى مهم ، والذين يرون فى التكامل وكل مايتفرع عنه مجرد مناورة سياسية واهمون .لايدركون ابعاد الصلة العضوية التي تشد شطرى الوادي وبعضهم اصحاب غرض لايرغبون فى أن يتم التكامل الا تحت راياتهم . التكامل والتأخى هما المخرجان الوحيدان .وهما الفريقان اللذان لابديل لهما ، فهذه دول السوق الاوربية المشتركة تتكامل وتسعى للاتحاد متناسية عداوات القرون واختلاف اللغات .ولامجال أمامنا فى هذا العالم الغابة الا ان تسعى من أجل كيان أكبر .(عملاقا الحضارة الغربية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يستندان على تجميعهما لدول ودويلات متعددة فى اطار واحد) نحتاج نحن للخبرة المصرية والليد المصرية فى الزراعة ، وتحتاج مصر كما نحتاج (للأمن الغذائى) وفى هذا الاطار فإن واقعنا وحاجات بلادنا لاتناقض ماضينا المشترك، بل تدعمه. وتدعو لمواصلته ، والصراع المصيرى من أجل التطور فى افريقيا والعالم العربى يسلتزم بدوره تجميع الجهود بالتدريج وتنسيق المقدرات.

حوار العلماء :-

لقد مضت عدة قرون على قدوم الشيخ محمود العركى من مصر لتعليم السودانيين امور دينهم ، وبالسودان الآن عدد من الجامعات وعدد كبير من العلماء يتخطى وزنهم واسمهم حدود المنطقة العربية الافريقية ، غير ان السودانيين لاينسون فضل الاخت مصر الكبرى. وبهرهم فيها وفى ابنائها فيض العراقة والخبرة والمثابرة.

دار فى كلية الهندسة والتكنولوجيا بجامعة حلوان حوار عميق حول أهمية التكنولوجيا فى حياتنا، وخطورة أن يصير السعى نحوها محاكاة تعجز عند السيطرة على نتائجها ، تساءل البروفيسر عثمان سيد احمد رئيس الوفد السودانى عما اذا كان العالم الاول هو المثل الاعلى فيما يتصل باستخدام التكنولوجيا، وتساءل عما ينبغى عمله حتى لاتفعل بنا التكنولوجيا مافعلته بمجتمعات أخرى ، وذكر ان المعرفة سلاح ماض . وإن الانسان يملك المقدرة على التأثير على المجتمع وهى مقدرة ينبغى ان توجه بحرص ، وقال ان المجتمع الاسرائيلى مثلاً متطور صناعياً ولكنه متوحش ولا انسانى وجادل البروفيسر عمر محمد بليل مدير جامعة الخرطوم فى عين الاتجاه مذكراً بان سيدنا محمد(ﷺ)عندما استتب له الامر فى المدينة بدأ ببناء الانسان وليس بالمعدات والادوات، وفى هذا الضمان لإستكمال حاجات المجتمع ، ونبه الي ضرورة التفاتنا إلى ان التركيز على التكنولوجيا لاينبغى ان يعنى إهمال العلوم الانسانية والدينية ، ووردت آراء مماثلة فى حديث د. ابراهيم الحاردلو عميد كلية الاداب بجامعة الخرطوم ،الذى أكد حاجتنا للتكنولوجيا لمواجهة الفقر، مع ضرورة الاحتياط مقدماً فى المشكلات التى يمكن ان تنشأ عنها، وشاءت المصادفة ان تظهر الصحف المصرية فى الايام التالية لذلك الحوار وهى تناقش قضايا عاجلة مثل تلوث النيل والترع وقضايا انحراف الشباب ،ومؤثراته، مما اضفى على حوار الاكاديميين المصريين والسودانيين لمسة حيوية واقعية.

■ التوصيات النهائية :-

من أهم توصيات المؤتمر تدعيم الروابط العلمية والثقافية بين الطلاب .وتيسير سبل الدراسة للطلاب المصريين والسودانيين في جامعات البلدين .ومنها التنسيق فى الدراسات العليا وربطها بالتنمية واحتياجات المجتمع .والتنسيق فى الاشراف على الاطروحات وفى المؤشرات العلمية ، وأبدى المؤتمرون عناية كبيرة بتبادل الاساتذة وتوصلوا لصيغة مناسبة هى ان يتم انتداب الاستاذ الجامعى برتب كامل ، اى ان ينال مرتبه كاملاً فى الجامعة الام فى مصر او السودان. وتدفع له الجامعة المضيفة مرتباً كما وافق المؤتمرون علي تشجيع التآخى الثنائى بين الجامعات.

تعليم ابناء السودان فى المؤسسات التعليمية المصرية بالسودان وفى القطر المصرى.

وتوجهت التوصيات بالتأكيد على انشاء لجنة متابعة ترصد تنفيذ التوصيات عاماً بعد الاخر ، والامل معقود ان تنفذ التوصيات استجابة لنداء التكامل فى وادي النيل الحبيب.

عقدت جلسات المؤتمر المشترك فى جامعة القاهرة، وجامعة حلوان، وجامعة قناة السويس، وجامعة طنطا وجامعة الاسكندرية. واجرى بعض اعضاء الوفد اتصالات بجامعة عين الشمس وجامعة الازهر والمجمع اللغوى ،كما نظمت لوفد السودان زيارة للأقصر. وفى يوم الاربعاء ٩ فبراير ١٩٨٣ م استقبل الدكتور فؤاد محى الدين رئيس مجلس الوزراء الوفد السودانى ، كان رئيس الجانب المصرى فى المؤتمر المشترك هو الدكتور مصطفى كمال حلمى نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات،ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى . واشترك كل رؤساء الجامعات المصرية فى المداولات .ونظموا عدة دعوات تكريماً للوفد السودانى .

وفد السودان فى المؤتمر الثانى المشترك بين مديرى ورؤساء الجامعات السودانية والمصرية (القاهرة ٧ - ١٢ فبراير ١٩٨٣م)

١ - البروفيسر عثمان سيد احمد وزير التربية والتوجيه ورئيس المجلس القومى للتعليم العالى - رئيس الوفد.

٢ - البروفيسر عبد الرحمن أبو زيد الامين العام للمجلس القومى للتعليم العالى

٣ - البروفيسر عمر محمد بليل مدير جامعة الخرطوم

٤ - البروفيسر محمد العبيد المبارك مدير جامعة الجزيرة

٥ - البروفيسر عبد العال عبد الله مدير جامعة جوبا

٦ - الدكتور احمد الامين عبد الرحمن مدير معهد الكليات التكنولوجية

٧ - الدكتور احمد التجانى امين عام جامعة ام درمان الاسلامية

٨ - الدكتور احمد حسن الجاك عميد كلية الاقتصاد جامعة الخرطوم

٩ - الدكتور ابراهيم الحاردلو عميد كلية الاداب جامعة الخرطوم

١٠ - الدكتور خالد المبارك رئيس وحدة الترجمة والتعريب كلية الاداب جامعة الخرطوم .

[illegible]

في مارس ١٩٨٣م أرسلت رئاسة الفرقة الاولى بجوبا إلى رئاسة الكتيبة (١٠٥) ببور تستوضحها عن زيادات شهرية متكررة لاحظتها على مرتبات رجالها ، فرد عليها النقيب بولين أليو القائم بأعمال الكتيبة قائلاً إن الدفاتر والوثائق الحسابية تؤكد سلامة المرتبات والعلاوات الشهرية وطلب فى الرئاسة أن ترسل له مرتبات شهر مارس التى كان قد استعجل ارسالها من قبل ، ورأت الرئاسة أن تبعث للكتيبة بفريق من المراجعين لفحص دفاترها ففعل ذلك أو بدأ أنه فعله ، وأخطر الرئاسة فى جوبا بسلامة الموقف ولعل هذا التقرير لم يكن صحيحاً فتجاهلت الرئاسة وارسلت إنذاراً الى بور بأنها لن ترسل مرتبات شهر ابريل ما لم تصلها كشوفات المرتبات.

وجاء آخر أبريل فلم ترسل المرتبات ، وخلال الاسبوع الاول من مايو تفاقم الموقف فى الكتيبة والتهبت المشاعر ووصل اليها قائد جديد هو الرائد كاربينو كوانين بول وتضامن فور وصوله مع رجال كتيبته واستطاع ان يستدين مائتين وخمسين جوالاً من الذرة من السوق لجنوده حفاظاً منه على النظام واحكاماً لقبضته عليهم .

وكان رجال الكتيبة قد سيطروا على مدينة بور سيطرة تامة ، واعدموا جندياً جاءهم من جوبا فى مهمة استخبارية لتقدير درجة استعداد الكتيبة لمواجهة هجوم يشن عليها من الخارج وفى الثامن من مايو جاءت باخرة تحمل سرية من سلاح المدرعات فى طريقها الي جوبا فتوقفت فى بور لتحصل على شئ من الخضروات الطازجة واللحوم ولكن الرائد كاربينو أمرها بالاقلاع فوراً قبل أن يهبط منها احد لما اشتبه - وربما كان اشتباهه صحيحاً - بأن السرية تسعى لتجريد رجال كتيبته من اسلحتهم ، وواصلت الباخرة رحلتها كما أمرت ولكنها عادت بعد اسبوع واحد الى بور وشنت هجوماً على رئاسة الكتيبة.

وبعد مداولات فى الخرطوم قرر مجلس الدفاع الوطنى ان النظام والضبط والربط فى القوات المستوعبة سيئ الى درجة خطيرة ، وانه قد تدهور خلال الاحدى عشرة سنة الماضية ولابد من اتخاذ اجراء فى عام ١٩٨٣م يوضح لها ان عصيان الاوامر المشروعة الصادرة من القيادة الاعلى لايحقق نفعاً .

وفى فجر السادس عشر من مايو ١٩٨٣م وقع الهجوم على رئاسة الكتيبة في بور ورئاسة سرية بيبور في وقت واحد ، واستمر القتال طيلة ذلك اليوم ومسائه وفى فجر السابع عشر من مايو إنسحبت الكتيبة (١٠٥) من المدينة فى رحلة طويلة الى حدود اثيوبيا واستطاع القائد دومنيك كاسيانو وهو من ضباط غرب الاستوائية المستوعبين الذى قاد الهجوم على بور ان يسيطر على المدينة وقد قتل من القوة المهاجمة ضابط واحد واربعة جنود ، كما قتل خمسة من رجال الكتيبة (١٠٥) وجرح قائدها الرائد كاربينو كوانين فى ذراعة ولكنه استطاع الانسحاب مع قوته ، أما سرية

اسلحتها. وكان قرنق يقضي إجازته فى قريته قرب مدينة بور فلم يعجبه الحال ولحق بالتمرد بعد عدة أيام من ذلك الحادث وصادفه فى الطريق فاى توت زعيم جناح النوير فى التمرد وخرجا معاً الى اثيوبيا.

بانضمام جون قرنق اكتسب التمرد بعداً سياسياً جديداً فقد بدأ يفرض زعامته على كل الفئات المتمردة واتصل بالمعسكر الشيوعى باثيوبيا وليبيا وتبنى الاستراتيجية اليسارية تجاه السودان الجيش الشعبى لتحرير السودان ، وحرر منقستوخاص بالحركة ووضعت قوانين تضبط الجيش وقضاء العسكرى ورفع شعار تحرير السودان شماله وجنوبه.

يرأس الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق وهو أيضاً رئيس القيادة العسكرية العليا وقائد عام جناحها العسكرى المسمي الجيش الشعبى لتحرير السودان ، وللحركة لجنة تنفيذية بعض اعضائها من المدنيين ،على الرغم من ان معظم اعضائها هم القادة فى جبهات القتال ، وهى تهتم اساساً بالشئون الخارجية لسببين اولهما الحرص على مد دول المنطقة والحركات بالمعلومات الصحيحة حول تحركها كله لكسبها او تحييدها ولخدمة هذا الغرض اقامت الحركة ضباطاً فى بعض أقطار أفريقيا وأوربا ، وثانيهما مالدي الحركة من قسم في شعبتها للشئون الخارجية هو جمعية الاغاثة واعادة التعمير السودانى وجمعية الاغاثة واعادة التعمير رؤى أنه من الضرورى توزيع اختصاصاتها على أقسام مختلفة لان مانحى المساعدات لايميلون الى الجوانب السياسية والعسكرية للمنظمة وهذه الاختصاصات والمسئوليات تحرك الضمائر البشرية فى الدنيا وتدفعها لعون أكثر المدنيين حاجة وحرماناً ممن وقعوا ضحايا لاهوال الحرب الاهلية . ويعمل قسم من الحركة فى الاذاعة التي تسمى اذاعة الجيش الشعبى لتحرير السودان غرضه الساسي بث الدعاية ورفع المعنويات والترفيه عن الرجال والنساء فى جبهات القتال وتمجيد انتصارات الجيش الشعبي مع الاشادة بمن احرزوا النجاح فى الملاحم العسكرية وبثها كأخبار ومعلومات ، وقد لعب بعض المدنيين المنضمين للحركة في الدعاية للنظرة العنصرية التى تحاول حكومة السودان فى بعض الاحيان ان تثيرها ودعوتها المكشوفة للدول العربية لتأييدها عسكرياً مما يصور الحرب كأنها حرب بين افريقيا السوداء والعالم العربى وقد كسبت الحركة بعض قادة افريقيا السوداء ، كما كسبت درجة من العطف من الرأى العام والحكومات فى عدد من دول اوربا الغربية .

لقد تواصلت الحرب منذ سبتمبر ١٩٨٣م واستطاع الجيش الشعبى لتحرير السودان منذ ذلك الوقت اقصاء قوات الحكومة المركزية من عاصمتى مديريتين ومن أربعة عشر مركزاً ومن أكثر من تسعين قرية ، وان يحتل حتى منتصف عام ١٩٨٩م ثمانين في المائة من الارياف الجنوبية وبعض أجزاء فى جنوب كردفان وجنوب النيل الازرق ، وتشتمل المدن التى خضعت لاحتلاله على أيود وبور وباشالا وبيبور التى كانت القوات التي شكلت القاعدة الاصلية للجيش الشعبى قد أبعدت عنها بالقوة فى عام ١٩٨٣م

اغلاق السفارات السودانيه ١٩٨٣م

اولاً : نبدأ بكيف أتخذ قرار أغلاق السفارات و وكيف نفذ وكيف جاءت ردود الفعل ؟

دق جرس التلفون السرى بمكتب وزير الخارجية صباح يوم ١٥ /٣ /١٩٨٣ وطلب منه الرئيس سابق جعفر نميرى الحضور اليه فوراً فتوجه اليه ، وخلال لقاء قصير لم يستغرق سوى دقائق معدودة أبلغه بقرار اغلاق ثلاث وعشرين سفارة سودانية بالخارج طلب الوزير الامهال وجاء التعقيب على النحو التالى :

إن القرار سانقله مساء اليوم الى أجتماع المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى وعليك أمر التنفيذ.

أى اغلاق ثلاث وعشرين سفارة سودانية بالخارج دفعة واحدة لم تكن هنالك دراسة ولابرنامج لاتقرير ، وبالتالى الاثار المترتبة عليه وبالطبع توجد حجة ان القرار اقتضته الظروف المالية الصعبة آنذاك ووقتها شدد صندوق النقد الدولى على الحد من الانفاق وتوفير قدر من النقد الاجنبى - مثل هذه الحجة التى استند عليها القرار تبدو معقولة ولكن الخيار او البديل المعقول لم يؤخذ فى الاعتبار ولم يحسن له حساب ولم يعد له تقرير ، لم يستوعب أحد السابقة التى ارساها الشريف بهندى وزير المالية والاقتصاد فى عام ٦٨ رأى أن ضغط الانفاق الحكومى يتم عبر تقليص عدد العاملين بالسفارات والى الحد من مخصصاتهم ، ولكن ليس تصفية السفارات ولا أغلاقها وحقق من وراء ذلك أهدافاً عديدة زادت كفاءة الاداء وعلى نحو باهر .

سارع وزير الخارجية آنذاك (٨٣) الى صياغة القرار فى مكتبه الى أن وصلت الى جميع السفارات معنية ولم يكن معروفاً أى قاعدة أو أسس أختيرت هذه السفارة للاغلاق بينما ظلت الاخرى قائمة مفتوحة .

وأمهلت السفارات فترة ثلاثة أشهر أى حتى الثلاثين من يونيو ١٩٨٣م وخلال هذه الفترة الوجيزة كان كان على السفارة أبلاغ الدولة المعنية بالقرار الحزين ، ثم الاتصال باصحاب العقار مقر السفارة منزل السفير والدبلوماسيين الاخرين ، تم تسوية خدمة الموظفين المحليين وصرف استحقاقاتهم الكامل على أساس أنهاء العمل من جانب المخدوم ثم الدخول فى سلسلة من الاجراءات المعقدة المتباينة بينها الرسمى والخاص والتى تستهدف فى نهاية الامر تصفية الوجود الرسمى فى هذه العاصمة أو غيرها .

وكان بينها عواصم ارسى التمثيل الدبلوماسى معها قبل أكثر من ربع قرن وكانت هنالك تفاصيل اخرى كثيرة كبيع الاثاثات والسيارات وغيرها بأى سعر وباى قيمة لان الوقت لايتسع للمفاصلة ، أنما يسمح بالتخلص من كل ماله صلة بوجود السفارة السودانية - وبلغت الصورة العشوائية لاغلاق السفارات ذروتها فى أحدى العواصم الاوربية (أمستر دام - هولندا) وهى دولة صديقة ولها علاقات طيدة بالدول النامية وبالسودان بوجه خاص وتقدم مساعدات اقتصادية من خلال التعاون مع السوق

الأوربية المشتركة فقد حاول سفير السودان آنذاك صلاح أحمد محمد صالح مع رئاسة وزراء الخارجية تبيين الخسارة الفادحة التى تلحق من جراء اغلاق هذه السفارة على وجه الخصوص والامر الذى يؤدى الى وقف المساعدات او على الاقل تعطيلها وتأخيرها لغياب المتابعة جاء الرد بأن القرار غير قابل للمراجعة وللأخذ والمناقشة وطلب السفير مرة أخرى ومن خلال محادثه هاتفية مع وزير الخارجية امهاله لبضعة أيام أخرى لان وزارة الخارجية الهولندية بانها اعدت برنامجاً رسمياً لوداعة يشتمل على لقاء بالملكة وهو نوع من التعامل الدبلوماسى الرفيع للدلالة على الاهتمام بالسودان وممثلة حتى آخر لحظة ولكن فوجئ برد رئاسة وزارة الخارجية وكان ذلك اخر ماخطر على باله ؟!

شدد الرد على (تنفيذ التوجيهات) أى أغلاق اسفارة دون تأخير ، وبيع الاثاثات وشحن السيارة الى السفارة السودانية بلندن واخلاء المنزل الرسمى وتسليم مفاتيحه لاصحابه ونفذ السفير القرار بحذافيره : أغلق السفارة ، وسلم المبنى وبّاع الاثاثات وشحن السيارة وانتقل الى الفندق لحين اكتمال مراسيم وداعه من وزراء الخارجية الهولندية وبعدها غادر هولندا عائداً الى السودان كان قرار أغلاق السفارة السودانية وأغلاق ثلاثة وعشرين سفارة دفعة واحدة وفى فترة زمنية محدودة لاتتجاوز الثلاثة أشهر عملاً عدوانيا على السودان ذاته ، قبل أن يكون تجميداً أو تصفية لتمثيل دبلوماسى مع آخرين ومع دول صديقه وشقيقه فعندما غادر السفير السودانى بهولندا ظلت الاوساط الدبلوماسية والصحفية هناك تتناول هذه الواقعة بكثير من الدهشة فبان الذى شهدوه ، وتناقلوه لايمت بصلة لسمعة السودان الاجنبية ومعرفته بالتقاليد والاعراف الصحفية ، فليس لديهم اعتراض على القرار ولا دوافعه ، ولاتوقيته ولكن الصورة الظاهرة للعيان من خلال متابعة طريقة تطبيقه توحى بان ثمة خللاً غائراً فى الداخل ، أمتدت آثاره الي الخارج.

وكان الرئيس تيتو لايخفى أعجابه وتقديره بالسودان والسودانيين منذ التقى بأول رئيس لحكومة وطنية اسماعيل الازهرى والوفد المرافق له فى المؤتمر التأسيسى لدول عدم الانحياز ببباندونق ١٩٥٥م كان من الواضح على الدبلوماسى أنه لم يصدق أن يكون القرار سهلاً الي هذا المدى حتى ولوصيغ في اطار الظروف الاقتصادية للبلاد قد املته .

وفى الامم المتحدة بنيويورك دهش المراقبون لغرابة أغلاق ثلاثة وعشرون سفارة فى عواصم ذات صلات ومصالح مع السودان وتذكروا ان السودان أحد الدول النامية القليلة التى سارعت فى منتصف الخمسينات الي أقامة علاقات دبلوماسية مع عواصم العالم الرئيسية وذكرت العديد من المواقف والسوابق التى تشهد لها بالاقتدار والكفاءة ، ولذلك دهشوا لقرار اغلاق السفارات السودانية ، وعندما وصل القرار لامير بلد عربى شقيق لاقطر » نقل قوله :

أننا نحب السودان ، ويقلقنا أغلاق سفاراته أننا لانأخذ بالشكليات ولكن نتمسك بالتواجد والتمثيل واذا كان الامر بسبب المال فاننا نهديهم المبنى وتلبية متطلباته.

وجاء التعقيب : نحن مثلكم نبادلكم ذات المشاعر والاخاء ولكنها (التوجيهات) التى لاتخضع

لمراجعة ولامناقشة، وضرب الحزن أكثر من عاصمة تميزت علاقاتها ومعاملاتها بوشائج خاصة بالسودان وكان أشده فى مقديشو عاصمة الصومال لقد فتحوا عيونهم على علم السودان وتواجده ومشاركة العاملين فى سفارته ، وعندما أرادوا الاحتفال باعلان استقلالهم فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ أجلوه ليلة كاملة ليكون وفد السودان حاضراً وشاهداً على مناسبة تاريخية للصومال أنهم نفسهم يعانون ضائقة مالية ولكنهم لم يفكروا اطلاقاً فى اغلاق سفارتهم بالخرطوم فما بين الصومال والسودان . أكبر وأعمق من كل شئ ولم يصدقوا حتى طوى العلم وأغلقت السفارة وغادرها من فيها .

ذات الحزن حدث فى الدار البيضاء فى المغرب ، الجزائر وصنعاء اليمن الشمالية وعدن اليمن الجنوبية آنذاك.

كان قرار اغلاق السفارات السودانية فى الخارج قد أثار الدهشة والحيرة لافتقاره كل عناصر القبول والمنطق فان أستعجال تطبيقه استحوذ على العجب كله طلبت سفارات أخرى أمهالها لحين جمع ملفاتها ، وترتيب اوراقها الهامة الخاصة بها فى تلك العواصم الى جانب تمكينها من بيع آثاثات السفارة والمنازل فتلقت رداً مختصراً (اقفلوها فوراً) دون أبطاء أوتأخير ودون سماع أي مبررات - ويعتبر اغلاق السفارات حدثاً لم يسبق له مثيل ولانظير فالى جانب أنه لم يكن متوقعا فانه لامقتضياته ولا مبرراته لم تكن مقنعة لاحد من الداخل ولامن الخارج ، فناخذ هذا المثال على سبيل القرار العشوائى : عندما أبلغ الملك حسين (الاردن) بقرار اغلاق السفارة السودانية التى عملت بكفاءة وأقتدار وتولت آنذاك الى جانب مهامها مسئولية دعاية المصريين فى الاردن فانه ارسل بمبعوث خاص الى الخرطوم موضحاً أهمية السفارة السودانية بعماله الى جانب دورها المقدر فى دعم العلاقات بين البلدين كان الملك حسين بالرغم من مشاغله وهمومه . يولى عناية فائقة بصلات الاردن بالسودان ويلغ به الحرص الي المدى الذى نقل عنه انه جاء قرار اغلاق السفارة السودانية بالاردن بسبب الاوضاع المالية فان الاردن بالرغم من ظروفه الاقتصادية والعسكرية والواجبات الملقاة على عاتقه على المستوى القومى فانه قادر على ان يتحمل نفقات والتزامات سفارة دولة شقيقة وعزيزة مثل السودان ووجه وزارة الخارجية الاردنية ان تمضى قدماً معرفة كل لاحتياجات المطلوبة.

ولكن قرار إغلاق السفارة السودانية بعمان نفذ ولم يتوقف او يتريث امام هذه المشاعر العربية لاصيلة ، ولا أمام مقتضيات المصلحة المشتركة والحيوية مع الاردن .

اما السلطان قابوس فقد كان له ايضا موقف اخر ، فى مسقط عاصمة سلطنة عمان جالية تضم خيرة لسودانيين خبرة وكفاءة وسلوكاً استطاعت بجهدها ومشاركتها ان تنال مكانة متميزة فى السلطنة كل وجودها وتأثيرها سابقا على وجود السفارة السودانية في مسقط ،

ولذلك عندما ابلغ السلطان قابوس عند مطلع عام ٨٣ بقرار اغلاق سفارة السودان بمسقط بعث

برسول الى الخرطوم لينقل الرجاء فى أن تظل السفارة قائمة ومفتوحة ومذكراً بالصلات الاخوية الوطيدة والمصالح المشتركة وجاء الرد ان القرار قد صدر وان اجراءات الاغلاق ماضية دون استثناء واغلقت السفارة السودانية

كان للقرار العشوائى والحزين باغلاق ثلاث وعشرين سفارة ، جوانب ايجابية اذ أظهر المشاعر الصادقة للعديد من الدول الشقيقة والصديقة نحو السودان والمحاولات الجارية للحيلولة بعد أغلاق السفارة وراح البعض يقدم حلولاً ومقترحات وعروضاً تستهدف البدائل لقرار الاغلاق واعتبرت العديد من الدول نفسها طرفاً فى محاولة ايجاد صيغة تحول دون اغلاق السفارة ولكن هذه المحاولات الصادقة قوبلت بالاعتذار وتم اغلاق السفارة وربما كان احزنها واقساها فى تركيا (أنقره).

وبعد سنين تم افتتاح السفارات (١٩٨٥م) التى وجدت مشاكل عدة وهى المواقع في العاصمة ومنازل للدبلوماسيين وهنا نتقدم للسطان قابوس بالتجله والتقدير لموقفه الذى وقفه مع السودانيين وهو بناء سفارة للسودان بعد ان أغلقت الاولى وشغلت الذى تكلف بناءها نحو ثلاثة مليون دولار والذى كان متشدداً فى فتح السفارة وذلك بعد اغلاق السفارات بثلاثة اشهر.

إخـــراج إلكتروني : ابوبكر خيري

الناشـــــرون
شركة دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب: ١١٦٨٣ ـ تلفون : ٧٨٥٦٦٨ ـ فاكس: ٧٨٥٦٦٨ـ